الأمم المتحدة

A/62/921

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٣ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مواجيز مقدمة من رئيس الجمعية العامة عن الدورات الاستعراضية للمجالات المواضيعية الستة لتوافق آراء مونتيري، المعقودة في نيويورك بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٨

أولا – مقدمة

١ – في القرار ١٨٧/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى رئيسها إعداد برنامج عمل للعملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والمقرر عقده في الدوحة (مؤتمر الدوحة الاستعراضي)، يشمل جملة أمور من بينها ست دورات استعراضية موضوعية غير رسمية جامعة بشأن المجالات المواضيعية الستة لتوافق آراء مونتيري.

٢ – وفي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى جميع الدول، شدد رئيس الجمعية العامة، سرجان كريم، على أهمية أن يكلل مؤتمر الدوحة الاستعراضي بالنجاح، واقترح برنامج عمل للعملية التحضيرية. وتضمن البرنامج جدولا زمنيا للدورات الاستعراضية بشأن المجالات المواضيعية لتوافق آراء مونتيري، وجلسات تحاورية مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وبناء على ذلك، عقدت الدورات الاستعراضية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من شباط/فبراير حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٣ – وفي رسالة لاحقة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حدد مُيسرا العملية التحضيرية، السفير ماجد عبد العزيز من مصر، والسفير يوهان. ل. لوفالد من النرويج،

040908 040908 08-45167 (A)

طرائق عمل الدورات الاستعراضية. وترأس الميسران كل جلسة، وجرت خلال كل منها حلقة نقاش أولية نُظمت بالتعاون مع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وضمت خمسة محاورين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأصحاب المصلحة المعنيين. وأعقب حلقة نقاش بشأن السياسات بين الدول الأعضاء، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

٤ - ووفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢، أعدّ رئيس الجمعية العامة مواجيز غير رسمية للدورات الاستعراضية، بدعم من الميسرين والأمانة العامة للأمم المتحدة، لتكون بمثابة إسهام في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدوحة الاستعراضي. وقد أدرجت المواجيز أدناه. ويحتوي كل موجز على فرعين يغطيان: (أ) عروض المحاورين وإجاباتهم عن الأسئلة التي طرحها المشاركون؛ (ب) سرد للمداولات بشأن السياسات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

ثانيا - ملاحظات افتتاحية

٥ - عند افتتاح الدورة الأولى، تلا السفير عبد العزيز الملاحظات الافتتاحية لرئيس الجمعية العامة. وفي الجلسة نفسها، قدم السيد جومو كوامي سندرام، الأمين العام المساعد، للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الملاحظات الافتتاحية للسيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - وأكد رئيس الجمعية العامة في بيانه الافتتاحي الدور الأساسي لتوافق آراء مونتيري في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها لا يزال يتفاقم على الرغم من تحسن توقعات النمو في البلدان النامية. ويضاف إلى ذلك أن الاضطرابات المالية الأخيرة قد تحدّ من الطلب في البلدان المتقدمة، مما سيؤدي إلى آثار انعكاسية هامة على الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وبالتالي فإن من الضروري تشجيع نمو عادل يسفر عن تحقيق التنمية البشرية ويدعم تعميم الفرص والمنافع على الجميع. وأشار رئيس الجمعية العامة إلى تغير المناخ باعتباره تهديدا جسيما للازدهار الطويل الأجل، وشدد على أن عملية تمويل التنمية تتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في دعم الجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء من أجل تخفيف الآثار والتكيّف.

٧ - وشدد وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أن البلدان قد أعادت التأكيد في توافق آراء مونتيري على المسؤولية الأساسية التي تضطلع بها البلدان النامية والمتمثلة في تعبئة مواردها المحلية من أجل التنمية، وأن على البلدان المتقدمة أن تكون شريكا

فاعلا في عملية التنمية. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية قد حسنت الإدارة في ميدان الاقتصاد الكلي، فإن الحاجة ما زالت قائمة لإدخال مزيد من الإصلاحات التنظيمية والقانونية للنهوض بقطاع الأعمال. وأضاف أن تدفقات رأس المال الخاص تؤدي دورا هاما حيث أنها تكمّل الموارد المحلية للبلدان النامية، لكن الأثر الإنمائي العام لتدفقات رؤوس الأموال كان محدودا نظرا لتركزها في عدد قليل من الأسواق الناشئة السريعة النمو لا يزيد عن ١٢ سوقا. وثمة حاجة بالتالي إلى زيادة الجهود لتعزيز مدى الاستثمار المباشر الأجنبي وأثره الإنمائي. وفي الختام، شدد وكيل الأمين العام على أن الاضطرابات المالية الدولية الحالية تبرز بصورة أكبر الحاجة إلى شراكة عالمية متينة من أجل التنمية.

ثالثا – الدورة الاستعراضية بشأن تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٨ – قدم عروضا كل من نلسون باربوسا فيلو، نائب أمين الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية في البرازيل، وكارلوس براغا، مدير إدارة السياسات الاقتصادية والدين في البنك الدولي ونيلوفر كاغاتاي، أستاذة في الاقتصاد بجامعة يوتاه، الولايات المتحدة، ومشتاق خان، أستاذ علوم الاقتصاد بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجون سوليفان، المدير التنفيذي لمركز المؤسسات الخاصة الدولية، الولايات المتحدة. ويرد في الفقرات ٩ إلى ٢٨ أدناه عرض عام للمعلومات التي قدمها المحاورون.

ألف – عروض المحاورين

دور الحكومة والحوكمة وحتمية النمو

٩ – من المهم أن تتوفر لدى الحكومة رؤية للتنمية المستدامة والشاملة. ولا بد من وجود استراتيجية إنمائية وطنية تحدد الأهداف الأساسية والتوجه السياسي اللازم للتقدم نحو تحقيق هذه الرؤية. وتعد هذه الاستراتيجية أساسا للإدارة الرشيدة في مجال السياسات. وينبغي أن يشكل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية باعتباره شرطا لازما وكافيا للتنمية المستدامة. ومنذ عام ٢٠٠٢ حققت البلدان النامية تقدما ملموسا في العديد من مجالات تعبئة الموارد المحلية، وسجل النمو الاقتصادي تسارعا في وتيرته.

١٠ – وتعد الشراكة عاملا أساسيا لدعم وتسهيل التنمية، مثلما شدد على ذلك توافق آراء مونتيري. ويشكل توافر بيئة اقتصادية دولية سليمة عاملا أساسيا ايضا. وتعدّ الملكية الوطنية للسياسات عنصرا أساسيا من عناصر الإدارة الفعالة للتنمية. وينبغي لسياسات التعاون أن

تنظر في تبسيط الشروط. كما أن توافر حيز للسياسات يشكل عاملا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي على نحو مستمر.

١١ - وتوافر بيئة ملائمة للسوق من شأنه أن يشجع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ويعزز النمو، لكنه لن يعالج بالضرورة مشكلة تفاوت الدخل. وتؤدي الحكومة دورا أساسيا في معالجة تدهور السوق وضمان توزيع الدخل بصورة متساوية. كما ينبغي لها معالجة قضية حوكمة الشركات بما يكفل توافر شروط تجتذب الاستثمار وتسهل استمرار الشركات.

١٢ - وتعتبر زيادة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والخدمات المتوفرة للفقراء عنصرا رئيسيا لدعم النمو العادل والمطرد. وسوف يسدد الاستثمار العام الرشيد نفقاته بنفسه في المستقبل.

١٣ - وغالبا ما تقف مواطن الضعف المؤسسي والسياسي التي تعاني منها البلدان النامية حجر عثرة في طريق تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة، وتعد هذه المسألة مشكلة من مشاكل الحوكمة. وبدورها تعد الحوكمة الرشيدة على الصعيد الدولي عاملا حاسما. وثمة توافق متزايد في الآراء حول عناصر الحوكمة الرشيدة على الصعيد الوطني، وهي: الديمقراطية التشاركية، والسيادة الفعلية للقانون، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الملكية الثابتة، وانعدام الفساد. وإذا تحققت هذه الشروط، سيشعر الأفراد بالثقة ليدخروا، وستشعر الشركات بالثقة لتستثمر، وستخدم الشعب حكومة خاضعة للمساءلة، تسهر على تحقيق العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة.

١٤ - ولكن توافر هذه الشروط سوف يستغرق وقتا طويلا ويتطلب موارد مالية ضخمة وإرادة سياسية هائلة في معظم البلدان النامية. فتوطيد حقوق الملكية بالصورة المناسبة، مثلا، سوف يستدعي، لا التزام الحكومة فحسب، بل تخصيص الموارد للإنفاذ والتحكيم والحماية وفض المنازعات أيضا. وهذا الأمر يجب ألا يكون مدعاة للتخلي عن جدول أعمال طموح للإصلاح المؤسسي؛ بل إنه يستدعي اتباع نهج عقلاني وانتقائي يكون له أثر على تعبئة الموارد وكفاءة الاستثمار في المستقبل القريب. وثمة دلائل تاريخية تشير إلى أن هذا السبيل هو الذي اتبعته الاقتصادات النشطة الناجحة.

١٥ - وإذا ما أريد لاستراتيجية إصلاح الحوكمة البقاء، فلا بد لها من أن تحدد مجالات دقيقة ومجدية للعمل، وأن توسع نطاق ما تتوخاه من نتائج وأن يكون لها صلات بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وقد تختلف المجالات المذكورة من بلد إلى آخر بسبب اختلاف الظروف الأولية ومواطن العجز التي تهيمن على الأسواق، والاختلاف أيضا في القدرات المؤسسية. وأحد المجالات المحتملة ذات الأهمية هو إقامة مؤسسات تتقاسم المخاطر

فيما بينها. أما المجال الآخر فهو استراتيجيات مكافحة الفساد التي ينبغي لها أن تركز، بصورة مماثلة، على جوانب قليلة ومحددة بدقة، تؤثر في تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية الحاسمة.

١٦ - وهناك حاجة للمساعدة التقنية في ميدان إصلاح الحوكمة وبناء المؤسسات في غالبية البلدان النامية، لكنها تتجلى على نحو خاص في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان الخارجة من النزاع. كما تتجلى أهمية التعاون الدولي الداعم للسياسات التي تلبي احتياجات الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان ذات الدخل المتوسط التي توجد فيها جيوب فقر واسعة.

١٧ - وتواجه الدول ذات الاقتصادات الصغيرة عائقا أمام النمو بسبب حجمها، ويمكنها الاستفادة من التعاون الإقليمي في مجالي التجارة والاستثمار.

٢ - الأهداف والسياسات المتصلة بالاقتصاد الكلي

١٨ - ينبغي لسياسة الاقتصاد الكلي السليمة أن تعزز النمو والعمالة؛ وأن تحسن توزيع الدخل وترسخ القدرة على مقاومة الصدمات. ولا بد لسياسة الاقتصاد الكلي أن تكون سليمة ومتينة ومرنة وقادرة على التكيّف مع التغيرات الهيكلية الطويلة الأجل التي تشهدها البلدان النامية. وينبغي لها أيضا أن تتضمن عناصر معاكسة للدورات الاقتصادية، تمكّنها من الصمود في وجه التقلبات القصيرة الأجل. ويتمثل هدفان هامان من أهداف العمالة في تحقيق العمالة الكاملة للرجال والنساء، وتوفير فرص كافية للعمل الكريم.

١٩ - وباعتبار أن انخفاض نسبة التضخم وثباتها يمثل منفعة عامة، فلا بد من توجيه السياسات المالية نحو هذا الهدف. لكن السبل الرامية إلى خفض التضخم عديدة. ففي حين أن التضخم المرتفع يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، وينبغي بالتالي تفاديه، قد يؤدي السعي إلى تحقيق تضخم منخفض للغاية وقصير الأجل إلى حبس الاقتصاد في حلقة نمو منخفض. لذا كان من المهم تعديل سرعة الوصول إلى التضخم المنخفض.

٢٠ - وتصل مبالغ رؤوس الأموال الهاربة - سواء التدفقات الخارجة قانونيا أو بصورة غير قانونية - من بعض البلدان النامية إلى أرقام مهولة. وقد يكون في هذا الأمر إشارة إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي. وغالبا ما يكون هروب رأس المال نتيجة لضعف الحوكمة وانعدام الثقة في الاقتصاد الوطني. وعلى الدول أن تقرر ما إذا كانت إزالة القيود على تدفقات رأس المال سوف تزيد من حدة هروبه أو أنها ستساعد على تطوير النظام المالي. وفي أي من الحالتين لا بد من وضع أنظمة تحوطية.

٢١ - وغالبا ما تواجه البلدان النامية عوائق يفرضها ميزان المدفوعات. وينبغي بالتالي أن تكون سياسة أسعار الصرف مرنة وعقلانية بحيث تدعم النمو الاقتصادي المستمر وغيره من أهداف التنمية.

٢٢ - وقد جرى خلال السنوات الماضية التشديد بصورة أكبر على تخصيص حيز للسياسة الضريبية يمكن توسيعه من خلال تعبئة الدخل المحلي، والقيام باستثمارات أكثر إنتاجا، وتحسين كفاءة الإنفاق وازدياد المعونة الخارجية. وواجه العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض تحديا هاما تمثل في الاستعاضة عن التعريفات الجمركية على الواردات بما يساويها من الإيرادات الضريبية.

٢٣ - وينبغي للسياسة الضريبية أن تسعى إلى تحقيق هدف أساسي، ألا وهو النمو الاقتصادي المستمر، مما يتطلب تعبئة الإيرادات الضريبية على نحو مستدام. وما زال لدى غالبية البلدان النامية مجال لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال الجباية الفعالة للضرائب، وتطبيق معدلات ضرائب تدريجية، وتحديث قانون الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية. ولا بد من تعزيز خضوع الحكومات الوطنية والمحلية للمساءلة من خلال الربط بين جباية الضرائب وتوفير الخدمات. وتبيّن الدروس المستخلصة من تجربة بعض الدول أن خفض معدل الضرائب على نحو طفيف يمكن أن يؤدي إلى زيادة الامتثال، وأن تبسيط النظام الضريبي يمكن أن يزيد نطاق التغطية الضريبية. ويمكن أيضا تعزيز تعبئة الإيرادات من خلال ترشيد النفقات وإدارة الدين بصورة سليمة. وتعدّ الإدارة الحصيفة للإيرادات الحكومية الآتية من استغلال الموارد الطبيعة عاملا هاما وكذلك الشأن بالنسبة لكفالة حصة عادلة من تدفقات الإيرادات من السلع الأساسية.

٣ - السياسات الاجتماعية وتعزيز النظام المالي المحلي وتنظيم المشاريع

٢٤ - يتّبع توافق آراء مونتيري نهجا متكاملا فيما يتعلق بالتنمية التي محورها السكان. وتؤدي تعبئة الموارد البشرية دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة. ويعد مستوى مؤهلات القوة العاملة اعتبارا رئيسيا في نظر المستثمرين. وبما أن هجرة الكفاءات ناجمة إلى حد كبير عن عوامل ''الجذب''، فإن التعاون ضروري للتصدي لتدفق العمال المهرة هذا من البلدان النامية.

٢٥ - وما يزال عدم المساواة بين الجنسين سائدا في أسواق العمل، وأسواق الائتمان وتوزيع الأصول. ومن الضروري أن يُعزز توافق آراء مونتيري في كل ما يمس مسائل المساواة بين الجنسين، بحيث يتضمن تحديدا أدق للمسائل المشمولة. ولا بد من التوصل إلى فهم أفضل لدور المرأة في التنمية، وتخطي دورها كمربية وعاملة. وينبغي لسياسات الاقتصاد

الكلي أن تتحلى بقدر أكبر من الاتساق مع السياسات الأخرى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وينبغي للسياسات أن تتخطى الميزنة الجنسانية لتأخذ في الاعتبار المسائل الضريبية، ودورات الأعمال التجارية، والعمالة وتوفير العمل الكريم للجميع و ''اقتصاد الرعاية'' المجاني. وينبغي للإصلاحات أن تعالج أيضا مسألة التحيز ضد المرأة فيما يتعلق بحقوق الملكية. وفي سياسات الحماية الاجتماعية، من الضروري أن ينظر في أمر سياسات العلاوة الأسرية التي تعطي الأولوية للمرأة

٢٦ - ويشكل تنظيم المشاريع أساسا للاقتصاد النشط. ومن الضروري التركيز على الأسس التي يقوم عليها تنظيم المشاريع. ولا بد من إيجاد حوافز لإنشاء المشاريع التجارية ومزاولة العمل فيها. كما ينبغي إقامة حوار بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بإنشاء الشركات العائلية والصغيرة والمتوسطة وتوسيعها. ومن مجالات الإصلاح الهامة: توطيد حوكمة الشركات؛ وتدابير مكافحة الفساد؛ بما في ذلك مبادئ الشفافية والمساءلة؛ وزيادة ربحية ممارسة الأعمال؛ وتبسيط إجراءات تكوين الشركات الجديدة. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لتنمية القطاع غير النظامي.

٢٧ - ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية معالجة ثلاثة من مجالات عجز الأسواق في القطاع المالي للبلدان النامية، هي: عدم كفاية التمويل الطويل الأجل، وقلة الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويعدّ تحسين حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل مسألة حيوية بالنسبة للتنمية، ويسري ذلك أيضا على مقدمي التمويل البالغ الصغر الذين يوفرون خدماتهم للنساء والمشاريع والأسر الريفية الصغيرة؛ وهو ما يفسر أهمية السياسات التي تروج لقيام قطاع مالي يتصف بالشمولية.

٢٨ - وتوفر التحويلات المالية تدفقا متناميا للموارد إلى البلدان النامية. ويتيح ذلك فرصا جديدة في المناطق المحلية المستفيدة من هذه التدفقات لتطوير القطاع المصرفي وخلق أنشطة جديدة مدرّة للدخل.

باء - المداولات بشأن السياسات

١ - استعراض التقدم المحرز والاعتبارات الاستراتيجية الرئيسية

٢٩ - أعرب العديد من المشاركين عن رضاهم عن العروض التي قدمها المحاورون واستحسانهم لها، مشيرين إلى أن الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري تعكس الحاجة الماسة إلى تعزيز البيئة الاقتصادية الدولية وتنفيذ البلدان النامية للسياسات الإنمائية في المجالات الرئيسية، ومن هذه المجالات إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز إدارة الاقتصاد

الكلي والإدارة الضريبية، وإصلاح النظم القانونية والتنظيمية، وزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير القطاع المالي، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول إلى المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وزيادة المدخرات العامة والخاصة، وتعزيز الحوكمة، وتكثيف جهود مكافحة الفساد. والتقت وجهات النظر حول فكرة مفادها أن البلدان النامية قد حققت تقدما ملموسا في معظم هذه المجالات، وأن هذا التقدم قد تجلى بوضوح في التقارير السنوية الصادرة عن أهم المؤسسات صاحبة الشأن، وكذلك في استعراضات وتحليلات الدارسين والمنظمات غير الحكومية.

٣٠ - وشدد عدة متكلمين على أن توافق آراء مونتيري يشكل ركيزة الشراكة العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. على الرغم من أن تدفقات الموارد الخارجية لها دور داعم هام، لا يمكن تحقيق التنمية المستمرة الطويلة الأجل إلا من خلال النجاح في تعبئة الموارد المحلية. وقد سجلت تطورات إيجابية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، فقد تسارع النمو الاقتصادي وتوصلت الاقتصادات النامية إلى تحقيق استقرار متزايد أتى جزئيا كاستجابة للتحسن في تعبئة الموارد المحلية. لكن تسارع النمو في بعض المناطق لم ينتج عنه دوما تحسن في مؤشرات التنمية البشرية، و لم يتسم بطابع شمولي أو ملبّ لاحتياجات الفقراء.

٣١ - نوّه مشاركون عدة إلى أن إيجاد مناخ إيجابي للاستثمار هو واحدة من ألح المهام في ميدان التنمية. ويتطلب ذلك اتخاذ خطوات في ثلاثة مجالات استراتيجية من قبيل: النظم المالية والمؤسسية الوطنية، ولا سيما النظم التي تشجع نشاط تنظيم المشاريع، وقيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتنمية الموارد البشرية، وسياسات الاقتصاد الكلي، وتمكين المرأة اقتصاديا، وضم صغار المنتجين إلى الاقتصاد بنطاقه الأوسع. وأشار بعض المشاركين إلى أن على القطاع الخاص أن يتصدر الركب نحو تحقيق النمو المستدام وتعبئة الموارد المحلية. ومن الضروري، في هذا الشأن، خفض التكاليف الباهظة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتسجيل الشركات الجديدة، وإضفاء صفة نظامية على الأنشطة غير النظامية وتوسيع الشركات القائمة. وشدد بعض المتكلمين على أن تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى التخلص من العوائق البيروقراطية، بالإضافة إلى وضع وإنفاذ قوانين لمكافحة الفساد أمران ينبغي أن يحظيا بالأولوية في العديد من الدول.

٣٢ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن الجهود التي يبذلها جميع الشركاء، بمن فيهم المؤسسات المتعددة الأطراف، ينبغي أن تشمل جميع الإجراءات المشار إليها في توافق آراء مونتيري. فهذه الإجراءات متداعمة، كما أن اتباع نهج شامل سوف يرتقي بالتكامل بين

تعبئة الموارد المحلية والمعونة والتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتخفيف الدين إلى مستواه الأمثل. وقال عدة متكلمين إن التقدم المحرز مؤخرا قد جعل البلدان النامية أقدر على مقاومة الصدمات مما كانت عليه. وأنها اليوم أكثر استعدادا للتعامل مع التباطؤ العالمي في النمو الناجم عن الاضطرابات المالية الحالية.

٣٣ - ونوّه عدد كبير من المتحدثين إلى بطء التقدم في مجالات رئيسية حيث تعد التحسينات في البيئة الاقتصادية الدولية أمرا ضروريا. فجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية لم تحرز تقدما يذكر، والأسواق المالية العالمية ما زالت تعاني من التقلب، وتدفق الأشخاص ذوي التدريب والمهارات العالية إلى خارج البلدان النامية ما زال مستمرا، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن العديد من البلدان المتقدمة النمو تضمن توظيفهم، في حين تحد من حركة العمال شبه المهرة والعمال الذين لا يتمتعون بأي مهارات. وما يزال حيز السياسات مقيدا والشروط حازمة على الرغم من الرأي القائل بأنها تفضي إلى أثر عكسي. وعلاوة على ذلك، لم يسجل تقدم كاف في معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، ولا في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان الخارجة من التراع.

٣٤ - وفي هذا الصدد، ووفقا لما أشار إليه بعض المشاركين، ما زالت أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية تعاني من ضعف شديد. ويعد الدعم الإضافي من المساعدة التقنية ضروريا بالنسبة لهذه البلدان، ولا تزال هناك حاجة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين لسد الفجوة بين المدخرات والاستثمارات. وإضافة إلى ذلك، بالنسبة لهذه البلدان وللبلدان النامية غير الساحلية أيضا، تعتبر زيادة الموارد الخارجية عنصرا أساسيا للاستثمارات في الهياكل الأساسية، التي تعد بدورها مكونا رئيسيا من مكونات استمرار التنمية. وإضافة إلى ذلك، أشار عدد من المشاركين إلى الاحتياجات الخاصة للدول التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق، مما يستدعي توفر الدعم لتطوير نظمها القانونية.

٣٥ - ورأى العديد من المشاركين أن القضاء على الفقر يمثل تحديا أساسيا للبلدان النامية، وأن الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر تتطلب دعما دوليا. وتعد المساعدة عنصرا أساسيا لأقل البلدان نموا، ولكن هذا الدعم هام أيضا بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، إذ يكمل جهودها في ميدان مكافحة الفقر وعدم المساواة. وأشير كذلك إلى أن تغير المناخ يطرح تحديات جديدة وأن من الواجب أن يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار في عملية تمويل التنمية.

٣٦ - وأشار عدد من المشاركين إلى ضرورة زيادة التشديد، عند التحضير لمؤتمر الدوحة الاستعراضي، على تحليل الجهود التي تكللت بالنجاح والدروس المستخلصة. كما أن الإدماج

الحصيف لأفضل الممارسات في مختلف مجالات السياسات يمكن أن يشكل مساهمة هامة في تنفيذ السياسات وتطويرها، وأن الحرية الاقتصادية والاستثمار في البشر يعززان تعبئة الموارد المحلية. ونوّه البعض إلى أهمية تعزيز وتوطيد التلاحم الاجتماعي. وشدد آخرون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية لخدمة المصالح الوطنية. واتفق الرأي على أن النهج الرافض للقياس بمعيار واحد هو النهج الملائم، وأن الملكية الوطنية عامل أساسي في إدارة السياسات على نحو فعال وفي استمرار التنمية. كما اتفق الرأي على حاجة الاقتصادات الصغيرة، وبخاصة البلدان الجزرية الصغيرة النامية، إلى المزيد من التكامل الاقتصادي.

٢ - سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الإيرادات العامة

٣٧ - رأى العديد من المشاركين أن تعبئة الموارد العامة واتباع سياسات ضريبية ملائمة يشكلان عاملا رئيسيا لاستمرار التنمية، وأن الصلة بين الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ومخصصات الميزانية الفعلية تحتاج في غالب الأحيان إلى التقوية في البلدان النامية. وسعيا لتمويل الخدمات والاستثمارات العامة الأساسية، لا بد من زيادة الإيرادات العامة واستخدام الموارد الوطنية على نحو فعال. ويتوفر لدى البلدان النامية مجال كبير لتحصيل إيرادات جديدة. لكن ذلك يتطلب وضع نظم ضريبية أكثر فعالية وعدالة، بما في ذلك إنشاء إدارات كفؤة للضرائب.

٣٨ - ولاحظ عدد كبير من المشاركين وجود صلة وثيقة بين تحسين الحوكمة وزيادة القاعدة والإيرادات الضريبية. إذ أن استعداد الأشخاص لتسديد الضرائب ينبع من ثقتهم بأن الحكومة ستلبي احتياجاتهم. وهذا المفهوم هو أساس المساءلة العامة ويستدعي الشفافية في عملية الميزانية، وفي إدارة الأموال العامة. وقائمة المسائل المتعلقة بإصلاح المالية العامة والإدارة العامة طويلة وتشمل مجالات عديدة من بينها مراقبة الإنفاق العام، وعملية الميزنة، وشفافية عمليات الشراء، وإصلاح الخدمة المدنية، وإدارة الضرائب. وفي هذا الشأن، يمكن لتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، لا سيما من خلال الأمم المتحدة، أن يكون ذا أهمية حاسمة.

٣٩ - وأشار بعض المشاركين إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى التعمق في بحث كيفية تنشيط السياسات النقدية والضريبية بشكل مباشر لعملية تجميع رأس المال وللنمو الاقتصادي. وأشير إلى أهمية أن تبادر عدة بلدان نامية إلى توسيع نطاق الاستثمار العام، وإلى أن الأثر الإيجابي للاستثمار العام على القدرة التنافسية لا يحظى بالاهتمام في غالب الأحيان. وفي بيئة تغطي فيها الإيرادات الحالية النفقات العامة كاملة، ينبغي أن تبادر الحكومة إلى الاستثمار باستخدام الأموال المقترضة طالما بقي الميزان العام مستداما.

٤٠ - وأوضح العديد من المشاركين أن تحرير التجارة والتنافس الضريبي في سياق الاستثمار المباشر الأجنبي قد أدى إلى تدهور القاعدة الضريبية. فمن غير الممكن الاستعاضة بسهولة عن الإيرادات الآتية من التعريفات الجمركية بضرائب جديدة أو أعلى مستوى، لا سيما في أقل البلدان نموا. ومن الضروري بالتالي أن يقدم الشركاء الإنمائيون لأقل البلدان نموا المساعدة لهذه البلدان في مفاوضاتها التجارية والاستثمارية، تجنبا لحدوث تدهور إضافي في قاعدتها الضريبية. وجرى التشديد على أهمية تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بشأن المسائل الضريبية أيضا، وذلك من خلال تعزيز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وفيما يتعلق بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، أدى ازدهار الطلب على السلع الأساسية إلى تحقيق إيرادات أعلى بكثير. وبما أن بعض هذه الموارد الطبيعية معرض للنضوب، وأن ارتفاع الأسعار قد يتوقف، من المهم أن تبادر الحكومات إلى استكشاف وسائل تتيح لها الاحتفاظ بحصة أكبر من عائدات السلع الأساسية وتوجيهها نحو صندوق لتحقيق الاستقرار أو تحويلها إلى استثمارات قد تساعد على شق طريق تنموي أكثر استدامة.

٣ - تنمية الموارد البشرية وترسيخ أسس القطاع المالي

٤١ - ركز العديد من المشاركين على مسألة الاستثمار في رأس المال البشري باعتبارها ذات أهمية قصوى لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويقتضي تعزيز الموارد البشرية تعزيز سياسات غير تمييزية في مجالي التعليم والصحة، والبنية التحتية الأساسية (موجهة خاصة للفقراء) وحماية اجتماعية أفضل، وسياسات نشطة لسوق العمل مما يؤدي إلى توفير العمل اللائق للجميع. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود في كل تلك المجالات.

٤٢ - ودعا الكثير من المشاركين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فمساهمتها في التنمية يمكن أن تزداد بشكل ملحوظ ويمكن أن يستفيد منها الجميع؛ غير أن توافق آراء مونتيري لم يول الاهتمام الكافي لهذه المسائل. وللمرأة دور حاسم في صياغة سياسات القضاء على الفقر وتنفيذها. وينبغي النظر إلى الجوانب الجنسانية للتنمية على أنها تتجاوز القطاعات الاجتماعية، وينبغي أن تشمل مجالات السياسات العامة الأخرى مثل النمو الاقتصادي والهجرة والبيئة وبناء السلام والتعمير.

٤٣ - ووفقا لرأي الكثير من المشاركين، يكتسي تطوير القطاع المالي المحلي، أهمية قصوى في العديد من البلدان النامية. وهو أمر أساسي لتعبئة الموارد المالية المحلية. ويشكل وجود نظام مالي محلي جامع ومتنوع ومحكم التنظيم يشجع الادخار ويجتذب المدخرات - ويوجهها نحو المشاريع والأفكار السليمة - دعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وإقامة قطاع خاص نشط. ومن الضروري توفير الخدمات المالية الكافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم،

بما في ذلك التمويل الطويل الأجل. ومع ذلك، ينبغي أن تكمِّل الجهود الجديدة التي تبذلها الحكومات في هذا المجال أنشطة القطاع الخاص المالية لا أن تتنافس معها. وأشار بعض المشاركين إلى أن مصارف التنمية الوطنية يمكن أن تكون مفيدة في توفير رأس المال الطويل الأجل للأنشطة الإنتاجية والموارد المالية لتطوير الهياكل الأساسية.

٤٤ - وشدد عدد من المشاركين على الأهمية الحيوية لإتاحة سبل الحصول على التمويل على نطاق واسع - أي إيجاد قطاع مالي جامع يوفر طائفة واسعة من المنتجات المالية. ومن الضروري ضمان وصول الخدمات المالية إلى النساء والمناطق الريفية والفقراء. فالائتمانات البالغة الصغر مهمة للمشاريع الصغيرة والشركات العائلية الصغيرة. وبالنسبة لكثير من صاحبات المشاريع، كانت هذه الائتمانات عاملا حاسماً في نجاحهن. وأكد العديد من المتكلمين على أهمية تكثيف الجهود الوطنية والدولية من أجل تعزيز التمويل البالغ الصغر.

٤٥ - وأشار العديد من المشاركين إلى تزايد أهمية التحويلات المالية بالنسبة لعدد كبير من البلدان. فقد استمرت مبالغ هذه التدفقات الخاصة في التزايد إلى حد كبير. ومن الضروري اتخاذ تدابير إضافية لخفض تكلفة تحويل هذه التدفقات. وعلاوة على ذلك، بإمكان البلدان التي تنشأ منها هذه التدفقات البحث عن السبل الكفيلة بمساعدة المهاجرين على زيادتها. وذُكر أيضا أن التحويلات يمكن أن تكون بمثابة فرصة على المستوى المحلي لتعزيز التنمية والأنشطة المصرفية.

٤٦ - وأشار العديد من المتكلمين إلى أن هروب رؤوس الأموال يمثل خسارة كبيرة في الموارد بالنسبة للبلدان النامية. فوفقا لبعض التقديرات، وصلت المبالغ السنوية للتدفقات القانونية وغير القانونية إلى مئات بلايين الدولارات. وتعددت العوامل التي أدت إلى هذه التدفقات ومنها: عدم كفاية سياسات الاقتصاد الكلي، وانعدام الثقة في الاقتصاد الوطني، والأموال المتحصل عليها من خلال عمليات غير قانونية أو إجرامية، وضعف قدرات إدارة الضرائب، والافتقار إلى الشفافية في التدفقات عبر الحدود، وعدم كفاية التعاون الدولي في مجال الضرائب. ومن المهم زيادة الجهود المبذولة في جميع هذه المجالات على نحو تعالج به هذه العوامل ويقلل من فرص وحوافز هروب رؤوس الأموال هذه. وأوضح عدد من المشاركين أنه من اللازم إقامة شراكة عالمية لمنع نقل الأصول الفاسدة إلى الخارج وكذلك للمساعدة في استرجاعها. ومن المهم أيضا أن تصبح جميع الدول أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تكفل تنفيذها تنفيذاً فعالا.

رابعا – الدورة الاستعراضية بشأن تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٤٧ – قدم عروض المحاورين كل من منصور الديلمي، مدير مكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية ورئيس الخبراء الاقتصاديين، البنك الدولي؛ وبراهمات باتنايك، أستاذ في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، جامعة جواهر لال نهرو، الهند؛ ومولّي بولاك، المديرة التنفيذية في مجموعة ChileGlobal، شيلي؛ وجون سايمُن، نائب الرئيس التنفيذي، شركة الاستثمار الخاص الخارجي، الولايات المتحدة؛ وروجيريو ستودارت، المدير التنفيذي لمكتب البنك الدولي في البرازيل. وترد في الفقرات من ٤٨ إلى ٧٣ أدناه لمحة عن المعلومات التي قدمها المحاورون.

ألف – عروض المحاورين

١ – اتجاهات وأطر السياسة العامة في تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان النامية

٤٨ – لا تزال تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية تسير في اتجاه تصاعدي قوي منذ عام ١٩٧٠، حيث عرفت دورات ازدهار وكساد في أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٩٧. وتُدعم هذه التدفقات بإصلاحات اقتصادية محلية، وتحسين المقومات الأساسية للاقتصاد الكلي وتحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى. وقد اعترفت بهذا الأمر الأسواق المالية الدولية وينعكس في تقلص الفروق في عوائد السندات بقدر كبير.

٤٩ – وكان أثر الاضطرابات المالية الأخيرة على الأسواق الناشئة محدودا حتى الآن، ولكن من المتوقع أن تنخفض تدفقات رأس المال الخاص إلى حد ما في المدى القصير بسبب اعتدال معدلات النمو في العالم وتشديد شروط الائتمان. ومع ذلك، فإن احتمالات زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية إيجابية على المدى البعيد، تحرِّكها الهياكل العُمرية لسكانها ومزية التكلفة وآفاق واعدة للاستثمار والنمو في الأجلين المتوسط والطويل. وذُكر أن الاضطراب المالي الحالي لم يبدأ في البلدان النامية كما هو الحال في الأزمات السابقة.

٥٠ – ومنذ أن عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك، قام العديد من البلدان النامية، ومنها عدد كبير في أفريقيا، بتحسين مبادئها الأساسية في مجال السياسات العامة وآفاق النمو وغدت تجتذب مستويات متزايدة من تدفقات رأس المال الخاص وعددا من الصناديق الاستثمارية. ونما الاستثمار المباشر الأجنبي بوتيرة صحيحة. والدرس الأساسي الممكن استخلاصه هو أن البلدان بحاجة إلى إجراء ما يلزم من الإصلاحات وتحقيق معدلات

نمو مرتفعة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٢، انخفضت النسبة المئوية للفقراء وعددهم المطلق في أمريكا اللاتينية، وهو ما تزامن مع تدفق أكبر للاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخارجية.

٥١ - ومع ذلك، لا تزال ثمة ثغرات ونقاط ضعف. ففي حين أن الاستثمار المباشر الأجنبي ازداد، فإنه لا يزال يتركز في عدد قليل من البلدان. وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية، فأن هذه التدفقات جاءت إلى حد ما نتيجة للزيادة السريعة والتي لا يمكن تحملها في السيولة في الأسواق المالية المتقدمة الرئيسية بما فيها أسواق الرهن العقاري والائتمانات. وكان التقدم المحرز في إصلاح التجارة الدولية محدودا وأخفق المجتمع الدولي أيضا في إنشاء هيكل مالي دولي من شأنه أن يعزز مستوى استقرار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية.

٥٢ - وقد استفاد عدد من البلدان النامية من الزيادة الأخيرة في أسعار السلع الأساسية. لكن الإيرادات الإضافية المتأتية من ذلك انتهى بها الأمر في عدد من الحالات لتصبح احتياطيات متراكمة أو استُخدمت لسداد الديون. ويمكن أن تُستخدم هذه الاحتياطيات المتراكمة في حالات كثيرة على نحو أفضل، مثل زيادة الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية أو التصدي للفقر بشكل مباشر أكثر. وفي حالات كثيرة، تتجاوز الاحتياطيات المستويات اللازمة لسياسة الحيطة والوقاية من الصدمات؛ لكن ارتفاع مستويات الاحتياطيات قد تتولد عنه تحسين تقديرات الديون السيادية. وبالرغم من ذلك، أنشأت البلدان شركات استثمار وصناديق الثروة السيادية لاستخدام احتياطياتها للأغراض الإنتاجية، وغالبا ما تستثمِر في أسواق الأسهم والسندات. ومع ذلك ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للكيفية التي يمكن بها استخدام ارتفاع مستوى الاحتياطيات في كثير من البلدان على نحو يعزز التنمية.

٥٣ - ومن التطورات الهامة حدوث زيادة في إصدار صكوك الدين بالعملة المحلية من جانب كل من القطاعين العام والخاص في بعض البلدان النامية. ويمكن أن يكون الأثر الاقتصادي لذلك مماثلا لزيادة رصيد الديون الخارجية عندما يكون الكثير من الدائنين العاملين في السوق المحلية من الأجانب.

٥٤ - ومن المهم العمل على تهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية في البلدان النامية، وتعزيز آليات تقاسم المخاطر، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة في السوق المحلي من خلال تنمية رأس المال البشري واتخاذ تدابير لضمان أن يكون النمو شاملا للجميع. ويلزم أيضا الاستثمار في الهياكل الأساسية وتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي حين أنه يتعين على البلدان النامية إيجاد الحوافز المناسبة لجذب

رؤوس الأموال الأجنبية المنتجة، فإنه ينبغي لها أن تكون حذرة من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتي يمكن أن تكون مزعزعة للاستقرار. وفي هذا الصدد، من المهم تحقيق تسلسل مناسب لعملية التحرير المالي.

٥٥ - وينبغي للمؤسسات الدولية دعم مواصلة تطوير الهياكل الأساسية ورؤوس الأموال الاستثمارية وغير ذلك من آليات الإقراض، وتسهيل الاتصالات التجارية والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي لها أيضا استخدام الصكوك الموجودة واستحداث صكوك أخرى جديدة لتوسيع نطاق دعمها إلى البلدان النامية من أجل اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المستقرة والطويلة الأجل.

٥٦ - وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يكفل وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، تنطوي على نظام تجاري عادل وهيكل مالي دولي مستقر وجامع. وينبغي لواضعي الاتفاقات التجارية أن ينظروا في تضمينها معايير العمل. وينبغي أن تكون الدول على قدم المساواة لضمان الاستفادة المتبادلة من اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية.

٥٧ - ومن المهم أن يحترم قطاع الأعمال التجارية معايير العمل ويتحمل مسؤولية اجتماعية أكبر ويراعي أكثر الفوارق بين الجنسين، وينظر في الآثار البيئية المترتبة على ما يقوم به من أعمال. وينبغي أن يكون أكثر شفافية ويحترم القواعد والمبادئ الوطنية والدولية.

٥٨ - ويمكن للجهات المتعددة الأطراف والثنائية أن تسعى جاهدة لتيسير تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وتعبئة الموارد الخاصة داخلها. ومن الأمثلة المتاحة مبادرة تمويل الأعمال التجارية الصغيرة لمصارف أمريكا اللاتينية التي أطلقتها مؤخرا الولايات المتحدة لمساعدة مصارف الولايات المتحدة والمصارف المحلية في أمريكا اللاتينية على تحسين قدرتها في مجال تقديم قروض جيدة لتوسيع الأعمال التجارية الصغيرة في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فإن الحركة الفعالة لرؤوس الأموال الخاصة ينبغي أن تكمِّلها الحركة الفعالة للعمال، وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تنظر في تخفيف القيود المفروضة على تنقل العمال.

٥٩ - وينبغي تشجيع إحراز مزيد من التقدم وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان المنخفضة الدخل وتيسير تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والإسكان ورأس المال الخاص. وينبغي أيضا التعاون لوضع وسائل الاستثمار لفائدة البلدان ذات الدخل المنخفض ولتسهيل نشر أفضل الممارسات في مجال اجتذاب رؤوس أموال خاصة مستدامة وطويلة الأجل من الخارج.

٢ - تعزيز تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وسياساته

٦٠ - لا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي يمثل أكبر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال وأكثرها استقرارا ويتركز بشكل متزايد على الخدمات. ولئن كان الاستثمار المباشر الأجنبي يتركز بدرجة عالية في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة، فإن مستوياته في البلدان المنخفضة الدخل متعادلة كنسبه مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مع تلك الموجودة في البلدان المتوسطة الدخل. وبالأرقام المطلقة، تتصل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنصيب الفرد من الدخل وتجتذب البلدان المنخفضة الدخل مستويات ضئيلة من هذه التدفقات. ومن خلال تسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا، وزيادة فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية والروابط عبر الحدود والقدرة على المنافسة وتنظيم المشاريع، يمكن أن يُتخذ الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة لحفز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

٦١ - غير أنه من المهم التمييز، أثناء تقييم الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي، بين أشكال الاستثمار المباشر الأجنبي المختلفة إذ توجد ظروف لا يشجِّع فيها التنمية. ومع ذلك، يمكن أن يكون مفيدا بصفة خاصة في القطاع الصناعي، لا سيما عندما يكون مرتبطا بصناعة السلع الموجهة للتصدير. غير أنه عندما يتم الاستثمار المباشر الأجنبي في شكل عمليات الاندماج والشراء، فإنه قد لا يزيد في موارد الاقتصاد الحقيقية؛ بل قد يتمثل أثره الرئيسي في زيادة المعروض من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة تراكم الاحتياطي أو ارتفاع سعر الصرف على نحو غير مرغوب فيه. وحتى الاستثمار التأسيسي يمكن أن يؤدي إلى خسارة صافية في فرص العمل حينما تحل المنتجات المستوردة المتزايدة محل المنتجات المحلية أو حينما يفضي إلى قيام قدر أقل من الأنشطة التي تحتاج إلى العمالة الكثيفة. وعلاوة على ذلك، وسعياً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، قد تميِّز البلدان ضد الشركات المحلية وتتسبب في تآكل القاعدة الضريبية المحلية.

٦٢ - ويمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي أيضا موضع شك في الصناعات الاستخراجية، حيث قد تهيمن الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة وحيث تُحوَّل مرة أخرى نسبة كبيرة من الإيرادات إلى الخارج. وينبغي أن تكفل البلدان ذات الدخل المنخفض الغنية بالموارد الطبيعية التقيد بالمعايير المناسبة، وعلاوة على ذلك ينبغي أن تحاول ضمان تسخير إيرادات هذا القطاع لتنويع اقتصادها. ويمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي في بعض الأحيان متقلبا كما أنه قد يتأثر سلبيا بالظروف العالمية السائدة.

٦٣ - وبوسع مؤسسات التمويل الإنمائي والجهات المانحة الثنائية أن تؤدي دورا هاما في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان المنخفضة الدخل من خلال تقاسم المخاطر

أو تقنيات التخفيف من المخاطر. كما يمكن لها أن تُطلع المستثمرين على الآفاق الاقتصادية وبالتالي تسد الفجوة الفاصلة بين التصور والواقع التي تواجهها هذه البلدان، وتقدم أيضا وسائل التمويل، بما في ذلك التأمين ضد المخاطر، التي ليست متاحة بعد في الأسواق المحلية في البلدان النامية.

٦٤ - وفي حين أن بعض وجهات النظر أكدت الطابع الاستغلالي للاستثمار المباشر الأجنبي وعدم تأثيره في الاقتصاد المحلي، فقد أُشير أيضا إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عادة ما تكون مفيدة. وفي هذه الحالة، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو الاقتصادي يمكن يدعم كل منهما الآخر. وهناك حاجة إلى التوفيق بين هذه الآراء المتباينة.

٦٥ - ويجب على البلدان النامية أن تميز بين أنواع مختلفة من الاستثمارات في الاتفاقات الدولية. وهناك حاجة بصفة خاصة إلى ضمان المسؤولية الاجتماعية للشركات من جانب المستثمرين الأجانب. ويتضمن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إرشادات مفيدة في هذا الصدد. غير أن إجراء تقييم لأثر حماية براءات الاختراع في العالم المتقدم في مجال نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي أمرٌ له ما يبرره.

٦٦ - وينبغي إعادة تقييم قياس الاستثمار المباشر الأجنبي. فهناك مزاعم تفيد بأن أرصدة هذا الاستثمار وتدفق الأرباح تُقاس بشكل غير دقيق وأن 'الاستثمار المباشر الأجنبي المقنَّع' يعطي أيضا صورة مشوهة عن المستويات الفعلية لصافي الاستثمار المباشر الآتي من الخارج.

٦٧ - وتتزايد أهمية تدفقات الاستثمار بين بلدان الجنوب. وينبغي تشجيعها إذ أن المستثمرين الآتين من بلدان الجنوب يملكون مزايا معينة (استخدام تكنولوجيا ونظم محاسبية مماثلة واللغة والقرابة الثقافية) عندما يشتغلون في بلدان نامية أخرى.

٦٨ - وقد يلزم وضع إطار تنظيمي متعدد الأطراف للاستثمار المباشر الأجنبي. ويتعين النظر في هذا الأمر بعناية لأن الدول قد تحتاج إلى التمييز في معاملتها لأشكال مختلفة من الاستثمار المباشر الأجنبي.

٣ - الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار والتطوير التكنولوجي

٦٩ - ينبغي للبلدان النامية أن تشجع الابتكار والتطوير التكنولوجي من أجل تسريع خطى النمو. ويمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على جميع المستويات، آلية تيسير في هذا الصدد. واستُشهد على ذلك بمثال شيلي التي أُقيمت فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص بنجاح بهدف زيادة القدرة التنافسية للموارد البشرية والقطاعات الإنتاجية والخدمات، وذلك عن طريق تعزيز وتطوير الابتكارات القوية التأثير، ونقل

التكنولوجيا، والإدارة لهذا البلد. ولا يزال هناك قلق بشان تقاسم المخاطر في إطار هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ لكن الاختبار سيأتي في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

٧٠ - ويمكن للمغتربين أن يقوموا بدور حاسم في تسريع خطى التغيير التكنولوجي وإنشاء الأعمال التجارية واستثمار رؤوس الأموال في بلدانهم الأصلية. ويمكن لهم أن يضطلعوا بدور المستثمرين الرواد ويتبادلوا ما لهم من علاقات في السوق، ووسائط لنقل التكنولوجيا والتدريب إلى بلدانهم الأصلية. وقد تجلى دورهم في هذا الصدد في بلدان مثل إسرائيل وأيرلندا والصين والهند وغيرها.

٧١ - وتحتاج البلدان النامية أيضا إلى التركيز على تعزيز رأس المال البشري وينبغي لها على وجه الخصوص أن تسعى لرفع مستوى مخزونها من الموارد البشرية المؤهلة. وهذا ينبغي أن يكون مكمِّلا للجهود الرامية إلى تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي ويمكن أن يتيسر من خلال الاستثمار في التعليم وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص وشبكات المواهب الإقليمية التي تعزز تبادل المعرفة.

٧٢ - وينبغي للبلدان والجهات المانحة أن تدعم الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع. ويؤدي المغتربون ذوو المهارات العالية دورا هاما في هذا المجال في بعض البلدان، وهناك مجال للاستفادة من خبراتهم وزيادة مساهماتهم في هذا الصدد. ويمكن للحكومات أن تبحث عن السبل الكفيلة بتشجيع المغتربين على القيام بأنشطة تنظيم المشاريع في بلدانهم الأصلية.

٧٣ - وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي هي مصدر هام لتوليد فرص العمل في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع ودعم صلات التعاقد الخارجي بين المؤسسات الكبيرة ونظيراتها الصغيرة، حيثما كانت قادرة على البقاء ويكون لها أثر مفيد.

باء - المداولات بشأن السياسات

١ - استعراض الالتزامات وتعزيز السياسات الهادفة إلى تعبئة تدفقات الموارد الخاصة الدولية من أجل التنمية

٧٤ - أوضح العديد من المشاركين أن التحدي الماثل هو تنشيط تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية. ويشمل هذا الأمر أيضا تيسير تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى مجموعة أوسع من البلدان وتحقيق أقصى قدر من أثرها الإنمائي.

ويلزم القيام بمزيد من الجهود لإيجاد بيئة دولية داعمة ومؤاتية من أجل تحقيق تنمية واسعة النطاق.

٧٥ - وشدد عدد من المشاركين على ضرورة أن تضع البلدان المتقدمة مزيدا من المبادرات لتقديم حوافز إلى المستثمرين تشجعهم على الاستثمار في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، ينبغي التوصل إلى فهم مشترك لما يشكِّل بيئة استثمار مؤاتية. وفي هذا الصدد، من المهم للبلدان النامية أن تحدد بشكل متزايد السياسات الإصلاحية المتعلقة بظروف الاستثمار، ويبدو أن هذا هو ما يحدث في بعض الحالات.

٧٦ - وقال عدة مشاركين إن عددا من أقل البلدان نموا اتخذ تدابير لتحسين بيئة الأعمال التجارية. وينبغي نشر أفضل الممارسات في هذا المجال. ومما يكتسي أهمية خاصة تهيئة ظروف للاستثمار تتسم بالشفافية وعدم التمييز ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك وجود إطار قانوني وتنظيمي فعال.

٧٧ - وأوضح العديد من المشاركين أنه، للحد من إمكانية حدوث أزمات مالية، يجب على البلدان النامية أن يكون لديها نظام فعال لرصد وإدارة الديون الخارجية للقطاعين العام والخاص. ومن المهم أيضا زيادة الشفافية في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتنفيذ سياسات مضادة للتقلبات الدورية تحد من ضعف البلدان المتلقية أمام تقلبات السوق. وذُكر أيضا أن تدفقات رأس المال الخاص القصيرة الأجل تتعرض لعدم الاستقرار وقد يلزم مراقبة هذه التدفقات. وأُشير أيضا إلى أن وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية ينبغي أن تصنف معدل مخاطر الديون السيادية وفقا لمعايير موضوعية وشفافة. وذُكر أن أنشطة تلك الوكالات ينبغي أن تكون تحت إشراف المنظمات الحكومية الدولية.

٧٨ - وعبر العديد من المشاركين عن رأي مفاده أن التحويلات المالية كان لها دور هام في المساهمة في التنمية والحد من الفقر. وتشمل المسائل الرئيسية المتعلقة بالتحويلات تحسين نوعية وتغطية البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية، وتخفيض تكاليف تدفق التحويلات المالية وتعزيز أثرها في التنمية. وعموما، ينبغي مواصلة تحسين الظروف القانونية والمؤسسية والتنظيمية لهذه التحويلات ومن بين القضايا الهامة في هذا الصدد تعزيز جودة المؤسسات المالية المحلية.

٧٩ - وأوضح العديد من المشاركين أنه من المهم بالنسبة لواضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي تعزيز الرقابة على أنشطة الأسواق المالية. وينبغي لمؤسسات الرقابة الدولية أن تعتمد تدابير وتعزز الآليات القائمة لمنع عمليات النقل غير المشروعة، مثل التهرب الضريبي وغسل الأموال، وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، وإساءة استغلال تسعير

التحويلات من جانب الشركات عبر الوطنية، والفساد وتمويل الإرهاب. وأُشير في هذا الاتجاه إلى أنه ينبغي للبلدان أن تنفذ توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٨٠ - وأكد العديد من المشاركين على الحاجة إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية لتعزيز الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر. وشدد البعض على أهمية تعزيز عنصر المنح في الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية لبرامج التنمية. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة استحداث أشكال مسؤولة ومستدامة من السياحة وكذلك على ضرورة البحث عن مبادرات مبتكرة لتعبئة الموارد الخاصة الدولية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - السياسات الرامية إلى تحسين الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر

٨١ - أبرز العديد من المشاركين أن التحدي يكمن في توجيه مستويات أكبر من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية وفي نفس الوقت كفالة تحويل تلك الاستثمارات إلى مكاسب إنمائية مستدامة. وفي هذا الصدد، من الضروري إيلاء الاهتمام لنوعية الاستثمار المباشر الأجنبي وكذلك إلى كميته. وهناك حاجة ملحّة لإيجاد بيئة داخلية وعالمية مواتية لتيسير تدفقات دولية مطردة من الاستثمار المباشر.

٨٢ - وارتأى بعض المتكلمين أن اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي يتوقف على طائفة واسعة من العوامل. فوجود قطاع خاص داخلي سليم شرط مسبق ضروري لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، شأنه شأن توافر هياكل أساسية كافية، وموارد بشرية مؤهلة، وأسواق كبيرة وآخذة في الاتساع. وذُكر أن في البلدان المنخفضة الدخل التي ليس لها ثروات كبيرة من الموارد الطبيعية ليس لديها في حالات كثيرة ما يجتذب المستثمرين الأجانب. وبالنسبة لهذه البلدان، لا يُنتظر من الاستثمار المباشر الأجنبي أن يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية في الفترة الآنية، ومن الضروري توافر موارد رسمية.

٨٣ - وأشار عدة مشاركين إلى أن تدابير تشجيع الاستثمارات ينبغي ألا تتخذ شكلا من أشكال التحرير المطلق. وفي الواقع، ينبغي للحكومة أن تضطلع بدور مهم في تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى صناعات معينة، كما أن استخدام الموارد الخارجية بفعالية يتطلب وضع استراتيجية إنمائية حكومية. وينبغي ضمان سيادة السياسات الوطنية.

٨٤ - ولوحظ أن التنافس على الاستثمار المباشر الأجنبي أسفر عن تقديم حوافز هامة إلى المستثمرين من حكومات البلدان النامية ومن خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. وشهدت السنوات الأخيرة انتشار اتفاقات الاستثمار الدولي على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والأقاليمي. وفي إطار الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والاتفاق

المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، اضطرت البلدان النامية إلى استخدام مقاييس أداء من شأنها المساعدة على تشجيع المستثمرين على المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية. وبالتالي، تعين إقامة توازن جيد بين المنافع المتحققة من الدخول في اتفاقات دولية للاستثمار وضرورة تأمين حيز كاف للسياسات العامة.

٨٥ - وشدد عدة مشاركين على أهمية أن تقوم السياسات الداخلية بتيسير نقل التكنولوجيا وإقامة صلات محلية مجدية مع الاستثمار المباشر الأجنبي. وأحد العوامل الرئيسية لتحقيق هذا هو إيجاد بيئة ملائمة للأعمال التجارية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٨٦ - ولاحظ بعض المشاركين أن اتفاقات الاستثمار المتعددة الأطراف يمكن أن تكون أقل فعالية من المعاهدات الثنائية للاستثمار. وفي الوقت نفسه، من الأمثل أن يجري التفاوض على المعاهدات الثنائية للاستثمار على قدم المساواة. وينبغي للشركاء في التنمية أن يساعدوا البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في مفاوضاتها بشأن الاستثمار لحماية مصالحها المشروعة.

٨٧ - وأشير إلى إمكانية قيام الشركاء في التنمية والجهات المانحة بدور في تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي المدفوع بحوافز ضريبية تقدمها بلدان المستثمرين. وربما يسهم هذا في الحد من الامتيازات الضريبية التي يطالب بها المستثمرون الأجانب المنتمون إلى بلدان نامية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع الشركات الخاصة على ألا تطالب بامتيازات ضريبية كبيرة وطويلة الأجل عندما تستثمر في البلدان النامية.

٨٨ - وذكر عدد من المتكلمين أن معظم الاستثمار المباشر الأجنبي الوافد إلى أقل البلدان نموا يتدفق نحو استخراج الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن دوره كقوة محركة للتنمية المستدامة دورا محدودا. وارتُئي أنه يمكن أن يترتب على الاستثمار المباشر الأجنبي في الصناعات الاستخراجية أثر محدود فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، وأن قيام المستثمرين بنقل الأرباح المتحققة إلى أوطانهم يقلل منافع أنشطتهم. ومن هذا المنطلق، من المهم أن تحاول البلدان المستفيدة تثبيط الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وأن تكفل الالتزام بمعايير العمل وأن تعزز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الإيرادات، مع مراعاة المعايير المحددة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

٨٩ - وجرت الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر المُنجز عن طريق عمليات الاندماج والشراء لا يزيد بالضرورة من الطاقة الرأسمالية الإنتاجية. إلا أنه لوحظ أن جزءا كبيرا من الاستثمار المباشر الأجنبي الوافد إلى البلدان النامية منذ عام ٢٠٠٢ يشكل استثمارا طويل

الأجل، ويتجه فضلا عن ذلك نحو مجالات جديدة، مما يوسع نطاق الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد.

٩٠ - وشدد العديد من المشاركين على أن الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب ما برح ينمو بقدر كبير ويمكن أن يترك أثرا إيجابيا على التنمية. ومن الضروري للبلدان النامية المستقبِلة أن تنظر في سبل الاستفادة بالكامل من اتساع نطاق الاستثمار المباشر الأجنبي الذي مصدره الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية.

٩١ - وأكد عدد كبير من المتكلمين أهمية استحداث معايير متفق عليها دوليا متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، تحترم البيئة وحقوق العمال. وينبغي للشركات عبر الوطنية أن تتخذ التدابير اللازمة لزيادة الأثر الإنمائي لاستثماراتها، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وينبغي تشجيعها على المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية. وجرت الإشارة إلى ضرورة التركيز بقدر أكبر على تشجيع الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، بغية معالجة حالات التفاوت في توزيع الموارد، وتعزيز التأمين الاجتماعي وتحقيق استفادة النساء والفئات الفقيرة في المجتمع. وأُعرب عن الترحيب بالأعمال التي اضطُلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مبادئ توجيهية ملزمة قانونا للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٩٢ - ولاحظ عدة متكلمين أن وجود هياكل أساسية مادية فعالة، بما في ذلك النقل وإمدادات الكهرباء والاتصالات، شرط مسبق لإيجاد بيئة قادرة على اجتذاب الاستثمار وتعزيز التنمية. والاستثمار العام في البنية التحتية الأساسية مهم لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسير الاستثمار الخاص المحلي. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أيضا أن تضطلع بدور مهم في تيسير الاستثمار الخاص في البنية التحتية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، عن طريق الحد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون. ويمكن السعي إلى الاستثمار المباشر الأجنبي في البنية التحتية الحيوية في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن تتسم هذه الشراكات بالوضوح من حيث تحديدها وهيكلها كي تكون ناجحة.

٩٣ - وأشار عدة مشاركين إلى أنه رغم تسجيل بعض الانخفاض مؤخرا في درجة تركز الاستثمار المباشر الأجنبي، اتسم اتساعه في السنوات الأخيرة بعدم التكافؤ. ورغم تحسن كبير في المناخ الاستثماري للعديد من أقل البلدان نموا، فهي تتلقى مستويات غير كافية من التدفقات ومازالت مهمشة داخل أطر الإنتاج العالمية. ومن المهم تعزيز الحد من المخاطر على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف واستكشاف سبل جديدة له لتيسير تدفقات أكبر من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا.

٩٤ - وأشار عدد من المشاركين إلى أنه رغم استمرار البلدان النامية في بذل وتكثيف الجهود الرامية إلى وضع أطر محسَّنة للسياسات المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي، لا تأتي البلدان الرائدة في الإصلاحات دائما في مقدمة المستفيدين من الاستثمار المباشر الدولي. وبالنظر إلى ذلك، ينبغي تكميل الإصلاحات الداخلية بتدابير دولية، بما في ذلك عن طريق المنظمات الإنمائية العالمية والإقليمية، بهدف التشجيع على تنوع وشفافية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل على نحو مستدام.

٩٥ - ولاحظ بعض المشاركين أن إيجاد أسواق كبرى عن طريق التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يحسّن قدرة هذه البلدان، وخاصة منها الأصغر حجما، على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. وارتُئي أن هذه المسألة، أي إيجاد حيز اقتصادي أكبر عن طريق التكامل الإقليمي، لم تُعالج بما يكفي في مونتيري.

٩٦ - وأكد العديد من المتكلمين أن تقديم المساعدة التقنية في تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وإيجاد بيئة داخلية مواتية يشكل عنصرا مكمّلا مهما للجهود الداخلية. وفي الواقع، من المهم أن تعترف البلدان بأوجه التآزر التي يمكن أن تنشأ بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي وأن تسخرها لاجتذاب المزيد من هذا الاستثمار وضمان منافعه الإنمائية.

خامسا - الدورة الاستعراضية المتعلقة بالتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، المعقودة يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨

٩٧ - قدم عروض المحاورين كل من لاكشمي بوري، نائبة الأمين العام ومديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومارتن كور، مدير شبكة العالم الثالث؛ وكيم أندرسون، أستاذ للعلوم الاقتصادية بدرجة جورج غولين، في جامعة أديلاييد، أستراليا؛ وبيتر تومسون، المدير المعني بالتجارة والتنمية في المفوضية الأوروبية؛ وحامد الرشيد، المدير العام للشؤون الاقتصادية المتعددة الأطراف، في وزارة الخارجية في بنغلاديش. ويرد في الفقرات من ٩٨ إلى ١١٧ أدناه عرض عام للمعلومات التي قدمها المحاورون.

ألف – عروض المحاورين

١ – تطورات التجارة الدولية في العقد الحالي

٩٨ – ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بالتنمية. ولدى معظم الاقتصادات السريعة النمو أيضا قطاع تجاري نشط. وتدل الروابط التجارية، الخارجية منها والداخلية، على أهمية النهج الشمولي لتوافق آراء مونتيري؛ ولا سيما تشديده على ضرورة تعزيز اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتماسكها دعما للتنمية، والسعي إلى تحقيق إدارة رشيدة للاقتصاد الكلي وسياسات هيكلية داعمة. ويشكل كل من منظمة التجارة العالمية، حيث ظلت تجري مفاوضات تجارية متعددة الأطراف شاملة منذ عام ٢٠٠١، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد مؤخرا دورته الثانية عشرة التي أبرم خلالها اتفاق أكرا، جهتين معنيتين رئيسيتين في عملية تمويل التنمية وقد أسهمتا بنشاط في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري.

٩٩ – ونمت التجارة التي تشمل البلدان النامية بوتيرة سريعة نسبيا خلال العقد الحالي. ووفر هذا حوافز كبيرة للنمو العالمي وأدى إلى تحسن قابل للقياس في الحسابات الجارية لهذه المجموعة من البلدان. ولكن رغم أن اتساع نطاق التجارة أسهم في النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمالة والحد من الفقر، ما زال عدد كبير من البلدان النامية، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نموا على هامش هذه العملية. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي بطريقة تتيح لها الاستفادة بشكل متزايد من منافع اتساع نطاق التجارة العالمية.

١٠٠ – زادت حصة القيمة المضافة في صادرات البلدان النامية. وتشكل حاليا صادرات السلع المصنعة التي تصدرها هذه البلدان ٢٥ في المائة من حصة السوق العالمية – أي ضعف النسبة المسجلة في أوائل الثمانينات. ونمت صادرات التكنولوجيا المتقدمة من هذه البلدان في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة بوتيرة أسرع مرتين مقارنة بصادرات البلدان المتقدمة النمو. وأصبحت الآن البلدان المتقدمة النمو، التي جرت العادة أن تكون كمجموعة جهات منتجة رئيسية للسلع الأساسية، جهات مستهلكة رئيسية لهذه السلع. وجزئيا بسبب هذه العوامل، لكن أيضا بسبب زيادة التجارة الإقليمية والأقاليمية في السلع المصنعة والخدمات، تشكل التجارة فيما بين بلدان الجنوب أحد العوامل النشطة في التجارة العالمية. وصاحب التغييرات الكمية في التجارة منذ اعتماد توافق آراء مونتيري تحرير تجاري مستقل كبير في عدد كبير من البلدان النامية وإبرام اتفاقات متعددة للتجارة الحرة ثنائيا أو على نطاق أوسع.

١٠١ - ونمت التجارة في الخدمات أيضا وتشمل الآن أكثر بقليل من ١٥ في المائة من مجموع صادرات السلع والخدمات من البلدان النامية. وزادت بشكل قابل للقياس أيضا حركة الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود بحثا عن العمل أو عن أجور أعلى رغم العقبات التي تعترض هذه الحركة. ويتزايد بشكل كبير ما يُسجل من تحويلات العمال المهاجرين من البلدان النامية إلى بلدانهم الأصلية.

١٠٢ - والمناقشات التجارية الدولية تحدد شكلها حاليا جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومخلفات الاضطرابات المالية والأزمة الغذائية والأزمة الغذائية المستمرة هي نتيجة لمشاكل مؤقتة وكذلك لمشاكل أكثر عمقا. وتؤدي إعانات صادرات الأغذية والإعانات المقدمة إلى منتجي الأغذية الداخليين، وكذلك ارتفاع التعريفات الجمركية المفروضة على العديد من المنتجات الزراعية في العديد من البلدان المتقدمة النمو إلى العزوف عن الإنتاج والتصدير في بلدان متعددة ذات إمكانات زراعية. وبالإضافة إلى ذلك، على مر الأعوام، أدى نهج السياسات الزراعية الخاص بالبلدان النامية والذي تفضله المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى إلغاء الإعانات، وسحب الدعم الحكومي، وتخفيض التعريفات الجمركية في هذا القطاع. وتسببت هذه السياسات إلى جانب التشويهات التي أدخلتها سياسات العديد من البلدان المتقدمة النمو، في تحول بعض البلدان إلى بلدان نقص غذائي مما يؤدي إلى صعوبات أشد عندما تزيد أسعار الأغذية. وبالفعل، هذا هو واقع العديد من أقل البلدان نموا وبعض بلدان النقص الغذائي الأخرى.

٢ - الدروس المستخلصة والاستراتيجيات المتصلة بالتجارة الدولية

١٠٣ - الانفتاح على التجارة عادة ما يحفز النمو، ويساعد في الحفاظ على استقرار الأسعار، ويشجع مكاسب الكفاءة عن طريق زيادة التنافسي. ويتيح للبلدان الاستفادة من التخصص ووفورات الحجم. وفي الأجل الطويل، يفضي الانفتاح على التجارة إلى تعزيز وتيسير الزيادات في الإنتاجية التي تشكل عاملا رئيسيا في اطراد التنمية. إلا أن هذه النتائج ليست تلقائية؛ بل من الضروري وجود سياسات متداعمة (إطار ملائم للاقتصاد الكلي، وبنية تحتية، وتنمية الموارد البشرية). والاعتماد على قوى السوق مهم لكنه غير كاف؛ فلا بد أيضا من سياسات حكومية استباقية لتشجيع الاستثمارات والزيادة في الإنتاجية، فضلا عن تطوير القوة العاملة وتكوين مهارات عالية الجودة. ولذلك لا بد أن تكون السياسات المتصلة بالتجارة الدولية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٠٤ - ويشكل التحرير عاملا من العوامل الرئيسية في استراتيجيات التجارة الدولية. وعلى النحو المتوخى في جولة الدوحة الإنمائية، يمكن أن تجلب زيادة التحرير في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مكاسب كبيرة تشمل جميع البلدان. إلا أن للتحرير، في أي اقتصاد تكاليف ومنافع، يجب تقديرها بدقة. ففي البلدان النامية حيث حركة عوامل الإنتاج محدودة وفرص العمل الجديدة قليلة، عادة ما تكون تكاليف التحرير الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة. والاستعاضة عن إيرادات التعريفات الجمركية، التي هي عادة حصة مستقرة من إيرادات الحكومات، تنشأ عنها غالبا مناقشات سياسية متشعبة ومفاوضات برلمانية عسيرة. وفي الوقت نفسه، رغم أن المنافع المحتملة للتحرير يمكن أن تكون كبيرة، فإن تحقيقها بالضرورة أمر غير موثوق منه. وبالتالي، من الضروري وضع سياسات للتحرير (تخص السلع والخدمات) بطريقة تتيح استيعاب التكاليف دون التسبب في إجهاد اجتماعي كبير واتخاذ تدابير إضافية لكفالة تحقيق المنافع المتوقعة في المستقبل بالفعل. ومن العوامل الحاسمة التي ينبغي مراعاتها هو أن تكون وتيرة التحرير وتسلسله مناسبين، ولا سيما الوقت اللازم لتحقيق مزية نسبية طويلة الأجل في بعض الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي، ينبغي أن تجري العملية على مراحل، مع العمل على انسجام التحرير مع الظروف الاقتصادية للبلد.

١٠٥ - ورغم أن العديد يتفقون مع الرأي القائل بأن تحرير التجارة يؤدي إلى مكاسب ثابتة ومكاسب دينامية، تبين بعض الدراسات الاقتصادية القياسية عدم وجود أي سببية بين الانفتاح التجاري والنمو. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الصلة السببية غامضة، فربما يقال إن توسيع نطاق التجارة يؤدي إلى النمو الاقتصادي كما أن زيادة التجارة تشكل نتيجة للنمو الاقتصادي. وما من بلد حافظ على النمو دون درجة ما من الحماية الأولية. فقد وفرت البلدان المتقدمة النمو الكبيرة اليوم حماية لصناعاتها في المراحل الأولية للتصنيع. ومن جهة أخرى، ما من بلد نام سريع النمو حقق توسعا اقتصاديا سريعا بوضع عوائق تجارية؛ وانصب التركيز على النمو الذي تحركه الصادرات.

١٠٦ - ويمكن أن تكون المعونة من أجل التجارة عنصرا حيويا للتحرير. فهي تمكِّن البلدان المستقبلة من الاستفادة بالفعل من المنافع المحتملة وتيسِّر تحمل تكاليف التكيف. ويمكن أن تساعد المعونة من أجل التجارة في إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة للتجارة مثل النقل والاتصالات ومنشآت الطاقة والأسواق، ويمكن أن تساعد في تنفيذ بعض تدابير التكيف اللازمة عن طريق فتح السوق المحلية. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط للغاية في رسم رؤية عالمية بشأن المعونة من أجل التجارة. وتولي الولايات المتحدة أيضا عناية خاصة لهذه المسألة في برنامجها للمعونة. إلا أن هناك عاملين يظلان ضروريين لتحقيق النجاح. فأولا،

ينبغي إشراك المستفيدين بالكامل في تقدير الاحتياجات، وتحديد الأولويات، وتخطيط الأنشطة. وثانيا، ينبغي ألا تنطوي المعونة على شروط أو تصبح بديلا لإحراز تقدم فعلي في تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي. ويمكن أن تكون المساعدة في تيسير التجارة مهمة جدا أيضا حيث يمكنها أداء دور حفّاز في المجالات التي تنطوي على مكاسب محتملة كبيرة.

١٠٧ - وتشير التجارب السابقة إلى أهمية استفادة البلدان الغنية بالموارد من الطفرة الحالية للسلع الأساسية من أجل التنويع. وهذه مسألة أولاها اتفاق أكرا اهتماما خاصا. وبالنسبة لعدة سلع أساسية، من المحتمل أن تكون الأسعار المرتفعة الحالية مؤقتة. وحتى في حالة استمرار ارتفاع أسعار تلك السلع، على البلدان المصدرة لها أن تشرع في عملية للتنويع بالانتقال إلى القطاعين الثاني والثالث. وفي هذا الصدد، من المهم النظر في وضع سياسات صناعية ترمي إلى تحقيق مزايا نسبية فعلية، خاصة لكونها أداة مكنّت عدة بلدان من جعل اتساع نطاق صادرات السلع المصنعة يستمر في الأجل الطويل.

١٠٨ - وبالنسبة للبلدان النامية غير الغنية بالموارد الطبيعية، يشكل ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية تكاليف إضافية يمكن أن يصعب استيعابها. وهذا الأمر صحيح بوجه خاص إذا كان البلد يعاني بالفعل من عجز كبير في حسابه الجاري أو كانت له ديون خارجية كبيرة. ويستلزم ارتفاع أسعار الواردات تمويلا إضافيا للتجارة. وهذا هو الحال اليوم في عدد من بلدان النقص الغذائي.

١٠٩ - والاتفاق على ضوابط تجارية متعددة الأطراف في مجال الزراعة أمر صعب؛ وتعزى صعوبته جزئيا إلى تقلب وانخفاض الأسعار العالمية الحقيقية للأغذية خلال السنوات الستين الماضية. وللحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية للأغذية، يسعى العديد من الحكومات إلى عزل المزارعين عن قوى السوق الدولية وحمايتهم منها بشكل متزايد. إلا أن تكلفة حماية المزارعين وتقديم المساعدة إليهم مرتفعة للغاية، مما يؤدي إلى تشوهات كبرى في الأسواق الزراعية ويقلل إيرادات فقراء الريف في العديد من البلدان النامية. وربما يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية اليوم إلى تقليل ضغوط الحماية، وزيادة فرص إصلاح السياسات الزراعية وتيسير تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

١١٠ - ويشكل حافز النمو في العديد من البلدان النامية والزيادة الكبيرة في تدفقات التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب فرصة سانحة مهمة لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها. إلا أن عوائق تجارية كبيرة ما زالت تعترض طريق التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وهي أكبر مما تواجهه البلدان النامية في تعاملها مع البلدان المتقدمة النمو. وهناك مجال كبير متاح لوضع سياسات تجارية ترمي إلى تعزيز التجارة بين البلدان المنخفضة

الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ومن المهم إحراز تقدم في النظام العالمي للأفضليات التجارية. ويمكن للاتفاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم حوافز كبيرة للتجارة، إلا أنها تحمل بين طياتها أيضا مخاطر التجزؤ. وعموما، فإن الاتفاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب مواتية للتنمية أكثر من الاتفاقات التجارية بين هذه البلدان وبلدان الشمال.

٣ - جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتحديات الجديدة المتصلة بالسياسات

١١١ - بعد مفاوضات مطولة، بلغت جولة الدوحة الإنمائية منعطفا حرجا. ومن الضروري إعطاء دفعة سياسية من أجل التغلب على المصالح الخاصة وكفالة إنجاز المفاوضات الحالية. ومن المهم إنهاء مفاوضات الدوحة قريبا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي تنفيذا كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون حضور مؤتمر الدوحة الاستعراضي لتمويل التنمية على أعلى مستوى ليكون له أثر إيجابي على المفاوضات التجارية.

١١٢ - ويتطلب إحراز تقدم في مفاوضات القطاع الزراعي بوصفه جزءا من برنامج الدوحة الإنمائي أن تتسم المفاوضات بالطموح وأن تتوخى استثناءات قليلة أو تبتعد عنها تماما، ولا سيما في مجال إلغاء إعانات التصدير، وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق، والحد بشكل كبير من استفحال تقييد التعريفات الجمركية والدعم الداخلي، مثلا بالنسبة للقطن. ومن حيث الممارسة، تستفيد الفئات ذات الدخل المرتفع في معظم الأحيان من الإعانات التجارية المقدمة في البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك، من المهم تفعيل المعاملة الخاصة والتمييزية لصالح البلدان النامية؛ وينبغي أن يكون هذا من المسائل ذات الأولوية.

١١٣ - وقد ظهرت منذ توافق آراء مونتيري تحديات جديدة للسياسات المتصلة بالتجارة تتمثل في: مخلفات أزمة القروض العقارية العالية المخاطر على الاقتصاد العالمي التي قد يؤدي تباطؤها إلى تكثيف الضغوط الحمائية؛ واختلالات التوازن التجاري العالمية الكبيرة التي يشكل استمرارها تهديدا خطيرا للاستقرار، ولا سيما استقرار أسعار الصرف؛ والأزمة الغذائية؛ وتزايد الأدلة على تغير المناخ. ومن المهم مقاومة النداءات الداعية إلى اتخاذ تدابير حمائية ومحاولة كفالة تصحيح اختلالات توازن التجارة العالمية بسلاسة. وكلتا المهمتين تتطلبان تعاونا دوليا.

١١٤ - وأدت الأزمة الغذائية الراهنة إلى وضع ضوابط للتصدير في عدة بلدان. وهذه مسألة ربما تحتاج إلى مزيد من النظر بسبب عدم وضع قواعد دولية في هذا المجال؛ وعلى ما يبدو، لا يوجد في منظمة التجارة العالمية ما يمنع حظر التصدير كما أن المفاوضات التجارية الدولية الحالية لا تتناول هذه المسألة. وللتجارة دور يتعين عليها أن تضطلع به في

حل الأزمة الغذائية. إلا أن زيادة الإمدادات الغذائية العالمية ضروري وهذا يتطلب استجابة هيكلية طويلة الأجل، ينبغي مساندتها بتعاون دولي عن طريق زيادة كبيرة في دعم السياسات الإنمائية.

١١٥ - وثمة جوانب مختلفة للتجارة الدولية لها صلة بتغير المناخ. ففي الواقع، تترتب على عمليات التصدي لتغير المناخ آثار كبيرة بالنسبة للتجارة والتنمية. ومن المهم اتخاذ تدابير لكفالة أن يكون إنتاج السلع الموجهة لأسواق التصدير مراعيا للبيئة، ولا سيما عندما يتعرض المصدرون لقيود إضافية تفرض على الاستيراد بسبب عدم اتخاذ هذه التدابير، مثلا في حالة تنفيذ التدابير التجارية التي تفرض رسوما على محتوى الكربون للسلع المستوردة. ومن المخاطر الأخرى شرط عدم فرض أي تعريفات جمركية على المنتجات المراعية للبيئة (المصدرة في الغالب من بلدان الشمال). ورغم ذلك، يمكن للتعاون الدولي أن يؤدي دورا مهما بتيسير الحصول على التكنولوجيات المراعية للبيئة لأغراض توسيع نطاق الصادرات.

١١٦ - ويمكن أن يشكل التكامل الإقليمي والاتفاقات التجارية الثنائية أداتين مهمتين لتوسيع نطاق التجارة. وهما أيضا تُمكّنان البلدان النامية من تكييف انتقالها نحو المعاملة بالمثل تماما، وتُمكّنان البلدان ذات الأسواق الصغيرة من تنمية وفورات الحجم. وعموما، يمكن أن تكون اتفاقات التجارة الحرة، بما فيها المبرمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، مواتية للتنمية، ولا سيما إذا لم تكن الصفقة غير متوازنة. ويمكن أن تشمل هذه الصفقات جوانب إنمائية المنحى مثل أحكام لتشجيع الاستثمار وقدرا من المرونة في حقوق الملكية الفكرية. إلا أن سر استدامة النمو التجاري الطويل الأجل يكمُن في التحرير على مستوى متعدد الأطراف عن طريق إجراء مفاوضات يمكن لجميع البلدان المشاركة فيها فعلا.

١١٧ - وكي تحقق أقل البلدان نموا فوائد ذات شأن من المفاوضات التجارية، من المهم أن تسمح كل البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة على ذلك بدخول منتجاتها دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وتشمل المعاملة المتوخاة بشأن الرسوم الجمركية والحصص المفروضة ٩٧ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا. ولذلك من المهم كفالة ألا تكون المنتجات المندرجة في نسبة ٣ في المائة المتبقية منطوية على إمكانات كبيرة من حيث التصدير أو من المنتجات التي كانت سهلة الترويج بشكل خاص في السنوات القليلة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من أقل البلدان نموا هي مستوردة صافية للأغذية. وسيؤدي إحراز تقدم في جولة الدوحة الإنمائية إلى الحد بشكل كبير من إعانات التصدير والدعم الداخلي في عدد من البلدان المصدرة للأغذية. وسيؤدي هذا إلى زيادات في أسعار

عدة مواد غذائية تستوردها أقل البلدان نموا وسيتطلب تقديم مساعدة إضافية إلى تلك البلدان، ولا سيما زيادة المعونة من أجل التجارة.

باء – المداولات بشأن السياسات

١ – اتجاهات التجارة والتنمية الدولية

١١٨ – استعرض مشاركون عدة الاتجاهات الايجابية في التجارة العالمية في العقد الحالي، بما في ذلك التوسع الكبير في التجارة الدولية بمعدل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والنمو السريع في التجارة فيما بين بلدان الجنوب بما يتجاوز التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، تجاوزت حصة البلدان النامية في التجارة السلعية العالمية ثلث التجارة العالمية، وحققت البلدان النامية أكثر من نصف النمو في التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧. وكانت الزيادة في الاتفاقات التجارية الإقليمية من العوامل المهمة التي أسهمت في نمو التجارة بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن الزيادة في الاتفاقات التجارية الثنائية قد عززت التجارة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

١١٩ – وشدد عدد من المتكلمين أيضا على استمرار أوجه القصور في تطور التجارة في الآونة الأخيرة، وعلى وجه التحديد تركز النمو في عدد صغير من البلدان النامية، وتهميش اقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى في التجارة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عدم قدرتها على استغلال ميزتها النسبية في صادرات معيّنة؛ واعتماد كثير من البلدان النامية على صادراتها السلعية وهياكل إنتاجها غير المتنوعة؛ وتدهور شروط التجارة لتلك البلدان، والتوزيع غير المتكافئ لمنافع التجارة عبر القطاعات والبلدان.

١٢٠ – وأشار المشاركون أيضا إلى الانكماش الاقتصادي العالمي الحالي والركود المحتمل في البعض من الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان النامية. ويمكن لإيجاد قنوات اقتصادية جديدة بين البلدان أن يحفز النمو ولكنه ينشر الركود أيضا. ولذلك من الضروري إيجاد سبل لضمان أن تكون عمليات التكيف بالنسبة للبلدان المتأثرة يسيرة قدر الإمكان. وذُكر أيضا أن الفلسفة السائدة للتجارة الحرة لا تنفع سوى مصالح الشركات عبر الوطنية والبلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تعيد الشركات الدولية الجزء الأعظم من الأرباح الهائلة الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع إلى بلدانها الأصلية بدلا من استثمارها في البلد المضيف.

١٢١ – وأكد كثير من المشاركين على أهمية التجارة كمحرك للنمو. ولوحظ أن نمو الصادرات مثّل أكثر من ٦٠ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان النامية

وأكثر من ٤٠ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وأشار عدد من المشاركين إلى أن التجارة تسهم في تحقيق النمو والتنمية عن طريق التشجيع على التخصص في الإنتاج، وتحسين فرص الحصول على المدخلات والتكنولوجيا، وتعزيز وفورات الحجم، وزيادة المنافسة والكفاءة، وإيجاد فرص العمل، وعن طريق توفير خيارات أوسع للمستهلكين.

١٢٢ - وأكد بعض المتكلمين على أن البلدان النامية تحتاج إلى الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة على نحو واسع النطاق ويمكن التنبؤ به، كشرط أساسي للاستفادة من التجارة. وفي الوقت نفسه، تقاربت وجهات نظر العديد من المشاركين حول ضرورة وصول أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وفي حين أكد العديد من المشاركين على أن تطور التجارة الايجابية أخيرا قد أبرز الفرصة السانحة لجميع البلدان النامية للإسهام في توسيع نطاق التجارة الدولية في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وقائم على القواعد، أعرب آخرون عن القلق بشأن بعض قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف وذكروا أنه من الضروري بحثها. وأعرب عدد من المتكلمين أيضا عن قلقهم إزاء دلائل ازدياد النزعة الحمائية في بعض البلدان المتقدمة النمو.

١٢٣ - وحذر العديد من المشاركين من أن المزيد من التجارة المفتوحة ليس ضمانا للتنمية والحد من الفقر. وشددوا على أن البلدان النامية تحتاج إلى تنمية قدراتها الإنتاجية للاستفادة من فرص زيادة الوصول إلى الأسواق، وفي الوقت ذاته للتقليل إلى أدنى حد من تكاليف التكيف التي تترتب على الإصلاحات التجارية، وأي خسارة في الوصول على أساس تفضيلي. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان النامية إلى الوصول الكامل إلى التكنولوجيا بأسعار يمكن تحملها، والاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وبيئة محلية مواتيه للاستثمار الخاص والابتكار، وشبكة أمان اجتماعي مناسبة. ويمكن أيضا للاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى البلدان النامية أن يقوم بدور مهم. وتحتاج البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، إلى حيز السياسة العامة لإدارة سياساتها التجارية والمالية والإنمائية بما يتمشى مع أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

١٢٤ - وأعرب العديد من المتكلمين عن القلق من أن العلاقة بين الأزمة الغذائية الحالية والتجارة الدولية تحتاج إلى معالجة كاملة في إطار عالمي منسق. وأشير إلى أن الإعانات الزراعية وحواجز الاستيراد تعرقل وصول الصادرات الزراعية من البلدان النامية وتساهم في انخفاض الاستثمار والإنتاجية الزراعية مما يعيق التنمية في تلك البلدان. وقد أدى قيام بعض

البلدان مؤخرا بإدخال قيود على الصادرات إلى تفاقم أوجه النقص في الأغذية وساهم في زيادات الأسعار.

٢ - السياسات التجارية والدروس المستفادة على الصعيد الدولي

١٢٥ - ذكّر المشاركون بأن توافق آراء مونتيري أكد من جديد على الالتزام الدولي بضمان أن تؤدي التجارة دورها كاملا في تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل والتنمية. وقد أسف البعض لأن التجارة كمحرك للتنمية مجال أُحرز فيه أقل قدر من التقدم من حيث تنفيذ توافق آراء مونتيري؛ ولأن جولة الدوحة الإنمائية، التي أطلقت في عام ٢٠٠١، لم تُختتم بعد. وأكد العديد من المشاركين على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل ومنصف يوفر فرصا للبلدان النامية للمشاركة في تمويل تنميتها وتوليد الموارد اللازمة لذلك. ولذلك من المهم منع وقوع تجاوزات مثل اتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق. وقد تشكل التجارة إلى حد كبير أهم مصدر للعملات الأجنبية. ولوحظ أيضا أن استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات والتسلسل السليم لتحرير التجارة أمر أساسي للتنمية الطويلة الأجل المتصلة بالتجارة.

١٢٦ - وأكد كثير من المشاركين على أهمية الحد من الحواجز التجارية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق لمجموعة كاملة من صادرات البلدان النامية، بما فيها السلع الزراعية والبضائع المصنعة والخدمات، وعدم استبعاد السلع ذات القيمة المضافة العالية التي يعتمد إنتاجها كثيرا على التكنولوجيا. وحثوا جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان النامية على الوفاء بالتزاماتهم بتحرير التجارة واحترام أحكام الآليات الراسخة لتسوية النزاعات. ورأى بعض المتكلمين أن الاقتصادات الرئيسية لديها مسؤولية أخلاقيه لضمان أن تقوم سياساتها بمساعدة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري. ولوحظ أن البلدان النامية الناجحة قد استخدمت حيز السياسة العامة المتاح لها بشكل فعال لتصبح قادرة على المنافسة ودمج اقتصادها في سلاسل الإنتاج العالمية.

١٢٧ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أن المساعدة التقنية يحتاجها الكثير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية ذات الدخل المنخفض، من أجل المشاركة الناجعة في المفاوضات التجارية الدولية. كما دعوا أعضاء منظمة التجارة العالمية لكفالة انضمام أقل البلدان نموا التي تسعى إلى القيام بذلك عن طريق الوفاء فقط بالالتزامات المتناسبة مع مستوى التنمية فيها، على النحو المتفق عليه في برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وفي حالة البلدان المعتمدة على

السلع، اعتبر من المهم تطوير الخدمات المالية لمنتجي السلع وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المباشرة لقطاع السلع، وخاصة التنمية الزراعية.

١٢٨ - وذكر العديد من المشاركين أن احتياجات اقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لضمان اندماج تلك البلدان في النظام التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، أعيد التأكيد على أهمية تنفيذ وصول صادرات اقل البلدان نموا معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. ورحب بعض المشاركين بتنفيذ ذلك من قِبل عدد متزايد من البلدان النامية وشجعوا البلدان الأخرى، لا سيما الاقتصادات الناشئة، على أن تحذو حذوها بسرعة. كما دعا البعض البلدان المتقدمة النمو جميعا لتوفير مثل هذا الوصول على أساس دائم لجميع المنتجات الآتية من أقل البلدان نموا بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وعرض مشاركون من الاقتصادات الصغيرة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف المناطق، تجارب بلدانهم والتقدم المحرز في التكامل الإقليمي للتغلب على القصور الناتج من صغر حجمها وعدم قدرتها، والذي كان جزءا من عملية أوسع نطاقا للاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، أعرب عدد من المشاركين عن القلق إزاء تناقص المعاملة التفضيلية، ودعوا إلى الحفاظ على الأفضليات المتسقة مع الأولويات الإنمائية لبلدانهم.

١٢٩ - وحذّر بعض المشاركين من أن زيادة القيود المفروضة على الاستيراد على أساس معايير البيئة أو العمل أو توفير حوافز خاصة للواردات التي تلبي معايير محددة تنطوي على خطر فرض قيود غير مرغوب فيها على الفرص التصديرية للبلدان النامية. ويلزم دراسة هذه التدابير بعناية.

١٣٠ - وأكد كثير من المشاركين على أن اتباع نهج عالمي إزاء إصلاح التجارة سيكون مهما لضمان الأمن الغذائي. وتم تحديد الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية الناجعة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة، بوصفها متطلبات أساسية لتعزيز النمو القائم على الزراعة وزيادة دخول سكان الريف. وقد أدى فرض قيود على الصادرات من السلع الغذائية إلى تفاقم الوضع الغذائي العالمي، وينبغي إزالتها. ومن الضروري أيضا زيادة الاستثمار الزراعي.

١٣١ - وأكد كثير من المشاركين على أن البلدان النامية يلزمها تعزيز فرص الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية للاستثمار والابتكار. ورأوا أن نظام الملكية الفكرية الدولي الحالي يعمل في معظمه لصالح المنتجين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية الذين يوجد معظمهم في البلدان المتقدمة النمو.

١٣٢ - وشدد عدد من المشاركين على أهمية اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية في تعزيز التجارة؛ واستشهدوا بنجاح بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية في عملية التكامل الإقليمي. وفي الوقت نفسه، نبّه الكثير منهم إلى ضرورة أن تصمم هذه الاتفاقات بطريقه تؤدي للنهوض بالتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي في البلدان النامية ودعمه بما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي تعزيز الشفافية في أحكامها لضمان أن تصبح من عناصر التطور المستمر للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحدي المتمثل في إشراك اقل البلدان نموا على نحو كاف في هذه الترتيبات من أجل التصدي بفعالية للآثار الممكنة لتناقص المعاملة التجارية التفضيلية. ولوحظ أيضا أنه من المهم مناقشة الأثر الفعلي لانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية.

١٣٣ - وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى إزالة الحواجز التي تعترض التجارة فيما بين بلدان الجنوب وعلى أهمية السياسات الرامية إلى تشجيع تلك التجارة. وفي هذا الصدد، يلزم اختتام الجولة الثالثة من المفاوضات الجارية في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية في وقت مبكر مع مشاركة جميع البلدان النامية. ورحبوا بالاتفاق في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر على استمرار المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية، وتطلعوا إلى اختتامها المبكر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨.

١٣٤ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن المعونة من أجل التجارة تسلّم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من مشاركتها في التجارة الدولية من خلال التعاون التقني والاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرات الإنتاجية. وأكدوا من جديد على فرضية المعونة من أجل التجارة بأن تسخير التجارة لتمويل التنمية يقع على عاتق البلدان النامية نفسها، التي ينبغي أن تضع التكامل التجاري وزيادة القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية. وسيلزم أيضا توفر القيادة السياسية ودعم السياسات والأطر التنظيمية التي تشجع على وجود بيئة تمكينية وحوافز مناسبة للاستثمار والإنتاج في القطاع الخاص والابتكار وتنظيم المشاريع. وعلى الحكومات ومؤسسات الأعمال تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء قنوات لتسويق الصادرات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة إخفاقات السوق. وجرى الترحيب بنمو المعونة من أجل التجارة فيما بين بلدان الجنوب بوصفها مصدرا للموارد المالية وتبادل الخبرات أيضا. وسُلط الضوء أيضا على مزايا إشراك مؤسسات الأعمال الخاصة بوصفها جهات معنية مهمة في المعونة من أجل التجارة.

١٣٥ - وأشار عدد من المتكلمين أيضا إلى أنه ينبغي للمعونة من أجل التجارة، لا سيما المقدمة في أقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى، للتخفيف من تكاليف التكيف على المدى القصير الناشئة عن الصدمات المحتملة لتحرير التجارة وتناقص الأفضليات التجارية. ويمكن أن تنشأ التكاليف، على سبيل المثال، من فقدان الأفضليات في صادرات المنسوجات والملابس والزيادة المحتملة في أسعار السلع الزراعية إذا تم إلغاء الإعانات الزراعية.

١٣٦ - وشدد عدد من المشاركين أيضا على الحاجة إلى الدعم الدولي للبلدان المتوسطة الدخل في مجال التجارة. وفي هذا الصدد، دعوا المؤسسات المالية الدولية، بما فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى اعتماد خطط تعاون إنمائي ملائمة لاحتياجات البلدان المتوسطة الدخل في مجالي التكيف التجاري وبناء القدرات، وبخاصة الخطط الهادفة إلى تعزيز قطاع التصدير.

١٣٧ - واستعرض مشاركون عدة التقدم المحرز لتحديد وتفعيل المعونة من أجل التجارة على نحو أفضل. وركز البعض على الحاجة إلى مواءمة المعونة من أجل التجارة مع الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، مشددين على الملكية القطرية والحد من الاشتراطات. كما دعا البعض أيضا البلدان النامية إلى المشاركة الكاملة في تقييم الاحتياجات وتحديد أولويات الأنشطة من أجل تعزيز إدماج السياسات ذات الصلة بالتجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية. وأشار بعض المشاركين إلى ضعف التنسيق بين الجهات المانحة والمتلقية في كثير من الأحيان، وعدم وجود أدلة على تنفيذ الالتزامات بشأن فعالية المعونة. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والحوافز لتحسين الفعالية؛ وقد شكلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فرقة عمل معنية بالمعونة من أجل التجارة لرصد فعاليتها على جميع المستويات. وأكد العديد من المشاركين على ضرورة أن تكون البلدان النامية في صلب عملية تصميم المعونة من أجل التجارة وتنفيذها ورصدها. ووجهت دعوات لتعزيز دور الأونكتاد فيما يتصل بالتعاون المتعدد الأطراف مع البلدان النامية.

١٣٨ - وأشار بعض المشاركين إلى أهمية تعزيز التجارة العادلة على الصعيد الوطني لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأضعف فئات السكان من الاستفادة من التجارة. كما سُلط الضوء على تحسين مرافق تخزين السلع القابلة للتلف التي تنتجها الفئات المنخفضة الدخل ونقلها إلى الأسواق كأحد الاعتبارات الحاسمة. وأشار عدد من المتكلمين أيضا إلى أن بعض البلدان المتقدمة النمو تعمل مع الشركاء من البلدان النامية لتركيز الجهود على زيادة المزايا التجارية لأضعف الفئات، وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في التجارة، ودعم الاستدامة البيئية والتجارة. وأشار عدد من المشاركين إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التماسك بين

السياسات التجارية والاجتماعية وسياسات العمل على المستوى الوطني لتحقيق أقصى قدر من المنافع للتجارة وضمان توزيعها العادل. وزيادة المنافسة الناجمة عن تحرير التجارة تُبرز أهمية السياسات الرامية إلى تعزيز العمل اللائق للجميع. وأشار هؤلاء المشاركون إلى أن هذه العلاقة قد سُلّط عليها الضوء من خلال عملية استعراض مونتيري، وهي ذات أهمية خاصة في عصر العولمة السريعة. وفي هذا الصدد، يوفر توافق آراء مونتيري قاعدة متينة لتحسين اتساق السياسات الدولية والوطنية.

٣ - الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية

١٣٩ - أشار عدد من المشاركين إلى أن جولة الدوحة الإنمائية أكبر وأعمق من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف السابقة. فهي تقيم صلة واضحة بين التجارة والتنمية من خلال العمل على زيادة فرص وصول البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، إلى الأسواق، وتسعى إلى تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدلا وإنصافا يأخذ في الاعتبار احتياجات جميع البلدان ومصالحها. ودُعيت جميع الأطراف للتحلي بالمرونة والمشاركة البناءة من أجل دفع المفاوضات قدما. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه ما لم تختتم جولة الدوحة الإنمائية قريبا، فإنهم يتوقعون التزاما واضحا لا لبس فيه باختتامها الناجح على وجه السرعة كنتيجة لمؤتمر استعراض مونتيري. وجرى التشديد على أن نجاح جولة الدوحة لا يمكن أن يقاس إلا من حيث فتح السوق فعليا في مجالات الزراعة والسلع الصناعية والخدمات - مما يؤدي إلى تدفقات تجارية جديدة يمكن قياسها.

١٤٠ - وكان هناك توافق واسع في الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية بشكل ناجح ومتوازن في وقت مبكر. وأكد بعض المشاركين على أن النتيجة يجب أن تكون مواتية للتنمية. وأنها ستكون بالغة الأهمية في الوفاء بالتزام التجارة كمحرك للتنمية الوارد في توافق آراء مونتيري. ونبّهوا إلى أنه لن تتحقق الإمكانات الإنمائية الكاملة لجولة الدوحة دون التزامات فعلية بفتح الأسواق من جانب الاقتصادات الناشئة. وشدد العديد من المشاركين على أن المضمون الإنمائي الحقيقي لجولة الدوحة ينبغي أن يشمل توفير حيز السياسة العامة وإزالة الشروط، التي تعوق تعزيز الروابط الأمامية والخلفية. وينبغي أن تشمل أيضا المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، ودول المرور العابر والبلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا. ولوحظ أن عدم الاهتمام بالمعاملة الخاصة والتفضيلية قد زاد من خطر تهميش هذه المجموعة من البلدان.

١٤١ - وجرى التأكيد على أن اختتاما ناجحا لجولة الدوحة الإنمائية يمكن أن يزيد من فرص الوصول إلى الأسواق للسلع الزراعية من البلدان النامية ويخفض مستويات الإعانات الزراعية المضرة، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ويمكن لهذه التغييرات إزالة العقبات التي تعترض زيادة الاستثمار والإنتاجية في الزراعة في البلدان النامية ودعم التنمية القائمة على الزراعة التي يمكن أن تعزز الأمن الغذائي والدخول في الريف. ومن المهم أيضا استعراض الترتيبات الممكنة لتثبيت أسعار السلع.

١٤٢ - وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة أن تزيد نتائج جولة الدوحة من فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق السلع غير الزراعية المصنعة والخدمات أيضا، بما في ذلك التكنولوجيا، والصادرات الكثيفة المهارات ذات القيمة المضافة العالية. ودعا البعض البلدان المتقدمة النمو لتحرير أسواقها لانتقال اليد العاملة من البلدان النامية في إطار البند الرابع بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين، من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ومن المهم أيضا مقارنة المزايا بالتكاليف في أي اتفاق جديد للتجارة.

١٤٣ - كما أكد بعض المشاركين على ضرورة توافر الاتفاقات الدولية التي يمكنها تصحيح الخلل في نظام الملكية الفكرية الدولي، بما فيها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وهذا يمكن أن يساعد على تضييق الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وإنشاء نظام للملكية الدولية من شأنه أن يساعد بالفعل البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية.

١٤٤ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن المعونة من أجل التجارة عنصر ضروري لنجاح جولة الدوحة الإنمائية في زيادة تجارة البلدان النامية وقدرتها الإنتاجية والتصدي للقيود المفروضة على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عن نتائج طموحة في مجال تحرير التجارة. وذكر العديد من المشاركين أنه بالإضافة إلى المعونة من أجل التجارة فإن الإطار المتكامل المعزز لصالح أقل البلدان نموا هو الآلية الملموسة المتاحة للاستجابة لضرورات أقل البلدان نموا في مجال التنمية. والهدف منه هو مساعدة أقل البلدان نموا في مجال إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وحصر الاحتياجات في مجالي التجارة وبناء القدرة الإنتاجية، والمطابقة بين الاحتياجات والمساعدات المقدمة من الجهات المانحة. وحث عدد من المشاركين الشركاء في التنمية على توفير موارد كافية حتى يتسنى لجميع أقل البلدان نموا أن تنضم إلى الإطار المتكامل المعزز.

١٤٥ - وشدد العديد من المتكلمين على أهمية الالتزامات بتوفير الموارد الإضافية لتمويل المعونة من أجل التجارة بشكل كامل والتأكد من أن هذه الالتزامات لا تحول المساعدة

الإنمائية الرسمية من القطاعات الأخرى، مثل الصحة والتعليم. ولوحظ أنه يتعيّن على الجهات المانحة زيادة المعونة من أجل التجارة بمبلغ ثمانية بلايين دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الجديدة في السنة للوفاء بالهدف المقرر لعام ٢٠١٠ وهو ٣٠ بليون دولار. وهناك حاجة أيضا لدفع فعالية المعونة من أجل التجارة. وأشير إلى أن البنك الدولي يمكنه أن يكون جهة فاعلة هامة في دعم إدماج المساعدة التجارية في إطار المساعدة الإنمائية الشاملة. وشدد بعض المشاركين على أن النتيجة الإيجابية لجولة الدوحة الإنمائية مع التزامات إضافية بالمعونة من أجل التجارة ستكون طريقة مناسبة لاستغلال أوجه التضافر بين توافق آراء مونتيري وجولة الدوحة في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

سادسا – الدورة الاستعراضية بشأن زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية المعقودة في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

١٤٦ – قدم عروض حلقة النقاش كل من إيكهارد ديوتشير، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وريتشارد مورفورد، المدير العام لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية بالولايات المتحدة؛ وهيلدي جونسون، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف؛ وسانجاي ريدي الأستاذ المساعد في الاقتصاد بجامعة كولومبيا؛ وعرفان الحق، المستشار الخاص في مسائل تمويل التنمية بمركز الجنوب. ويرد في الفقرات ١٤٧ إلى ١٦٣ لمحة عامة عن المعلومات التي عرضها المشاركون في حلقة النقاش.

ألف – عروض حلقة النقاش

١ – المساعدة الإنمائية والدروس المستفادة

١٤٧ – كان توافق آراء مونتيري علامة على الطريق حيث اجتمع المانحون والمتلقون على قدم المساواة لأول مرة من أجل إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وحدثت بعض التطورات الإيجابية منذ ذلك الوقت من قبيل: المساعدة التي أتاحتها تدابير تخفيف عبء الدين؛ وانتعاش النمو في أفريقيا الذي نتج في معظمه من جهودها الذاتية؛ وتحسين نهج المانحين ليصبح أقل شروطا، ومضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ لتبلغ مستوى يزيد قليلا عن ١٠٠ بليون دولار تقريبا. وكانت هناك أيضا التزامات بإحداث زيادات كبيرة في المعونة.

١٤٨ – وفي غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، حدد رؤساء بلدان مجموعة السبعة، في اجتماع عقد في عام ٢٠٠٥، أهدافا لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتبلغ ١٣٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفضت المعونة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وسوف يتعين أن يزيد معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية كثيرا بغية تحقيق الهدف المتوخى في عام ٢٠١٠، المتمثل في تقديم التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو المشهد الاقتصادي والاجتماعي الدولي، ولا سيما أزمة الغذاء المتنامية وازدياد الحاجة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، إلى توفير المزيد من موارد المعونة. فهناك حاجة ماسة إلى هذه الموارد على وجه التحديد، في هاتين الحالتين معا، في أكثر البلدان الفقيرة ضعفا.

١٤٩ - بيد أن تخفيف عبء الدين يجري سداد قيمته من تدفقات المعونة وأن ثلث المساعدة الإنمائية فقط هو الذي ينبغي اعتباره معونة إنمائية بحق. وعلاوة على ذلك، فإن أداء البلدان المانحة يتباين كثيرا، حيث أضاف بعضها زيادات كبيرة وقدم بعضها الآخر وعود بتحقيق زيادات. وأكملت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتوها دراسة استقصائية جديدة وشاملة لخطط الإنفاق لدى المانحين حتى عام ٢٠١٠. وتتسم هذه المعلومات المستشرفة للمستقبل بأهمية بالغة لوزراء المالية في البلدان النامية المعتمدة على المعونة من أجل تحقيق إدارة سليمة للميزانيات ولتخطيط الاستثمار بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد قابلية المعونة للتنبؤ على الأجل الطويل ذات أهمية بالغة لتقديم تمويل فعال من أجل التنمية.

١٥٠ - وتتركز المعونة الأجنبية في عدد قليل من البلدان. وهناك عدد كبير من البلدان النامية لا تتلقى ما يكفيها من المساعدة حتى بعد بذل الجهود لرسم سياسات ملائمة. ومع ذلك، يتعين قياس المعونة وتقييمها بعناية إذ يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ويتعين تقييم الصلة بين تدفقات المعونة والتنمية باستخدام فترة زمنية معقولة إذ يندر أن يكون أثرها فوريا. ففي مجال التعليم، مثلا (وهو أولوية لدى العديد من البلدان النامية)، تكون الفترة الزمنية اللازمة لقياس النتائج على نحو فعال طويلة جدا. ومع ذلك، وعلى الرغم من طول الفترة اللازمة لتحقيق النتائج، ينبغي ألا يتأخر تقديم المعونة إلى هذا القطاع. وعند قياس الفعالية، من الأهمية بمكان التمييز بين أنواع المعونة، كالمعونة الموجهة إلى تنمية الهياكل الأساسية مقارنة بالمعونة الموجهة لأغراض سياسية. وتتمثل إحدى المسائل الحيوية التي يتعين النظر فيها في إجراء تقييم فعال لحاجة البلدان المتلقية إلى المعونة. وينبغي استنفاد جميع الموارد المالية المحلية (الإيرادات المتأتية من الضرائب وغيرها من الإيرادات) قبل توزيع المعونة. وسيساعد الحشد الفعال للموارد المحلية البلدان النامية على الابتعاد عن الاعتماد على المعونة.

١٥١ - حدثت زيادة كبيرة في عدد المانحين من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فضلا عن المانحين من القطاع

الخاص والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يشكل تطورا مشجعا. وعلى ذلك، هناك حاجة للحوار بين المانحين بغية زيادة فعالية التعاون على نحو شامل. وما فتئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي يزدادان أهمية. ومن ثم، يتعين النظر في دورهما في مجال التعاون الإنمائي وفي مدى ملاءمتهما في مجال تقديم المعونة.

١٥٢ - وتكمن أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في أنها توجه إلى قطاعات لا تصل إليها تدفقات المساعدة المقدمة من القطاع الخاص ولكنها ليست سوى عنصر واحد من عناصر تمويل التنمية. فالاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الثنائية والمتعددة الأطراف الممنوحة بشروط غير ميسرة تمثل أيضا عناصر رئيسية في دعم التنمية. وتشكل الالتزامات المتعلقة بالمبادئ والسياسات في توافق آراء مونتيري أساسا للمساعدة الإنمائية الناجحة، ولا سيما السياسات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية في الأجل المتوسط، التي تركز على النتائج في إطار الشراكة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية. وينطوي التوافق أيضا على بذل جهود في مجالات أخرى من قبيل: تعزيز الملكية الوطنية والمشاركة الديمقراطية الفعالة في رسم السياسات؛ والتنسيق والمواءمة فيما بين المانحين؛ وتقديم المعونة للهياكل الأساسية والتعليم التي تشكل استثمارات استراتيجية ذات أهمية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥٣ - وتستند مؤسسة التصدي لتحديات الألفية إلى هذه المبادئ، إذ تركز على النتائج، وتقدم المنح للبلدان التي لديها سياسات مناصرة للتنمية. وتستهدف إنجاز مهمة وحيدة تتمثل في: الحد من الفقر عن طريق النمو. والمساعدة التي تقدمها هذه المؤسسة هي مجرد محفز لزيادة الموارد الأخرى من أجل التنمية، ولا سيما من القطاع الخاص. وتستخدم المؤسسة ١٦ مؤشرا ذات ارتباط وثيق بالتنمية بغية تقييم النتائج. وتتغير هذه المؤشرات بمرور الزمن وتشمل مجالات من قبيل تعليم البنات، والمياه والصرف الصحي والمؤشرات البيئية.

١٥٤ - وأوضحت الخبرة السابقة أن تحقيق الملكية الوطنية يستغرق وقتا يتطلب التزاما. ويتعين على البلدان أن تحدد أولوياتها الخاصة بها، من خلال مشاورات تشاركية هادفة تجرى في الوقت المناسب، وحشد الدعم من أجل تحقيق عمل ناجح. وتنمو القدرة على تولي الملكية من خلال التعلم بالممارسة. وبصفة عامة، لم يقم المانحون بما يكفي لدعم ملكية البلدان المتلقية بتبسيط شروطها. ويتعين توفير المعونة مع إتاحة مساحة كافية في مجال السياسات للمرونة ولتحقيق الاتساق مع أولويات التنمية الوطنية. وفيما يتعلق بتحقيق الاتساق مع أولويات التنمية الوطنية، فإن آراء الجهات الفاعلة غير الحكومية تكتسب أهمية في هذا الصدد.

١٥٥ - وتبذل البلدان المانحة والبلدان المتلقية جهودا كبيرة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها. وللشفافية والمساءلة أهمية في مجال تقديم المعونة على المستويين الوطني والدولي. ومن الضروري تعزيز الفعالية لا في تحقيق الأهداف الإنمائية فحسب، بل للمحافظة على دعم الجمهور في البلدان المانحة لضمان الوفاء بالزيادات الموعودة في المعونة. ويمكن لآليات استعراض الأقران والشركاء أن تساعد البلدان المانحة والبلدان المتلقية على تبادل الخبرات. وهي فرصة طيبة لاستعراض ما إذا كان يجري تنفيذ أفضل الممارسات والسياسات. ويعد تحقيق نمو اقتصادي مستدام مؤشرا جيدا للنتائج الإيجابية ولكن لا ينبغي أن ينصب التركيز على النمو وحده. ولا يمكن توقع النمو في البلدان الضعيفة والبلدان الخارجة من النزاعات، ولكنها تظل في حاجة إلى المعونة لأغراض التأهيل والنواحي الإنسانية، ولا سيما المعونة المقدمة من أجل الأطفال.

١٥٦ - يتسم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة بأهمية حيوية لأنه يستهدف البلدان المانحة والبلدان المتلقية ابتغاء تعزيز فعالية المعونة. وتحقق بعض التقدم في مجالي المواءمة والملكية ولكن هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود. وتعد المساءلة المشتركة من جانب المانحين والمتلقين عاملا هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الممكن أن يتيح المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعقود في أكرا فرصة طيبة لتقييم التقدم. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن التعجيل بإحراز تقدم بشأن قابلية المعونة للتنبؤ وغير ذلك من المسائل المتصلة بإدارة المعونة التي تؤثر على القدرة على زيادة معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥٧ - ويوجد تفاوت واضح داخل هيكل المعونة الراهن فيما يتعلق بعلاقات التعاون الإنمائي، وكثيرا ما تفتقر البلدان المتلقية لصوت مسموع في المنتديات التي تحدد مبادئ توجيهية للتعاون الإنمائي، ولا يُمثل المجتمع المدني والبرلمانيون تمثيلا جيدا فيها. وبالتالي فإن لمنتدى التعاون الإنمائي دورا حيويا يضطلع به في المجالين التنظيمي والتشغيلي، وفي مساعدة البلدان المعتمدة على المعونة على صياغة استراتيجيات للخروج من هذا المأزق. وينبغي أن يتعايش منتدى التعاون الإنمائي مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولكنه ليس بديلا عنها. وينبغي أن يناقش في مؤتمر الدوحة الاستعراضي دور الأمم المتحدة ودور المانحين الناشئين.

١٥٨ - وللمصادر المبتكرة لتمويل التنمية أهميتها في حشد الموارد، ومن سماتها الهامة قابليتها للتنبؤ وللإضافة. وينبغي أن تميز مناقشة مصادر التمويل المبتكرة بين الضرائب والتبرعات.

وبالفعل، يتعين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بغض النظر عن التقدم المحرز في موارد التمويل المبتكرة.

١٥٩ - ويشكل نقل المعارف عنصرا استراتيجيا أساسيا في التعاون الإنمائي، ولا سيما التعاون بين بلدان الجنوب، وللأمم المتحدة دور رئيسي في هذا المجال. وتمشيا مع روح توافق آراء مونتيري، نظمت اليونيسيف مؤتمرات لبلدان الجنوب بشأن تبادل المعارف.

٢ - سياسات التعاون الإنمائي

١٦٠ - لقد بدأ العمل في مجال الملكية الوطنية ولكنه لا يزال في حاجة للمزيد من التطوير. ويتعين توفير موارد المعونة بأسلوب يتيح للبلدان المتلقية مجالا للتجريب. ويمكن أن يكون الانفتاح الذهني والاستعداد لتجريب السياسات هاما في تحديد السبل الفعالة لحشد المعونة من أجل التنمية وتحقيق نتائج إيجابية غير متوقعة. ويجب على البلدان النامية التعلم من بعضها ومن التجارب السابقة. وينبغي أن يكون التعليم أحد الأهداف ذات الأولوية للمعونة. والاستثمار في التعليم هو بالفعل أولوية لدى العديد من البلدان المتلقية، بالإضافة إلى الهياكل الأساسية، والزراعة والرعاية الصحية.

١٦١ - وتشكل الروح التعاونية دافعا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولهذا التعاون أهمية في نقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية ولكنه لم يولد بعد تدفقات مالية كبيرة. ولا يزال التمويل والمساعدات الخارجية كالمساعدة المقدمة في شكل تعاون ثلاثي، بالغة الأهمية.

١٦٢ - ويتعين أن تتحمل البلدان الصناعية بصفة رئيسية تكلفة تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه لأنها تملك الموارد اللازمة لمواجهة آثار تغير المناخ وهي مسؤولة عنها. ومع وجود الحاجة لمعالجة ما يتركه تغير المناخ من آثار على التنمية، يتعين إعادة تعريف مفهوم المعونة. وينبغي أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي إطار العمل الرئيسي للتصدي للمسائل المتعلقة بالتمويل في مجال تغير المناخ.

١٦٣ - وينبغي زيادة المعونة بصورة كبيرة. وينبغي أن تتناسب الجهود التي يبذلها المانحون لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي. وينبغي أن تزيد مشاركة الجمهور في البلدان المتقدمة النمو في التعاون الإنمائي بغية تعزيز الدعم لزيادة المعونة المقدمة للبلدان النامية. ومن الممكن أن تساعد آليات استعراض الأقران والشركاء على الحوار العام؛ وينبغي تناول مسألة تعريف المعونة في هذه المنتديات. ومن الأهمية بمكان أن يكون المجتمع الدولي أكثر تقبلا لجهود إقامة نماذج جديدة للمعونة.

باء – مداولات السياسات

١ – تطور المساعدة الإنمائية الرسمية والتطورات الجديدة والمسائل الناشئة فيها

١٦٤ – أوضح الكثير من المشاركين أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تيسر النمو الاقتصادي، ولكنها ليست مصدرا له. فقد كان لها دور في زيادة الموارد الأخرى. وكانت هناك ضرورة للمساعدة الإنمائية الرسمية مقرونة بالإجراءات الخمسة الرائدة التي نص عليها توافق آراء مونتيري. وأكد المشاركون كذلك على الحاجة إلى زيادة المعونة لانطلاق الدورة الحميدة للنمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر. وتكون المساعدة الإنمائية الرسمية فعالة عندما تكون مصحوبة بقطاع نشط للأعمال التجارية ومجتمع مدني ووسائط إعلام مستقلة.

١٦٥ – ولاحظ العديد من المشاركين أن اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية أظهرت منذ اعتماد توافق آراء مونتيري زيادة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ ولكنها اتجهت نحو الانخفاض في عامين متتاليين وهما ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وضمن جزء كبير من الزيادة تخفيفا متناميا لعبء الدين، وهو ما شكل نسبة ٣٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥. واستخدم جزء كبير أيضا في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية في آسيا. وفي الواقع، هناك درجة عالية من عدم اليقين فيما يتعلق بمستوى تدفقات المعونة في المستقبل القريب. ولوحظ أيضا أن البلدان النامية توفي بالتزاماتها، على نحو ما اتفق عليه في توافق آراء مونتيرى؛ فقد زادت من قدراتها على استيعاب المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٦٦ – وأكد عدد من المتكلمين أن المساعدة الإنمائية الرسمية توفر الجزء الأكبر من التمويل الخارجي للتنمية لمجموعات من البلدان، من قبيل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشاروا، مع ذلك إلى أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا لا تزيد عن ٠,٠٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين، أي ما يقل كثيرا عن الهدف المتفق عليه بأن تكون النسبة ٠,١٥ في المائة. ولوحظ أيضا أنه على الرغم من أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن البلدان النامية في مجملها ظلت تسجل تدفقات خارجية صافية للموارد. كذلك حذر الكثير من الممثلين من أن تباطؤ نمو المساعدة الإنمائية الرسمية سيجعل من الصعب الوصول إلى مبلغ الـ ١٣٠ بليون دولار المتفق عليه في غلين إيغلز. وعلاوة على ذلك، قالوا إن زيادة أسعار الأغذية والطاقة تجعل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية أمرا معقدا. وجرى التشديد على أهمية معالجة حالة المساعدة الإنمائية الرسمية في مؤتمر الدوحة الاستعراضي. وأكدوا مجددا على أن تخفيف عبء الدين والمساعدة الإنسانية والطارئة هما على نفس درجة الأهمية التي تحظى بها ضروب التعاون الدولي الأخرى.

١٦٧ - وأشار العديد من المتكلمين إلى مشهد المعونة المتغير، مع ظهور جهات فاعلة جديدة، بما فيها المانحون الناشئون، والمؤسسات الخاصة، والصناديق الرأسية، وشكل قدوم دائنون ومانحون جدد، من القطاعين الخاص والعام على حد سواء، تطورا طيبا. وتمثل الأثر الإيجابي لزيادة المعونة الناتج عن نشوء فاعلين جدد، في إمكان توفر المزيد من الموارد لمشاريع الحماية البيئية والاجتماعية في حالة حدوث صدمات خارجية. وأشاروا كذلك إلى التحول الكبير من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التمويل الخاص الذي طرأ في السنوات الثلاثين الأخيرة. وقد نمت بدرجة كبيرة الأهمية النسبية للتدفقات من القطاع الخاص من البلدان المتقدمة النمو صوب البلدان النامية من حيث كونها جزءا من المجموع الكلي للتدفقات المالية.

١٦٨ - وذكر الكثير من المشاركين أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، هو أحد الجوانب المهمة للتعاون الإنمائي. وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب سمات تميزه عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ويمكن أن يسهم المانحون الناشئون في الدروس التي اكتسبوها من خبراتهم في مجال التنمية.

١٦٩ - وأوضح عدد من الممثلين أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال تطوير مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، تشمل الرسوم المفروضة على تذاكر السفر جوا، والبرنامج التجريبي المسمى مرفق التمويل الدولي للتحصين والالتزام المسبق بالشراء. وشدد بعض المشاركين على الحاجة إلى إنشاء عملية تؤسس على نماذج هذه الآليات الناجحة. وأشاروا كذلك إلى أن المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية قد ساعدت على جمع مختلف المجموعات على صعيد واحد.

١٧٠ - وشدد الكثير من المتكلمين على أنه يتعين استيعاب احتياجات البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة في سياق جهودها الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالوا إنه يتعين، مع ذلك، تصميم نهج تحقيق التعاون الدولي على نحو يجعلها تناسب الاحتياجات المحددة لكل بلد. أما فيما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، فقد أشير إلى أن قدرا كبيرا من الموارد الإضافية، في حدود مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا، سيكون مطلوبا، وينبغي أن يكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية.

٢ - نوعية المعونة وفعاليتها

١٧١ - وأكد العديد من المشاركين من جديد اهتمام توافق آراء مونتيري بنوعية وفعالية المعونة إلى جانب حجمها. وفي هذا الصدد، شدد الكثير من المشاركين على أن نوعية المعونة وفعاليتها قد اعتمدت إلى حد كبير على الملكية الوطنية، ونوعية السياسات المحلية والأطر

التنظيمية، فضلا عن اتساق المساعدة الإنمائية الرسمية مع أهداف السياسات الوطنية. وأعربوا عن قلقهم بشأن ما يفرض من تقييدات من قبيل ربط المعونة بشروط مرهقة، والافتقار إلى التنسيق فيما بين المانحين، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف، الأمر الذي يقوض فعالية المعونة. وأكد عدد من المشاركين مجددا على أن هناك اتفاقا عاما بشأن عدم جدوى معظم الشروط.

١٧٢ - وشدد العديد من الوفود على أن زيادة المعونة للوفاء بالالتزامات تستدعي بالضرورة تقديم المعونة على نحو أكثر كفاءة وفعالية. وأكدوا مجددا على التزامهم بتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي أعلن بشكل رسمي التزام شركاء التنمية بالعمل على اعتماد أفضل الممارسات في توفير موارد المعونة وإدارتها، وفقا لما دعت إليه الفقرة ٤٣ من توافق آراء مونتيري. ورحبوا بمنتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بوصفه فرصة سياسية بالغة الأهمية للاتفاق على اتخاذ إجراء حاسم المطلوب للوفاء بتحقيق أهداف إعلان باريس. وأكد البعض على الحاجة إلى التنسيق وتبادل المعلومات في وقت مبكر بين منتدى أكرا ومؤتمر الدوحة الاستعراضي.

١٧٣ - وشدد عدد من المشاركين على ضرورة ممارسة الحكم الرشيد في استخدام موارد التنمية. وركز البعض على أن المعونة ينبغي أن تستهدف البلدان التي تظهر التزاما محددا بالحكم العادل، وتستثمر في شعوبها وتعزز الفرص الاقتصادية والاشتغال بالأعمال التجارية الحرة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يقدم المانحون المساعدة على بناء القدرات في مجال الحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن فعالية المعونة ينبغي أن تتركز في مسائل من قبيل تنمية الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين والحماية البيئية.

١٧٤ - كذلك أعرب كثير من المشاركين عن القلق إزاء الدور المحدود للبلدان المتلقية في عملية إعلان باريس، التي نظر إليها بوصفها عملية دفعت إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمانحون. وتصور البعض أن إعلان باريس يضيق المساحة المتاحة لسياسات البلدان المتلقية ويبرز أوجه عدم التكافؤ في القوة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، بغض النظر عما يحقق من مكاسب في الكفاءة وانخفاض التكاليف في مجال تقديم المعونة. وفي هذا الصدد، أشار بعض المتكلمين إلى عدم وجود صيغة لحل واحد يناسب الجميع وشككوا في ملاءمة التطبيق التلقائي لجميع مؤشرات إعلان باريس الإثني عشر باعتبارها معيارا لتحقيق فعالية المعونة.

١٧٥ - وتقاسم بعض ممثلي الدول الأعضاء نتائج جهودهم في فك ارتباط المعونة بتصورات المانحين، وفقا لما دعا إليه توافق آراء مونتيري. وأكد البعض كذلك على إجراء تغييرات في

الطريقة التي يقدمون بها المساعدة، القائمة استنادا إلى التركيز على النتائج الذي يقتضي إيلاء الأولوية للاستخدام الفعال لموارد المعونة. وأكد آخرون دعمهم المتزايد للملكية الوطنية، وتشجيع أفضل الممارسات بغية تحسين الفعالية وزيادة الموارد الخاصة.

١٧٦ - وأعرب كثير من المشاركين عن ترحيبهم بإسهام المانحين الناشئين من القطاعين العام والخاص في التعاون الإنمائي. فمواردهم تكمل التمويل المقدم من المانحين التقليديين. وعلاوة على ذلك، فإن المانحين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية يجلبون منظورات فريدة لسياسات التنمية تقوم على خبراتهم الذاتية. ورأى العديد من المتكلمين، أن تنسيق جهود المعونة ومواءمتها في حاجة لأن تدمج في الدور المتزايد للمانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وأشاروا إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أصبحا يشكلان بعدا رئيسيا من أبعاد الجهود المبذولة بوجه عام، وينبغي أن يكونا جزءا من المداولات المتعلقة بتعزيز هيكل المعونة. وأضاف عدد من المشاركين أيضا أن تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة تمثل جزءا مهما من البرنامج العالمي لتحقيق فعالية المعونة. وأكدوا مجددا دعمهم لعملية إصلاح الأمم المتحدة بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك تحسين الفعالية والاتساق على المستوى القطري من خلال نهج ''الأمم المتحدة الواحدة''.

١٧٧ - أوضح العديد من المتكلمين أن تدفقات المعونة ينبغي أن تكون قابلة للتنبؤ على مر الزمن وأن تكون معاكسة للدورات الاقتصادية وذلك بغية التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة على اقتصادات البلدان المتلقية. وينبغي إزالة شروط المعونة بغية إتاحة المرونة لاستخدام الموارد والاستقلال في صياغة السياسات العامة وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أن التجربة أظهرت أن المعونة المقدمة في شكل دعم مباشر للميزانيات قد تنجم عنها نتائج طيبة. وأشار بعض المشاركين أيضا إلى الحاجة إلى زيادة الشفافية من جانب الحكومات المانحة وتلك المتلقية في مجالي تدفقات المعونة ومفاوضات المعونة على حد سواء، بغية تحسين الشفافية وتشجيع الملكية الديمقراطية.

١٧٨ - واعترف الكثير من المشاركين بأهمية زيادة فعالية المساعدة التقنية من حيث التكلفة وبالحاجة الواضحة لبناء القدرات في البلدان النامية. ويتمثل أحد الأمثلة على المساعدة على بناء القدرات الذي ينبغي دعمه في تعزيز قواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية ومهارات تقييم السياسات، وهو ما يمكن أن يسهم في تطوير السياسات.

٣ - تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

١٧٩ - أشار العديد من المشاركين إلى أن بطء وتيرة التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات المعونة كان سببا رئيسيا للقلق. كما أنه زاد الحاجة إلى مضاعفة الجهود في هذا المضمار. وشدد بعض المشاركين أيضا على أهمية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب، أولوا أهمية كبيرة للتعاون من أجل تعزيز الأنشطة الإنتاجية، ولا سيما المعونة من أجل التجارة.

١٨٠ - وأكد بعض المشاركين على أهمية تحديد البلدان المانحة الرئيسية مواعيد زمنية صارمة للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإنشاء آلية رصد حكومية دولية لتتبع حجم المعونة وجودتها وفعاليتها. ورأوا بضرورة أن يعمل مؤتمر الدوحة الاستعراضي على زيادة الثقة في وفاء البلدان المانحة بما اتفقت عليه من التزامات للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترتيب مع الأمم المتحدة يشابه الترتيب المتفق عليه مع المؤسسات المالية الدولية، مثل المؤسسة الإنمائية الدولية.

١٨١ - وشدد الكثير من المشاركين على أهمية جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر إنصافا ومواجهة لآثار الدورات الاقتصادية، بحيث تتلقى أقل البلدان نموا تدفقات من المعونة تتناسب مع احتياجاتها من التمويل الإنمائي ومع مواجهة التحدي الكبير المتمثل في توجيه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، وعلى الأخص إلى القطاع الزراعي. إضافة إلى ذلك، من الضروري معالجة القصور الشديد الحالي في توزيع المساعدة لإنمائية الرسمية على قطاعات الزراعة والتجارة والتصنيع تعزيزا لجدوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكد العديد من المتكلمين على ضرورة التعاون في الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف مع تغيراته وفق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ. وأكد العديد من المشاركين على ضرورة الاستفادة، حيثما أمكن، من آليات التمويل القائمة لتحقيق هذا الغرض.

١٨٢ - وأشير إلى أن التأكيد على الارتقاء بمستوى التنسيق بين الجهات المانحة بشأن توزيع المعونة هو بالأحرى أمر جديد و لم يثمر بعد نتائج هامة. بيد أن مدونة السلوك بشأن تكامل وتقسيم العمل في السياسات الإنمائية، المتفق عليها في الاتحاد الأوروبي تشكل مساعي مبذولة في الاتجاه الصحيح. وأساس هذه المدونة هو التسليم بأن الشفافية التامة في التوزيع الفعال للمعونة، بما في ذلك معاييرها الأساسية، تمثل خطوة أولى لا غنى عنها.

١٨٣ - وأكد عدد من المشاركين أنه نظرا للأحجام الكبيرة لتدفقات رأس المال الخاص إلى بلدان نامية، فقد أصبح من المهم الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية في حفز التمويل الخاص بتعزيز تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن

يكون لمشاركة القطاع العام في تأمين التجارة والاستثمار لتخفيف المخاطر وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل الهياكل الأساسية دور حاسم الأهمية. وقد أشير إلى أن تقديم المساعدة مسألة خاضعة للتغيير، وهذا هو حال مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في الولايات المتحدة، وهو تغيير يستند إلى إطار موجه نحو تحقيق النتائج ويراعي أوضاع كل بلد واحتياجاته.

١٨٤ - وأكد بعض المشاركين أن المساعدة في سياق بناء السلام تقتضي انتقالا سلسا من المساعدة الإنسانية في حالات النزاع، تتبعه إعادة التأهيل وبناء الدولة ثم تقديم المساعدة لتعزيز الحوكمة والارتقاء بمستوى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه من الضروري الاضطلاع بمزيد من العمل الذي يزيد من فعالية المعونة المقدمة إلى دول هشة.

١٨٥ - وأكد عدد من المشاركين على أن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تمكين المرأة من شأنه أن يفضي إلى ارتفاع معدل العائدات الاقتصادية والاجتماعية. واعتبروا أهداف السياسة العامة مثل زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية للمساواة بين الجنسين إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ أهدافا هامة. وأكدوا على أن تولي جميع الجهات المانحة والقائمة بأعمال التحضير لمؤتمر الدوحة الاستعراضي الاهتمام اللازم للقضايا الجنسانية.

١٨٦ - وفيما يتعلق بتقييم جدوى المعونة، أشار العديد من المشاركين إلى أهمية جعل هذه العملية شاملة والحد من الاشتراطات المسبقة. ورأى الكثير من المشاركين ضرورة تعديل إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وفق التصور الجديد للمعونة وتعزيز الحوار بين الجهات المانحة التقليدية والجديدة. وفي حين توقع الكثير من المشاركين أن يناقش المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في أكرا، تطبيق المبادئ الهامة بشأن فعالية المعونة، فقد أكدوا الحاجة إلى آلية حكومية دولية أكثر شمولا على المستوى العالمي تتولى رصد التزامات المعونة وتقييمها. ويمكن للاستعراض الوزاري السنوي ولمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلعا بدور رئيسي في تأدية هذه المهام. وينبغي لاجتماع منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨ أن يوفر الحافز لمؤتمر الدوحة الاستعراضي. وأشار كثيرون إمكانية أن يعمل أيضا هذا المؤتمر على وضع نظام للإبلاغ عن أداء البلدان المانحة والمتلقية الذي يمكن أن يعتمد على نظام لاستعراض الأقران، على أساس إقليمي قدر الإمكان، يسمح بتقييم النتائج النهائية والأداء بالنسبة إلى الالتزامات وكذلك التعلم من بعضها البعض.

١٨٧ - وشدد عدد من المشاركين على أهمية مواصلة الدعم الدولي للبلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، فيما تبذله من جهود للتنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، طُلب إلى المجتمع الدولي النظر في اعتماد معايير جديدة وأكثر فعالية للمساعدة لتكون أساسا لوضع آليات مبتكرة تتيح المجال لمزيد من التعاون المحدد. وفي الوقت ذاته، التزمت البلدان المتوسطة الدخل بتنفيذ نتائج المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان المتوسطة الدخل الذي عقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وتوافق آراء السلفادور لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

١٨٨ - وسلم العديد من المشاركين بأهمية دور مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، فيما تبذله من جهود للتنمية، وأكدوا على ضرورة تعزيز هذه المؤسسات المالية حتى تتمكن من تقديم الدعم المالي المرن لتنفيذ ولاياتها. وينبغي دعم التمويل الأساسي لهذه المؤسسات لتعزيز قدرتها على تقديم المساعدة التقنية والمالية. وأشار بعض المتكلمين إلى ما لدى مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف من أموال وفيرة تستطيع تقديمها، إلا أنها تحتاج إلى مشاريع يمكن تمويلها من المصارف. وينبغي أن تشمل أي حافظة مشاريع محتملة هياكل أساسية في مجالات مثل المياه والطرق والمرافق الصحية ومجالات أخرى أثبتت فيها المساعدة الإنمائية الرسمية جدواها.

١٨٩ - وأشار المشاركون إلى النمو في تنوع مصادر المساعدة الإنمائية المقدمة إلى بلدان نامية التي اتسع نطاقها ليشمل بلدانا أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرسمية وشركات خاصة ومنظمات غير حكومية دولية ومؤسسات دولية. وقد أدى ذلك إلى إدراك أهمية رصد هذه المساهمات والتنسيق بينها تحقيقا لاتساقها. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.

١٩٠ - واعتبر العديد من المتكلمين مصادر التمويل المبتكرة عنصرا إضافيا في الموارد الحالية. ودعا بعض المشاركين إلى تنفيذ المقترح المقدم في مونتيري الذي يقضي باستخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لتمويل التنمية. وأشاروا إلى ضرورة أن تنظر بلدان أخرى في اعتماد مبادرات بشأن مصادر تمويل مبتكرة بدأ تنفيذها بالفعل وأن تستكشف مبادرات جديدة. وتم التأكيد مجددا على مقترح فرض ضريبة عالمية على التحويلات النقدية، وهو مقترح وطني لكن تنفيذه سيتطلب تنسيقا دوليا، ومن شأنه أن يولد موارد كبيرة جدا. وحذر بعض المشاركين بعدم تحميل مصادر التمويل المبتكرة أي عبء إضافي على البلدان ذات الموارد المحدودة أصلا. ودعوا إلى توزيع الموارد المتأتية عن التمويل المبتكر عن طريق مؤسسات حالية

متعددة الأطراف، ولا سيما المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ورأوا كذلك بضرورة جعل مصادر التمويل المبتكرة موضوعا يناقش بفعالية أثناء انعقاد مؤتمر الدوحة الاستعراضي.

١٩١ - وأشير إلى ضرورة أن تشمل المداولات في مؤتمر الدوحة الاستعراضي أيضا عملية متابعة توافق آراء مونتيري. وأشير إلى أن عبراً هامة قد استخلصت من هذه العملية وبات من المهم استعراض آليات المتابعة الحالية لتحديد ما إذا كانت هذه التحسينات ضرورية، وإن تحدد ذلك، فعلى أي أساس.

سابعا - دورة استعراضية عن الدين الخارجي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨

١٩٢ - قدمت عروض حلقة النقاش من جانب كل من توماس كورب، الأمين العام لنادي باريس؛ وديباك نايار، بروفيسور العلوم الاقتصادية في جامعة جواهر لال نهرو، الهند؛ ومارتين غورغويل، رئيسة شعبة التمويل الرسمي، في إدارة وضع السياسات واستعراضها، صندوق النقد الدولي؛ وهيتوشي شويا، مستشار، إدارة استراتيجية المساعدة الإنمائية، في مصرف اليابان للتعاون الدولي؛ وليونس نديكومانا، رئيس إدارة تحليل الاقتصاد الكلي، في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وترد لمحة عامة عن المعلومات المقدمة من المتحاورين في الفقرات من ١٩٣ إلى ٢١٩ الواردة أدناه.

ألف - عروض حلقات النقاش

١ - الدين الخارجي للبلدان النامية والسياسات ذات الصلة منذ عام ٢٠٠٢

١٩٣ - تنفذ كل من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين بموجب ترتيب مماثل لتقاسم الأعباء. ويعد منع أزمات الدين مسؤولية مشتركة على عاتق المقرضين والمدينين. ويتبع توافق آراء مونتيري مبدأ ''منطق العمل الجماعي'' في تخفيف عبء الدين، أي أن رفاه الأطراف المعنية يتحسن بالعمل المتسق، لا بالعمل الأحادي الطرف. مع ذلك، نادرا ما طبق العمل المنسق حتى الآن.

١٩٤ - وبدأ تطبيق برنامج نادي باريس لتخفيف عبء الدين المخصص للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ مؤتمر مونتيري. وفي عام ٢٠٠٧، وصل مجموع معاملات نادي باريس لديون ٢٣ بلدا من البلدان التي تجاوزت مرحلة الإنجاز إلى ٧,٦ مليون دولار. ووصل المبلغ الإجمالي لتخفيف عبء الدين بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين إلى ٣٧,٦ مليون دولار. وانخفض كثيرا مبلغ خدمة الدين الذي يشكل نسبة مئوية من

الصادرات في ٣٢ بلدا من البلدان المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار، وذلك من ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. وارتفعت أيضا في الفترة ذاتها نفقات الحد من الفقر، التي تشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان اتخذت القرار، من ٦,٨ في المائة إلى ٩,٤ في المائة. واستفادت ستة بلدان من خطط ”زيادة التخفيف“ التي وفرت المزيد من الأموال للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت مرحلة الإنجاز لمساعدتها في التعامل مع الصدمات الخارجية.

١٩٥ - وتلقت تسعة بلدان ترزح تحت وطأة الدين نهج إيفيان، الذي يضم بلدانا غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويصنف هذا النهج البلدان النامية المدينة في فئتين، هما البلدان التي تستطيع تحمل ديونها والبلدان التي لا تستطيع تحملها. أما البلدان التي تعاني من أخطر مشاكل الدين، فيطبق عليها أيسر الشروط القائمة. ويقدم العلاج في حالات الدين الذي لا يمكن تحمله مع التركيز بشدة على الصلة القائمة بين الأداء الاقتصادي في إطار برنامج يرعاه صندوق النقد الدولي وإدارة الدين العام. وتحدد شروط تخفيف عبء الدين على أساس كل حالة بعينها. وبموجب نهج إيفيان، سجل رصيد دين نيجيريا انخفاضا حادا في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. ولم تكن البلدان التي منحت شرطا ميسرا بموجب نهج إيفيان مضطرة للاستفادة منه.

١٩٦ - وأدى تحسن الأوضاع الاقتصادية في بعض البلدان النامية إلى تمكينها من سداد قروض رسمية تقدر بنحو ٧٠ مليون دولار في وقت مبكر . ويدعم نادي باريس ذلك متى شكل جزءا متكاملا من استراتيجية أي بلد لإدارة الدين على الأمد البعيد، وتم هذا الإجراء بموجب ترتيبين: السداد المبكر بالقيمة الاسمية وإعادة الشراء بسعر السوق.

١٩٧ - وتتطلب التحديات أمام حل مشكلة الدين بذل جهود ترمي إلى التنفيذ التام لشروط تخفيف عبء الدين، بما فيها الوفاء التام من جميع الدائنين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس والدائنين الخاصين بحصتهم في تخفيف عبء الدين. ويقتضي ذلك زيادة التنسيق فيما بين الدائنين، ومراعاة ازدياد دور الدائنين الخاصين والدائنين الثنائيين الناشئين تحديدا، مثل الصين والهند.

١٩٨ - ولا بد من تسوية مشكلة الدعاوى التي يرفعها الدائنون بشدة ضد بعض البلدان النامية، بما فيها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والجهود اللازمة لمعالجة هذه المشكلة تشمل الإقناع بالحجج الأخلاقية وعمليات إعادة شراء الدين وامتناع الدائنين في نادي باريس عن إعادة بيع مطالباتهم في أسواق ثانوية. والمساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان فقيرة مثقلة بالديون

لبناء قدراتها في مجال إدارة الدين والخبرات القانونية الجيدة اللازمة لمواجهة رافعي الدعاوى هي مساعدة تحظى أيضا بالأهمية.

١٩٩ - وتبقى صورة الدين غير واضحة رغم ما أحرز من تقدم بوجه عام. ففي أفريقيا، انخفضت معدلات الدين، ولكن ظل معدل الدين الخاص مرتفعا واستمر في الارتفاع. وفي بعض الحالات، كان مقدار مبلغ تخفيف عبء الدين المتاح قليلا جدا أو متأخرا للغاية. ومع أن تخفيف عبء الدين قد وفر حيزا ماليا آخر لنفقات الحد من الفقر، يبقى أثر ذلك محدودا. وثمة قضية رئيسية وضعت جانبا وهي أن عمليات تخفيف عبء الدين لم تراع في أغلب الأحيان احتياجات التمويل اللازمة للاستثمار الإنتاجي والاستثمار في الهياكل الأساسية.

٢٠٠ - ويقف تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية السائدة في الكثير مما بقي من بلدان فقيرة مثقلة بالديون عائقا أمام استعادة القدرة على تحمل عبء الدين. وتحتاج البلدان التي في حالة نزاع والبلدان الخارجة من النزاع إلى تخفيف عبء ديونها بقدر يتجاوز ما تقدمه البرامج الحالية.

٢٠١ - وبما أن النظام المالي الدولي لا يوفر التأمين من الصدمات الاقتصادية التي تحدث في المستقبل، تُراكم بلدان نامية عديدة احتياطات دولية كتأمين ذاتي من أي أزمة دين محتملة. ويحول هذا الإجراء الموارد المالية بعيدا عن تمويل الاستثمار في التنمية. فالإدارة السليمة للاحتياطيات واستخدامها المثمر يحظيان بقدر متساو من الأهمية لتمويل التنمية.

٢ - التحديات الجديدة والسبيل للمضي قدما

٢٠٢ - لدى البلدان ذات الدخل المنخفض احتياجات هائلة للاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي لكنها تواجه مشاكل تتعلق ببنيان اقتصادي لا يتغير ومعدل منخفض للادخار المحلي. ولديها بوجه عام إمكانية ضئيلة للوصول إلى الأسواق المالية الدولية وحصولها على منح التمويل محدود. وفي المرحلة الحالية، يمكن للتقلب في أسعار السلع والطاقة أن يقوض إمكانية تحمل هذه البلدان للديون. ويمكن أيضا للصدمات المالية التي ترفع معدلات الفائدة الدولية أن تعطل الجهود المبذولة لتخفيف الضغوط المالية الناجمة عن عبء الديون، وللحفاظ على إمكانية تحملها وتحقيق الأهداف الإنمائية.

٢٠٣ - ويجب مراعاة مبادئ الاقتصاد الكلي الراسخة عند الاقتراض من أجل تمويل التنمية، وإمكانية تحمل هذا الاقتراض حيث يستخدم القرض للاستثمار بمعدل عائدات يزيد عن سعر الفائدة على القرض. ففي حال أخذ القرض من بلد آخر، يتعين على هذا البلد أن يحول الموارد المحلية إلى موارد خارجية تفي بالمسؤولية. وبما أن عائدات الاستثمار في القطاع

الاجتماعي هي عموما بطيئة وغير ملموسة، فإن التمويل من الدين العام المحلي أو من زيادة العائدات الضريبية هو أكثر ملاءمة لهذا القطاع.

٢٠٤ - وترتكز معالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى اشتراطات متعلقة بالسياسات تكفل السداد إنما لا تكفل تحقيق الأهداف الإنمائية. وغالبا ما تؤدي المغالاة في التطبيق الصارم للاشتراطات إلى ضغط الإنفاق العام لموازنة الميزانية، وإلى تقليص ما تحتاج إليه كثيرا هذه البلدان من استثمار في الهياكل الأساسية وإنفاق على القطاع الاجتماعي.ومن ثم، من المستحسن تبسيط الاشتراطات أو الانتقال إلى اشتراطات أخرى قائمة على النتائج من أجل إنعاش النمو الاقتصادي من خلال مراعاة الاحتياجات الإنمائية.

٢٠٥ - وعندما يصبح القطاع الخاص في البلدان المتوسطة الدخل مدينا رئيسيا، تبرز مخاطر جديدة فتزداد الحاجة إلى اتخاذ تدابير تخفف من وطأتها. وكثيرا ما تؤدي مشاكل السيولة الناجمة عن حجم الدين وتحديد عملة السداد وتركيبة الديون المستحقة إلى تعريض البلدان المتوسطة الدخل للدين الخارجي. وهذه الدول ملزمة، متى دخلت الأسواق المالية الدولية، بالحفاظ على أسعار فائدة مرتفعة توفر عائدات مغرية وأسعار صرف قوية تبعث على الثقة، إلا أن هذه السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي تقوض إمكانية التنافس وتعوق النمو الاقتصادي. ومن الضروري توسيع الحيز المتعلق بالسياسات ليسمح بالتركيز على منع حدوث أزمة دين وعلاجها أيضا، مع الأخذ في الحسبان أن تحقيق معدل نمو مرتفع وثابت يؤدي عموما إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن الدين.

٢٠٦ - وبما أن البلدان المتوسطة الدخل وبعض البلدان المنخفضة الدخل ليست طرفا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ينبغي اللجوء بصورة أشمل إلى خيارات أخرى لتقليص حجم الدين والعمل على بلوغ الأهداف الإنمائية، بما فيها عمليات مقايضة الدين وإبرام اتفاقات ثنائية لتخفيف عبء الدين.

٢٠٧ - والسبيل للتقدم في استعادة القدرة على تحمل الدين والحفاظ عليها يستتبع الالتزام أو معاودة الالتزام بالمبادئ التالية: اضطلاع الجهات الدائنة والمدينة بمسؤولية مشتركة، واعتبار الاحتياجات الإنمائية ولا المالية الأساس لتقليص حجم الدين وإلغائه؛ واتباع ممارسات إقراض مسؤولة في تقديم قروض جديدة للبلدان الخارجة من أزمة دين؛ وإنشاء مؤسسات مالية وطنية ودولية شفافة، ولا سيما المصارف؛ وإضافة عنصر تخفيف عبء الدين إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتطبيق مبادئ إعلان باريس المتعلقة بالملكية والإدارة من أجل تحقيق نتائج إنمائية والمساءلة المتبادلة والمواءمة والاتساق من أجل بلوغ مستوى تحمل الدين.

٢٠٨ - وازدياد عدد الاقتصادات الناشئة والمحتفظة بتراكمات لاحتياطات من العملة الأجنبية يجعلها قادرة على توفير التمويل للبلدان المرهقة بالديون. ويتيح ذلك المجال للتنافس مع المؤسسات المالية الدولية في التمويل، وهذا أمر جيد، لأنه سيجعلها أكثر تلبية لاحتياجات البلدان النامية.

٢٠٩ - ويصبح بعض البلدان المنخفضة الدخل التي استفادت من مبادرات تخفيف عبء الدين عرضة لاحتمال معتدل أو كبير بأن تقع تحت وطأة ديون مرهقة. وثمة حاجة إلى التركيز على منع العودة إلى دين لا يمكن تحمله يأتي من المنح أو القروض المتاحة بشروط تساهلية. وينبغي توخي الحذر الشديد والتقيد بالمراحل التدريجية في الحصول على مزيد من الاقتراض بمبالغ كبيرة أو بشروط غير ميسرة.

٢١٠ - وتعد التحويلات المالية الصافية المتعلقة بالدين في بلدان نامية كثيرة، بما فيها بعض البلدان الأفريقية، تحويلات سلبية بسبب ارتفاع تكاليف خدمة الدين. وتسهم تدفقات رأس المال غير المشروعة كذلك في صافي التحويلات المالية السلبية. وفي معظم البلدان الأفريقية، يشكل الدين العام المحلي مصدر قلق لأنه يحول دون الاقتراض من القطاع الخاص. ويتعين بالمثل على البلدان المتوسطة الدخل المحرومة من إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية أن تعتمد على القروض المحلية، وهو ما يؤدي إلى تقلص حجم القروض في القطاعات الخاصة.

٢١١ - ويتعين وقف هروب رأس المال من خلال تحسين شروط الاستثمار وإقامة نظام مالي راسخ ووضع تدابير لمكافحة الفساد ومساءلة من جانب جميع الأطراف المحلية والخارجية. وثمة ضرورة أيضا لإنشاء آليات دولية لإعادة الأصول، إذ ينبغي للبلدان والمنظمات المتعددة الأطراف أن تقدم الدعم لفرقة العمل المعنية بالتدفقات المالية غير المشروعة التي أنشئت بمبادرة المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية. ويتعين إجراء المزيد من الأبحاث بشأن حجم وآليات التدفقات المالية غير المشروعة.

٢١٢ - وينبغي للشركاء الإنمائيين أن يتجاوزوا إنشاء صناديق عالمية للطوارئ للبلدان المنخفضة الدخل بأن ينشئوا صناديق عالمية لدعم النمو تخصص للاستثمار في الهياكل الأساسية والطاقة وتنمية المهارات من أجل تعزيز النمو كوسيلة من وسائل الحد من الفقر.

٢١٣ - وثمة حاجة إلى زيادة الموارد اللازمة لتمويل عمليات تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي هي ضالعة في نزاع أو خارجة من نزاع، ذلك لأن أوضاعها السياسية والأمنية والاقتصادية صعبة ولديها ديون متأخرة طال أمدها مع مؤسسات متعددة الأطراف. وقد يشكل بيع المزيد من ذهب صندوق النقد الدولي لتمويل عمليات تخفيف عبء الدين المترتب على هذه البلدان خيارا هاما للنظر فيه، رهنا بموافقة البلد العضو.

٢١٤ - ويفضي تنامي دور الدائنين في القطاع الخاص والدائنين الثنائيين الناشئين إلى ضرورة زيادة التنسيق بين الدائنين. ويقيم نادي باريس، على سبيل المثال، اتصالات منتظمة مع ممثلي القطاع الخاص، إلا أن ثمة حاجة إلى تعزيز الحوار مع المقرضين الناشئين.

٢١٥ - وكانت ملاحظة قلة عدد الأعضاء في نادي باريس ومسألة التمثيل والشرعية، دافعا إلى توجيه الدعوات لزيادة التعاون فيما بين جميع الدائنين. ويتمثل أحد السبل الممكنة في توسيع نطاق عضوية نادي باريس لتشمل الدائنين غير الأعضاء والدائنين التجاريين. أما السبيل الآخر فهو وضع المزيد من المبادئ التوجيهية العالمية خارج إطار نادي باريس لتشمل جميع الدائنين، مع اضطلاع البلدان النامية بدور رائد.

٢١٦ - ووضع الفريق العامل المعني بائتمانات التصدير وضمانات الائتمانات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادئ ثابتة للإقراض تتعلق بالقروض الممنوحة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وعلى الصعيد العالمي، ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية عالمية تشارك في وضعها بلدان ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز التعاون بين المدينين والدائنين تجنبا لجولة ثانية من الإقراض الذي لا يمكن تحمله.

٣ - تقييم القدرة على تحمل الدين

٢١٧ - يستخدم إطار القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل التابع لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي، لرصد نتائج تخفيف عبء الدين ورسم مسار الدين وفق مختلف سيناريوهات تتصل بالإقراض والاقتصاد الكلي وتحديد السياسات اللازمة للحفاظ على قدرة تحمل الدين. ويشمل أحد الأطر التكميلية للبلدان المنخفضة الدخل الأكثر عرضة للصدمات، والتي لديها بيئات مؤسسية ضعيفة هذه الاعتبارات وضرورة اضطلاع الدائنين والمدينين بمسؤولية مشتركة. وتعد الإدارة السليمة عاملا رئيسيا من عوامل القدرة على تحمل الدين العام.

٢١٨ - ولا يكون إطار القدرة على تحمل الديون فعالا إلا إذا استخدمه الدائنون والمقرضون معا. فهذا الإطار هو وسيلة هامة لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لتلبية احتياجات تمويل التنمية على مستوى وتركيبة يجعلانه قابلا للتحمل. وهو أيضا أداة لتحسين المشورة في مجال السياسة العامة التي تقدمها مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية. وقد جرى دعم برنامج صندوق النقد الدولي لبناء القدرات في مجال إدارة الدين لدعم الدائنين. كما ازدادت توعية الدائنين من جانب صندوق النقد الدولي بتقديم المعلومات الى البلدان في مجال تحليل القدرة على تحمل الدين وتوعيتها بضرورة تعزيز التعاون.

٢١٩ - ويحتاج إطار القدرة على تحمل الديون إلى تحسين من حيث الشفافية وتبادل المعلومات في مجال انتقاء السيناريوهات ووضع المؤشرات. وينبغي أن تستند هذه المؤشرات إلى دراسة كافية لحالة الدين المحلي. كما ينبغي منح الأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية من خلال الحفاظ على القدرة على تحمل الدين عوضا عن تحسين سيناريوهات خدمة الدين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل رصد آثار تخفيف عبء الدين أثره الإنمائي.

باء - المداولات المتعلقة بالسياسات

١ - التقدم المحرز في عملية تنفيذ توافق آراء مونتيري والانتكاسات التي لحقت بها

٢٢٠ - أعرب عدد كبير من المشاركين عن ارتياحهم عموما لحدوث تحسن ملحوظ في مؤشرات الدين المتعلقة بالبلدان النامية منذ عام ٢٠٠٢. ومعظم البلدان النامية لديها الآن برامج لإدارة الدين فضلا عن امتلاكها احتياطيات أنشاها، مما يقلل من تأثرها بالمخاطر. إضافة إلى ذلك، كان انتشار الاتجاه إلى إدخال بنود شرطية على عقود الدين تتعلق بالعمل الجماعي تطورا إيجابيا.

٢٢١ - وأُشير، علاوة على ذلك، إلى أن تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ساهم في تحقيق انخفاض كبير في عبء الدين الواقع على كاهل البلدان الـ ٢٣ التي هي بصدد بلوغ نقطة الإنجاز المحددة لها من قبل نادي باريس. وبلغ حجم التخفيف من عبء الدين الذي أتاحته المبادرتان حوالي ١١٠ بلايين دولار. ونتج عن ذلك أن زادت في الوقت نفسه إلى حد كبير حصة النفقات المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض الحد من الفقر.

٢٢٢ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير المشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لوحظ أن نهج إيفيان الذي اعتمده نادي باريس ساهم أيضا في تخفيف عبء الدين. وحدث منذ عام ٢٠٠٢ تحسن في تقدير الجدارة الائتمانية للبلدان المتوسطة الدخل وانخفاض ملحوظ في الفارق بين الفائدة المدينة والدائنة في عمليات الاقتراض التي تقوم بها. بيد أن الكثير من المشاركين شددوا على أن عددا كبيرا من البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نموا والعديد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، لا تزال تواجه أعباء ثقيلة جدا أو لا يمكن تحملها تتعلق بخدمة الدين.

٢٢٣ - ولاحظ البعض أن هناك عمليات تحويل كبيرة في الموارد من الجنوب إلى الشمال، ويعزى ذلك جزئيا إلى أعباء خدمة الدين. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على أن ارتفاع مستويات خدمة الدين يعرقل عملية التنمية. وينطبق ذلك أيضا على بعض أقل البلدان نموا

المثقلة بالديون، ورأى بعض المشاركين ضرورة إلغاء الدين بالكامل، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من النزاعات.

٢٢٤ - وأشار الكثير من المشاركين إلى أن الوتيرة التي اتخذها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون اتسمت بالبطء وأن الشروط المرتبطة بها ضيقت إلى حد بعيد الحيز المتاح لوضع السياسات في البلدان المستفيدة. ولوحظ أن نصف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإنجاز تراجعت مرة أخرى إلى مرحلة عدم القدرة على تحمل أعباء الديون، وأن عددا منها يواجه دعاوى أو منازعات قضائية أقامها ضدها مقرضون تجاريون وصناديق انتهازية. وإضافة إلى ذلك، كان تخفيف عبء الدين في حالات معينة، عائقاً أمام الحصول على قروض جديدة.

٢٢٥ - وأعرب الكثير من المشاركين عن رأي مفاده أنه لم يحرز تقدم يُذكر، في واقع الأمر، فيما يتعلق بوضع آلية ابتكارية للتصدي على نحو شامل لمشاكل الدين التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل التي جرى إلى حد بعيد تنحيتها جانبا. وذكر العديد من المشاركين أن تخفيف عبء الدين لا ينبغي اعتباره مساعدة إنمائية رسمية أو ربطه بشروط سياسية أو مفرطة. ولاحظ البعض أن عملية تخفيف عبء الدين لم تكن عادلة تجاه البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الضخمة على الرغم من انخفاض مستويات ديونها.

٢ - الدروس المستفادة والمسائل المتعلقة بالدين في الوقت الراهن وعلى المدى الطويل

٢٢٦ - رأى بعض المشاركين أن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والسياسات الهيكلية يمكن أن تساعد البلدان على التغلب على مشاكل الدين من خلال الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي. ويعد وجود نظام مالي محلي أكثر قوة وذي أداء جيد أمرا ذا أهمية حاسمة على المدى الطويل.

٢٢٧ - ورأى عدد كبير من المتكلمين أن الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول أمر ضروري للحفاظ على القدرة على تحمل أعباء الدين على المدى الطويل. وأُشير إلى أن هذا الأمر ينبغي أن تقترن به عملية تتسم بالشفافية وأن من المهم إيلاء اهتمام للمبادئ والتوجيهات المتعلقة بتعزيز ممارسات الإقراض الذي يمكن تحمل أعبائه في مجال تقديم ائتمانات تصدير رسمية إلى البلدان المنخفضة الدخل، وهي المبادئ والتوجيهات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٢٨ - ولوحظت الأهمية الكبيرة للمنح بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي ترزح تحت عبء ديون لا قبل لها بها. ويُذكر أن المؤسسة الإنمائية الدولية قامت بالفعل، منذ عام

٢٠٠٢، بزيادة نصيبها من المنح المقدمة زيادة كبيرة. واقتُرح تصميم إطار مؤسسي لكفالة الاستفادة الملائمة من الموارد المتأتية من المنح التي تقدمها المؤسسة الإنمائية ومن غيرها من أشكال التمويل التفضيلي. وأشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى تطبيق الحد الأدنى للشروط المرتبطة بأية عمليات أخرى لتخفيف أعباء الدين ولكفالة أن يؤدي التخفيف من عبء الدين إلى الحد من الفقر. وذكر أيضا أن الإنفاق الإضافي على الجوانب الاجتماعية الناتج عن تخفيض عبء الدين ينبغي أن يُراعى فيه المنظور الجنساني على وجه الخصوص.

٢٢٩ - وحذر بعض المتكلمين من أن التحول من الاقتراض من جهات رسمية إلى جهات تجارية ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي تنشأ عنه مواطن ضعف ومخاطر جديدة. وأُشير إلى أن مواجهة هذه المسألة يستلزم تحسين عملية جمع البيانات عن تكوين الدين العام الخارجي والداخلي على حد سواء. ولوحظت كذلك الحاجة إلى التصدي لمسألة ''المنتفعين بالمجان'' من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن عمليات نادي باريس.

٢٣٠ - وفيما يتعلق بالنظام المالي الدولي، حذر الكثير من المتكلمين من الأثر المترتب على أزمة القروض العقارية العالية المخاطر وعلى مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، ومما يحيط بهما من غموض متزايد. ولوحظ، إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالدين، أن النظام المالي الدولي سيظل غير آمن ومنقوصا ما دام الأمر يفتقر إلى آلية مستقلة لتسوية الديون.

٢٣١ - وأُشير أيضا، فيما يتصل بالنظام المالي الدولي، إلى أن زيادة تحرر أسواق رأس المال وتعويم أسعار الصرف زادا من احتمالات حدوث تغيرات كبيرة في أسعار صرف العملة في البلدان النامية، مما يجعل المسألة أكثر تعقيدا، حيث أن تقلب أسعار الصرف قد يثقل عبء الدين على نحو مفاجئ. واقتُرح أن تولي الدول والمؤسسات المالية الدولية الدائنة المزيد من الاهتمام إلى هذه المسألة وأن تضع آلية جديدة للإقراض بالعملات المحلية. وثمة حاجة إلى تعزيز النظم المالية المحلية من خلال أدوات قابلة للتجدد مثل السندات الصادرة بالعملات المحلية. وينبغي كذلك أن تدرس المؤسسات المالية الدولية وضع آليات وقائية، وأن تقدم الدعم للمبادرات الإقليمية ومنها على سبيل المثال تجميع احتياطيات مشتركة. ومن المواضيع التي طرحها عدد كبير من المتكلمين الحاجة إلى أن يكون للبلدان النامية مساحة أكبر للتعبير عن الرأي والمشاركة في المؤسسات التي تضع السياسات المالية الدولية وتتناول المسائل المتعلقة بالدين العام.

٢٣٢ - وذكر بعض المتكلمين أن إنشاء لجنة دولية معنية بالدين تعمل من أجل التوصل إلى نهج متعدد الأطراف لحل مشاكل الدين الخارجي من شأنه أن يساهم في فعالية أداء

النظام المالي العالمي. وفي هذا السياق، دُعي أيضا إلى مواصلة النظر في المقترح القائل بإنشاء آلية مستقلة للتحكيم في مسائل الديون تُعنى بتقييم خيارات تخفيض الديون والبت فيها وإصدار حكم بشأنها.

٢٣٣ - ورأى العديد من المشاركين ضرورة النظر أيضا في إنشاء آلية لتسوية الديون تهدف إلى كفالة تقاسم الأعباء بشكل عادل فيما بين الدائنين والمدينين، سواء كان الأمر يتعلق بديون الجهات الرسمية المقرضة أو الديون التجارية.

٢٣٤ - وفيما يتعلق بتقديرات الجدارة الائتمانية، أعرب الكثير من المتكلمين عن عدم رضاهم عن النظام الحالي. واقتُرح أن تدلي البلدان النامية بدلوها عند إرساء المعايير التي تستخدمها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في عملها. ومن المهم، إضافة إلى ذلك، دراسة إمكانيات وضع نهج متعدد الأطراف لعمليات تقدير الجدارة الائتمانية.

٢٣٥ - وأشار الكثير من المشاركين إلى الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية على إدارة الدين وتحليل القدرة على تحمل أعبائه، وإلى ضرورة الدعوة إلى توفير دعم ثنائي ومتعدد الأطراف من أجل تنفيذ برامج إدارة الديون حيث أن وجود استراتيجيات سليمة للتمويل والدين أمر له أهمية خاصة. واقتُرح أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي بتكثيف الجهود في هذا المجال.

٢٣٦ - وفيما يتعلق بتخفيف عبء الدين، أشار عدد من المشاركين إلى الحاجة لموارد إضافية وإلى أن برامج تخفيف الدين ينبغي ألا تضيّق حيز وضع السياسات. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يجعلها ما تتسم به من ضعف معرضة لمواجهة مصاعب في مجال خدمة الدين. وأُشير إلى أن مؤسسات بريتون وودز ينبغي أن تعتمد قدرا أكبر من المرونة عند النظر في ضم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى برامج التخفيف من عبء الدين من قبيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ولوحظ كذلك أن تقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان في مجال إدارة الدين أمر ذو أهمية حاسمة. وطُرح اقتراح مشابه بشأن التحلي بالمرونة عند تقديم مساعدة للتخفيف من عبء الدين ومساعدة تقنية إلى البلدان الخارجة من التراعات.

٢٣٧ - ونوه العديد من المشاركين بحالة البلدان المتوسطة الدخل، فهناك حاجة إلى النظر الفعلي في مشاكل الدين التي تواجهها. ومن الاحتمالات التي طُرحت إمكانية اعتماد آليات لمبادلة الديون من قبيل مبادلة الديون ببرامج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكثيرا

ما يخفي مستوى دخل هذه البلدان ما لعبء الدين من أثر حقيقي على سكانها وعلى إمكانية تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - أطر كفالة القدرة على تحمل الدين الخارجي

٢٣٨ - أكد عدد من المشاركين لزوم أن يراعي الدائنون مراعاة تامة قدرة المقترضين على تحمل الدين تفاديا لمشكلة المديونيات الثقيلة. ويتعين على المانحين كافة، بمن فيهم المانحون الجدد، التعاون من أجل تعزيز قدرة البلدان المقترضة على تحمل الدين. وأُعرب عن القلق من جراء تقديم المانحين الجدد إلى بلدان تستفيد من عملية التخفيف من الدين أو كانت تستفيد منها قروضا قد تعجز عن تحملها.

٢٣٩ - وأُشير إلى أن إطار كفالة القدرة على تحمل الدين لدى البلدان المنخفضة الدخل يعد نظام إنذار مبكر ينبغي أن يستعين به المقرضون والمقترضون. والدين المحلي آخذ في الازدياد وقد بلغ مستويات عالية في العديد من البلدان؛ ولذلك ينبغي إدراج هذا النوع من الديون في إطار تحليل القدرة على تحمل الدين وفي برامج تعزيز إدارة الدين. وأشار بعض المشاركين إلى أن من المرجح أن تكون الاستدانة من أجل بناء أصول مادية ومالية، ولا سيما الاستثمارات في مجالي البنية الأساسية والأنشطة الإنتاجية، محتملة أكثر من الاستدانة من أجل تمويل نفقات جارية، ولذلك ينبغي تركيز الاهتمام عند تحليل القدرة على تحمل الدين على المزايا والعيوب على حد سواء. واقترح بعض المتكلمين أن تشارك البلدان المستفيدة مشاركة نشطة في عملية تحليل القدرة على تحمل الدين.

٢٤٠ - وأكد العديد من المشاركين لزوم إجراء استعراض لأطر كفالة القدرة على تحمل الدين القائمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فالتنمية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ينبغي أن تكون هدفا لأطر كفالة القدرة على تحمل الدين. ولوحظ كذلك أن تقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان في مجال إدارة الدين أمر ذو أهمية حاسمة. وطُرح اقتراح مشابه بشأن التحلي بالمرونة عند تقديم مساعدة للتخفيف من عبء الدين ومساعدة تقنية إلى البلدان الخارجة من النزاعات.

ثامنا - الدورة الاستعراضية المتعلقة بمعالجة القضايا المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية، المعقودة في ١١ و١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨

٢٤١ - قدم عروض حلقة النقاش جيرالد أندرسون، نائب وكيل الوزارة، مكتب شؤون المنظمات الدولية بوزارة الخارجية، الولايات المتحدة؛ وإدواردو غالفيس، السفير والمدير

المعني بالشؤون المتعددة الأطراف بوزارة الخارجية، شيلي؛ ومسعود أحمد، مدير إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي؛ ومويمير مراك، أستاذ التمويل الدولي بجامعة ليوبليانا، سلوفينيا؛ وجياي زو، المديرة التنفيذية الممثلة للصين بالبنك الدولي. ويرد في الفقرات من ٢٤٢ إلى ٢٧٧ أدناه استعراض للمعلومات التي عرضها المحاورون.

ألف – عروض حلقة النقاش

١ – الأهداف الرئيسية والاتجاهات الحالية والتحديات الجديدة

٢٤٢ – تتعلق القضايا المنظومية التي يطرحها توافق آراء مونتيري أساسا بتحسين تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، دعما للتنمية، وبالريادة والإدارة على صعيد الاقتصاد العالمي. وفي هذا الشأن، يتعين أن يضم جدول الأعمال المنظومي قضيتين رئيسيتين واسعتي النطاق هما: (أ) اعتماد سياسات وإجراءات محددة تهدف إلى تعزيز المنظور الإنمائي في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية؛ (ب) تعزيز فرص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التعبير عن آرائها والمشاركة في الأوساط الاقتصادية الدولية المتصلة بصنع القرارات ووضع المعايير.

٢٤٣ – ويُعتبر النمو الاقتصادي القوي والتغيير المؤسسي الديناميكي أمرين أساسيين لتحقيق التنمية. وقد شهد العالم تقدما كبيرا في هذا الصدد منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. وتنشأ، في الوقت ذاته، اتجاهات تفضي إلى تحديات جديدة تستلزم نُهجا جديدة في مجال السياسات وتدابير مبتكرة.

٢٤٤ – وجلب توثُّق الروابط الاقتصادية مكاسب اقتصادية كبيرة للعديد من البلدان والشعوب. بيد أن تسارع وتيرة العولمة أفضى بدوره إلى تضارب في المصالح وتزايد في الضغوط الحمائية، مما يستتبع مطالب وتحديات جديدة يتعين على نظام الإدارة الاقتصادية العالمية التصدي لها. وينبغي زيادة الاهتمام لا بتعزيز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة فحسب بل وبالتفاعل بين السياسات التي تعتمدها البلدان المتقدمة والبلدان النامية كذلك. وثمة حاجة أيضا إلى أن يكون تحويل الموارد فعالاً دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى إيجاد مناخ مالي أكثر استقرارا للبلدان النامية وعرض كاف من المنافع العامة العالمية.

٢٤٥ – وثمة اتجاهات جديدة على الساحة الاقتصادية الدولية تشمل ما يلي: ازدياد دور الاقتصادات الناشئة؛ والاختلال الكبير في الحسابات الجارية العالمية؛ واحتفاظ عدد من البلدان النامية بتراكمات كبيرة من احتياطيات العملات الأجنبية؛ ونشوء نوع جديد من

الأزمات المالية؛ وزيادة مفرطة في نسبة السيولة على الصعيد العالمي؛ والتهميش المتزايد لبعض المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز.

٢٤٦ - وزادت حصة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية لتفوق نسبة الـ ٥٠ في المائة. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد نمو الاقتصادات الناشئة بوتيرة أسرع كثيرا منها في الاقتصادات المتقدمة. وأصبح للاقتصادات الناشئة بالتالي تأثير كبير على الطلب العالمي وعلى التطورات في الأسواق المالية الدولية. وتنمو صادرات تلك الاقتصادات إلى سائر البلدان النامية بوتيرة أسرع من وتيرة نمو صادراتها إلى البلدان المتقدمة. وحدث شيء من الانفصال بين الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة. بيد أن الانفصال لا يعني انقطاع الصلة بحركة العولمة؛ بل هو في الأساس نتيجة لعمليات التسوية الهيكلية.

٢٤٧ - وتشهد الاقتصادات الناشئة من حيث كونها مجموعة، فائضا في الحسابات الجارية. لكن هذه البلدان لا تشكل مجموعة متجانسة. فهناك بلدان لديها فائض في حساباتها الجارية وأخرى لديها عجز فيها. ومعظم الاقتصادات النامية لديها قدر من الوفورات أقل من المستوى الملائم وذلك على خلاف العديد من الاقتصادات الناشئة.

٢٤٨ - وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في اختلال الحسابات الجارية، من حيث القيمة الاسمية وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على حد سواء. وصاحب العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة حدوث فائض في اليابان والاقتصادات الآسيوية الناشئة والعديد من البلدان المصدرة للطاقة وغيرها من السلع. وظلت، في الوقت نفسه، عملية تسوية ميزان المدفوعات غير متوازنة إلى حد بعيد. ولا توجد ضغوط حقيقية للتسوية في البلد الذي يعاني من أكبر عجز في الحساب الجاري وأعلى مستوى للدين، ولا ضغوط فعلية للتسوية في البلدان التي لديها فائض في الحساب الجاري.

٢٤٩ - وتُعزى هذه الاختلالات العالمية في المقام الأول إلى عملية العولمة التي تسعى فيها رؤوس الأموال لتوافر العمالة الرخيصة، وهو أمر لا يمكن تحمله على المدى الطويل. ويبدو ضرورياً إجراء عملية تسوية واسعة النطاق لتصحيح ذلك حيث أن الانخفاض المستمر في قيمة عملة أكبر الاقتصادات قد لا يكون بالأمر الملائم أو المستصوب. ولذلك، فإن الصين ومنطقة شرق آسيا مطالبتان بتخفيض معدلات وفوراتهما عن طريق تحفيز الطلب المحلي وتشجيع الاستهلاك؛ وينبغي أن تنظر الولايات المتحدة في تخفيض الاستهلاك ورفع معدلات الوفورات؛ ويتعين على مؤسسات بريتون وودز أن تقدم الدعم لتحقيق تنمية عالمية أكثر توازنا ولما يلازم ذلك من تسويات هيكلية.

٢٥٠ - وكانت الاقتصادات الناشئة منبع الأزمات المالية التي شهدها عقدا الثمانينات والتسعينات، فيما أصبحت بؤرة الأزمات اليوم هي البلدان المتقدمة. إضافة إلى ذلك، تركزت الأزمات المالية في هذين العقدين في مناطق جغرافية محددة. أما اليوم، فإن الأزمات تجنح إلى الانتشار في جميع أنحاء العالم مما يسبب تباطؤا عالمياً شديداً. وكانت مؤسسات بريتون وودز في الماضي تقوم بدور هام إلى حد ما في إدارة الأزمات، فيما أصبحت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة، في الوقت الحاضر، هي الأطراف الفاعلة الرئيسية، إذ ينصب تركيزها على المؤسسات المالية الموجودة في بلدانها. ودور مؤسسات بريتون وودز في التعامل مع الأزمات الناشئة في البلدان المتقدمة ليس واضحا.

٢٥١ - والأصل في مشكلة السيولة المفرطة يكمن إلى حد بعيد في النظام النقدي الدولي السائد حاليا. فاستخدام العملات الوطنية، وأبرزها على الإطلاق دولار الولايات المتحدة، كعملة يُحتفظ بها بالاحتياطيات الدولية من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط بسبب التضخم. وثمة حاجة إلى إيجاد عملة دولية للاحتياطيات. وعلى ذلك، فمن المهم في هذا الصدد إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة.

٢٥٢ - وتزايد تهميش دور مؤسسات بريتون وودز حيث قام العديد من الأعضاء بدفع التزاماتهم لهذه المؤسسات قبل موعد السداد وتراجع حجم التسهيلات المالية الجديدة الممنوحة للبلدان المتوسطة الدخل. وامتد التهميش كذلك ليشمل شق السياسات العامة حيث انخفض عدد البلدان التي لها برامج مع صندوق النقد الدولي. وفقدت مؤسسات بريتون وودز جزئيا أهميتها بالنسبة لجميع البلدان فيما عدا البلدان المنخفضة الدخل، أما الدور الذي تؤديه اليوم في إدارة الأزمات، فقد تضاءل إلى حد كبير عما كان عليه منذ عقد مضى.

٢٥٣ - ورغم أن مؤسسات بريتون وودز تعاني من مشاكل ملحوظة على مستوى الإدارة والتمويل والشرعية، فمن المهم أن تعاد إليها المصداقية التامة وأن تواصل الاضطلاع بدور جوهري في مجالي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والشؤون المالية وتعزيز التنمية، على حد سواء. وإلى جانب ما تقدمه هذه المؤسسات من تمويل، ينبغي أن تشكل أيضا المنتدى الأساسي الذي يتناول الجوانب الرئيسية لتنظيم المسائل المالية وتنسيق السياسات الاقتصادية.

٢٥٤ - ولا يزال عدم ثبات سعر الصرف يشكل تحديا هاما. وقد جرى الاعتراف بأن تنسيق السياسات المتعلقة بأسعار الصرف عامل مساعد غير أنه لم يأت عند التطبيق بثماره المنشودة. وقد اتخذ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مؤخرا قرارا جديدا بشأن مراقبة أسعار الصرف، آخذا هذه الحقيقة بعين الاعتبار؛ وهو قرار يمهد الطريق رسميا لاضطلاع

الصندوق بدور أكثر فعالية. ولكي تتحقق الفعالية لهذا الإجراء المتعدد الأطراف المعتمد مؤخرا لمراقبة أسعار الصرف، سيتطلب الأمر التزاما سياسيا تاما وتأييدا كاملا من جانب أعضاء الصندوق. بيد أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن الحصول على التزام سياسي من هذا القبيل لا يزال متعذرا.

٢٥٥ - ومن التحديات الرئيسية الأخرى كفالة تكامل الأسواق المالية وشفافيتها. فرغم اصطباغ التدفقات المالية بشكل متزايد بطابع عالمي، فإن اللوائح التي تنظمها لا تزال تقع تحت الولاية الوطنية للبلدان. وبناء على ذلك، تتبين الحاجة الملحة إلى توطيد التعاون فيما بين المشرعين الوطنيين وإلى تشجيعهم على اعتماد معايير موحدة في شتى المجالات، بما فيها توافر السيولة في المصارف وتقييم هياكل الديون المركبة وأنشطة وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وينبغي كذلك النظر في إنشاء آلية تنظيمية دولية.

٢ - الإدارة الاقتصادية العالمية

٢٥٦ - يعد تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية استجابة منطقية وحاسمة الأهمية لتحديات التنمية في سياق العولمة. وثمة حاجة إلى إيجاد نظام إدارة عالمي يتسم بالتوازن والفعالية والديمقراطية والمشاركة بغية التنسيق بين مصالح مختلف البلدان وتعزيز المصالح المشتركة.

٢٥٧ - وللأمم المتحدة ومنظومتها دور هام في القضايا المنظومية عليهما الاضطلاع به حيث أن هذه القضايا ذات طابع سياسي أساسا. ويدعو توافق آراء مونتيري إلى تعزيز الدور الريادي والتنسيقي للأمم المتحدة في مجال تحفيز التنمية، وإلى التوصل لرؤية متكاملة للنظم النقدية والمالية والتجارية. بيد أن الإصلاحات الضرورية في الأمم المتحدة كثيرا ما تتم بوتيرة أبطأ منها في مؤسسات بريتون وودز.

٢٥٨ - ولا بد أن يكون هناك خط فارق يقسم العمل بوضوح بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. فالأمم المتحدة ينبغي أن تكون لها الريادة الفكرية وأن تضطلع بإيجاد توافق آراء سياسي، فيما تُعنى مؤسسات بريتون وودز في الأغلب بالتنفيذ. وتشارك مؤسسات بريتون وودز أيضا في تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وتحفيز التنمية. وهي تشكل إضافة إلى ذلك، منتدى لتنسيق السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي. وتوافق آراء مونتيري، إذ يقر بأن على كل مؤسسة أن تقوم بالدور المنوط بها، فإنه يدعو إلى توثيق الصلات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٢٥٩ - ولا تزال مؤسسات بريتون وودز تشكل دعائم هامة للإدارة الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بهيكل المعونة والهيكل المالي الدولي. وقد جرى توطيد التعاون بين صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي ووكالات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضايا البلدان المنخفضة الدخل. ويوجد في الكثير من البلدان النامية برامج تجريبية تشارك فيها مؤسسات بريتون وودز ووكالات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب. بيد أن هناك حاجة ماسة إلى مواصلة تعزيز التعاون بما في ذلك بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة التجارة العالمية وبين المنظمات التي تتصدى للمسائل المتعلقة بالدين. ويتعين، إضافة إلى ذلك، تحسين التنسيق فيما يتصل بعمل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات.

٢٦٠ - وقد أُحرز تقدم في مجال تعزيز مساحة التعبير عن الرأي والتمثيل المتاحة للبلدان النامية في صندوق النقد الدولي. ومن المنتظر أن يتخذ في الجلسة السنوية لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ قرار بشأن الجولة الثانية لزيادة الحصص بناء على صيغة جديدة لتخصيص تلك الحصص. وستجري أيضا زيادة في حصة الأصوات الأساسية. بيد أن للبلدان وجهات نظر مختلفة للغاية بشأن ماهية المؤشرات التي يتعين استخدامها لوضع صيغة جديدة للحصص وكيفية قياس تلك المؤشرات. وهذه مسألة عويصة على المستويين التقني والسياسي على حد سواء. وإضافة إلى ما سبق، فقد اقتُرح ألا يكون لأي دولة عضو حق نقض القرارات بمفردها وأن يزيد عدد الدوائر الانتخابية الممثلة للبلدان النامية بالمقارنة بالدوائر الانتخابية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢٦١ - وينظر البنك الدولي أيضا في اتخاذ خطوات لإصلاح آلية الإدارة به، وهو يراقب عن كثب التقدم الذي يحرزه صندوق النقد الدولي في هذا المجال. ومن المفهوم أن إعادة توزيع حق التصويت لن يكون كافيا وحده، بل ينبغي تعزيز حق التصويت للبلدان النامية كمجموعة.

٢٦٢ - ولا ينبغي أن يقتصر إصلاح الإدارة على مؤسسات بريتون وودز دون سواها. فالإصلاح ينبغي أن يشمل أيضا سائر الهيئات الدولية، المالية منها والتنظيمية وتلك التي تضع المعايير، فضلا عن منظمة التجارة العالمية.

٢٦٣ - وثمة حاجة كذلك إلى تناول مسألة تولي زمام برنامج فعالية المعونة. وستُناقش هذه المسألة لا في الاجتماع المزمع عقده في أكرا في شهر أيلول/سبتمبر للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فحسب، بل وفي منتدى التعاون الإنمائي أيضا. ويعد بهذا إنشاء منتدى التعاون الإنمائي خطوة في الاتجاه الصحيح، وهو يهيئ فرصة ممتازة لتعزيز اتساق العمليات فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومع سائر الوكالات.

٢٦٤ - وينبغي إعادة النظر بتمعن في شكل الجلسات المعقودة سنويا بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وفي محور تركيزها. ويمكن اعتماد برنامج عمل دائم ينصب فيه التركيز على تقارير مؤسسات بريتون وودز أو برنامج متعدد السنوات يستند إلى هيكل توافق آراء مونتيري. وثمة وجهة نظر أخرى مفادها أن الجلسات المذكورة ينبغي أن تسبق اجتماعات مؤسسات بريتون وودز المعقودة في الربيع، لا أن تعقبها.

٢٦٥ - وقد أُحرز قدر هام من التقدم في مجال التعاون بشأن المسائل الضريبية، ومع ذلك فقد تكون هناك حاجة إلى وجود كيان حكومي دولي أقوى للتعامل مع هذه المسائل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٦٦ - وبوجه عام، تستلزم متابعة مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة الاستعراضي مزيدا من العناية. وثمة حاجة إلى آليات مُحسنة تتسم بالمزيد من الفعالية لتقييم التقدم المحرز بشأن القضايا والسياسات ولاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات المناظرة اللازمة. وينبغي أن يكون أصحاب المصلحة المعنيون جزءا من عملية المتابعة وأن يستفيدوا من النتائج. وكذلك يتعين أن تشمل عملية المتابعة هيئات ومؤسسات تُعنى بالتجارة والتمويل والمساعدة الإنمائية مع مشاركة ملائمة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٦٧ - ويمكن أن يقرر المجتمع الدولي في مؤتمر الدوحة الاستعراضي، إنشاء هيكل ما لدعم التنسيق والإدارة الاقتصادية العالمية الفعالين. وقد تُنشأ بعد مؤتمر الدوحة آليةٌ للمتابعة تأخذ، على سبيل المثال، شكل هيئة متكاملة، مجلسا كانت أو لجنة، تُعنى بتمويل التنمية وتجمع شتى أصحاب المصلحة، ومنهم مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيكون الهدف الرئيسي لهذه الهيئة أن تعمل على تغيير طابع الحوارات المتعلقة بالمتابعة القائمة حاليا في الأمم المتحدة، وهي حوارات لا تنبثق عنها أي نتيجة متفق عليها بشأن إجراء استعراض متكامل لبرنامج عمل تمويل التنمية، وأن تقدم توصيات عملية للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل المذكور.

٣ - السياسات والأدوات

٢٦٨ - كما ورد أعلاه، لا تقتصر المسائل العامة على الجوانب التقنية للمسائل الاقتصادية والمالية، بل إنها أيضاً ذات بعد سياسي هام له تأثير كبير على التنمية. وبالتالي، من المهم جداً أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تنفيذ الإصلاحات الملحة والأفكار الجديدة.

ويتمثل أحد الاعتبارات الأساسية الأخرى، نظراً لكون طبيعة المشاكل والأزمات قد تغيرت، في أن الأدوات اللازمة لحلها أو إدارتها يجب أن تتغير أيضاً.

٢٦٩ - وينبغي أن يزيد صندوق النقد الدولي تركيزه على المسائل العامة إجمالاً، بما في ذلك تلبية الحاجة إلى التوصل إلى أشكال جديدة للتنظيم العالمي. ويحتاج الصندوق إلى تعزيز المراقبة المتعددة الأطرف وإلى إيلاء المزيد من الاهتمام لاتساق سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن يعزز الصندوق إصلاح نظام النقد الدولي بما في ذلك تحسين إدارة الصدمات الخارجية، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وتوفير مخصصات السيولة المتعددة الأطراف على نحوٍ يتسم بالكفاءة، والنظر في اعتماد آلية لتسوية الديون. ومن الواضح أن الصندوق لا يمكنه الاضطلاع بدور أكبر فيما يتعلق بجميع تلك المسائل إلا إذا قرر أعضاؤه أن عليه القيام بذلك.

٢٧٠ - وفي الواقع، باشر صندوق النقد الدولي إجراء مناقشات بين الدول الأعضاء بشأن الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي بهدف تقليلها، مع الحفاظ على النمو في الوقت نفسه، على النمو. ويعمل الصندوق على تحسين مرافقه لتوفير السيولة أثناء الأزمات، كما يعمل، بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي وجهات الإشراف على الصعيد الوطني، لتحديد الكيفية التي يمكن أن يؤثر فيها نموذج جديد لإصدار السندات على التدفقات المالية وما يعنيه ذلك على صعيد المخاطر. وبالإضافة إلى المسائل التنظيمية، فقد سلّطت الاضطرابات المالية التي حدثت مؤخراً الضوء على ما لهذه المشكلة من أبعاد تتصل بالاقتصاد الكلي. وطُلب إلى الصندوق أيضاً مساعدة صناديق الثروات السيادية في تحديد مجموعة من الممارسات الجيدة والبدء بتنفيذها. ويبدو أنه يلزم الحصول على المزيد من المعلومات بشأن هذه الصناديق للتصدي للضغوط الحمائية.

٢٧١ - وتشهد برامج صندوق النقد الدولي في البلدان المنخفضة الدخل تطوراً أيضاً. ويُعد الحفاظ على القدرة على تحمّل الديون بعد تخفيف عبء الدين من الشواغل الرئيسية حالياً. ونظراً لأن عددا من البلدان المنخفضة الدخل يستفيد على نحو مطرد من مصادر التمويل السوقية، فإن الصندوق يساعد هذه البلدان على الاستفادة من تجارب البلدان المتوسطة الدخل في الوصول إلى الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يساعد البلدان المنخفضة الدخل المصدرة للسلع على كفالة أن تتم إدارة واستغلال العائدات المرتفعة حالياً بفعالية.

٢٧٢ - ومن المهم أن يحدد صندوق النقد الدولي مجالات الأولوية في تقييم المخاطر العامة. وتتمثل إحدى الخطوات الأولى في النظر إلى الصناديق التحوطية. وبشكل عام، فإن تقييم المخاطر ليس مهمة سهلة؛ ولكن توافر المعلومات المالية المعززة والشفافية يساعدان على قطع

شوط كبير في عملية تقييم المخاطر. بيد أنه في حالة فرادى البلدان، غالباً ما تكون معظم المخاطر ذات طبيعة سياسية ويُعدّ تقييمها صعباً للغاية.

٢٧٣ - ويعمل البنك الدولي على تغيير أسلوبه في أداء أعماله، وذلك بالتحول من نهج مدفوع أساسا بشروط العرض إلى دعم خطة البلد المقترض. وينبغي أن تتمثل الوظيفة الرئيسية للبنك في تعبئة الموارد التنموية، بما في ذلك تطوير وطرح منتجات مالية مبتكرة وتيسير التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي والإقليمي. وفي عالم اليوم، يُعدّ تصميم آليات لتحويل الفوائض العالمية إلى استثمارات منتجة أمراً أساسياً. وفي هذا الصدد، يطرح البنك خططاً للمساعدة على توجيه السيولة من البلدان المتوسطة الدخل إلى الاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل. وينبغي أن ينظر البنك أيضاً في تقديم المزيد من القروض بدون ضمانات سيادية.

٢٧٤ - واقترح رئيس البنك موضوعاً استراتيجياً جديداً هو ''العولمة الشاملة والمستدامة''. وتتمثل مجالات التركيز الرئيسية للموضوع فيما يلي: الفقر في أفريقيا؛ والبلدان الخارجة من النزاع؛ والاستراتيجيات الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل؛ والاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في توفير ''المنافع العامة'' على الصعيدين الإقليمي والعالمي (تغير المناخ، والأمراض، وتنقل اليد العاملة، ونقل التكنولوجيا)؛ ودعم فرص التنمية في العالم العربي؛ وتعزيز ''خطة تنمية المعارف والتعلّم'' على صعيد مجموعة البنك الدولي.

٢٧٥ - وينبغي أن تركز الأمم المتحدة أكثر على مساعدة الدول ذات الوضع الهش. فالتعامل مع هذه الدول يُعدّ إحدى الثغرات الكبرى في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أيضاً تعزيز بناء القدرات الرامية إلى اجتذاب التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية؛ وتتمثل إحدى مجالات التعاون الناشئة المهمة في تشجيع مباشرة الأعمال الحرة. وينبغي أن توقّع جميع الدول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تعالج مسائل مركزية تتصل بهروب رأس المال، وأن تصدق عليها وتنفذها.

٢٧٦ - ومن المهم مواصلة استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل. وتنظر المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية في العديد من المبادرات من جملتها محاربة التهرب من دفع الضرائب ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرأس المال؛ واحتمال فرض ضرائب على معاملات تبادل العملات؛ والاضطلاع بمساهمة في مجال التضامن الرقمي. ويبدو أيضاً أن من المهم إيلاء اهتمام متنامٍ للمقترح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض إنمائية أو لتمويل احتياجات البلدان النامية من السيولة.

٢٧٧ - ويوفر منتدى التعاون الإنمائي فرصة لمناقشة طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالمساعدة. وينبغي أن ينظر المنتدى في احتمال أن يتولى مسؤولية تنسيق شؤون المساعدة الإنمائية المقدمة من المؤسسات الدولية. ويُعد التنسيق على الصعيد القطري مهماً أيضاً لتعزيز الاتساق. ويتمثل أحد الأمثلة الجيدة على التنسيق الفعال والعمل المتسق في عمل مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج أمبرتيك الذي تنفذه الأونكتاد للتدريب على مباشرة الأعمال الحرة، والأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم القطاع الخاص، ونظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي، ومؤسسات بريتون وودز، والفريق التوجيهي التابع للأمم المتحدة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

باء - المداولات بشأن السياسات

١ - استعراض التقدم والقضايا الناشئة

٢٧٨ - لاحظ العديد من المتكلمين أن عدداً من التحديات ازداد حدة منذ مؤتمر مونتيري وذلك نظراً لتسارع عجلة العولمة وترابط الأسواق. وتشمل تلك التحديات، من بين جملة أمور، التجارة غير المستدامة والاختلالات في الحسابات الجارية؛ وضخامة وتقلب تدفقات رأس المال والأثر الناجم عن احتمال أن تمتد عدواها؛ وعدم الاستقرار الملحوظ في سعر الصرف. وذلك الإطار هو الذي شهد حدوث الأزمة المالية الأخيرة التي بدأت، كما لوحظ، في البلد الذي يصدر عملة الاحتياطي العالمي.

٢٧٩ - وأعلن عدد كبير من المشاركين أن الجهود المستمرة المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي تفتقر إلى الزخم والعمق. وكانت وتيرة الإصلاحات في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بطيئة جداً. كما أن المسائل الأساسية المتعلقة بزيادة أصوات ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز لم تعالج بشكل حاسم. ومن شأن تجزئة جهود الإصلاح في المؤسستين أن تجعل التحقيق المتسق لأحد أهداف الإصلاح الرئيسية المعلن عنها، ألا وهو تعزيز تمويل التنمية والحد من الفقر، أمراً شبه مستحيل.

٢٨٠ - وأشار العديد من المشاركين إلى عدم وجود مجموعة واضحة من المبادئ الدولية لإدارة الأزمات المالية وحلّها، في حين واصلت بلدان مجموعة الثمانية إصدار التوصيات واتخاذ القرارات بشأن التدابير اللازمة لإدارة النظام المالي الدولي بدون تمثيل دولي واسع النطاق. وبيّنت الأزمة الحالية الناشئة عن فشل سوق القرض العقاري بسعر المخاطرة استمرار وجود ثغرات في النظام. وأظهرت الأزمة أيضاً أن المؤسسات المالية الدولية الحالية لا تتمتع بالقدرة على التصدي بفعالية لمثل هذه الحالات.

٢٨١ - وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء التقلب الكبير في سعر الصرف وعدم الاستقرار الاقتصادي، في وقت تفتقر فيه المؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الموارد اللازمة للتخفيف من الآثار التي تخلّفها الأزمات على البلدان. وبالتالي، ففي حين ركّز توافق آراء مونتيري على الحاجة إلى إنشاء مرافق سيولة يمكنها أن تساعد البلدان المتضررة على مواجهة الأزمات المالية واحتمال انتقال الأزمات إليها، لجأ العديد من البلدان إلى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الاحتياطي على سبيل الضمان الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح تدفق الموارد من مؤسسات بريتون وودز سلبياً: فقد تجاوز صافي تدفق الموارد من البلدان النامية إلى تلك المؤسسات مبلغ ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ مما يدل على تناقص اعتماد العديد من الأعضاء المقترضة على تلك المؤسسات.

٢٨٢ - وأشار عدد كبير من المشاركين إلى حدوث تطورات إيجابية بعد مؤتمر مونتيري تشمل الدينامية الاقتصادية التي تشهدها البلدان النامية والانتعاش بعد الاضطرابات التي حدثت في أواخر التسعينات، ذلك أن إصلاح السياسات في البلدان النامية وتحسن المراقبة كانا، منذ بداية الألفية الثانية، داعمين للتنمية. وشددوا على أن معظم المؤسسات المتعددة الأطراف اضطلعت بخطوات باتجاه الإصلاح واعتمدت نهجاً جديدة في مجال السياسات. وأشاروا إلى أن منظومة الأمم المتحدة تستكشف السبل لمواصلة تحسين اتساقها وأن مؤسسات بريتون وودز أطلقت مبادرات لتعزيز اعتماد سياسات احتوائية تجاه البلدان النامية. ورأى عدد من المتحدثين أن مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية قد ازدادت على الصعيد الدولي؛ فقد شاركت البلدان النامية، على نحو أكثر نشاطاً، في جولة الدوحة الإنمائية، وفي اجتماعات مجموعة العشرين، وكذلك في المشاورات الجارية في إطار عملية تحديد المعايير المالية (عبر فريق اتصال يتألف من بلدان غير أعضاء في لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف) وعن طريق توجيه دعوات مخصصة إلى بلدان مختارة لحضور مؤتمرات القمة التي تعقدها بلدان مجموعة الثمانية. وشهدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عملية توسيع أيضاً.

٢٨٣ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن الإطار العالمي تغير كثيرا منذ مؤتمر مونتيري. فقد تغير النظام الاقتصادي والمالي، وازدادت أهمية البلدان ذات الاقتصادات الناشئة في الاقتصاد العالمي وفي المحافل الدولية، ونشأت مسائل جديدة تتصل بالاستدامة البيئية وبالظروف الاقتصادية المتغيرة. وفيما يتعلق بالمرحلة الراهنة، أشار عدد منهم إلى البيان الذي أصدره وزراء المالية ومحافظو المصارف لبلدان مجموعة السبعة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨. واعترف البيان صراحة بأن العالم يواجه بيئة تنطوي على المزيد من التحديات وأوجه عدم

اليقين مقارنة بما كانت الحال عليه في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ولكنه أعلن أيضاً أن المبادئ الأساسية للاقتصاد العالمي ككل لا تزال راسخة.

٢٨٤ - ولاحظ مختلف المشاركين أن عملية تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان الصناعية تنطوي على صعوبات أكيدة. وأشاروا إلى أن مشكلة تزايد عدد الأنشطة غير المنظمة أو السيئة التنظيم في الأسواق المالية الدولية مثل الصناديق التحوطية والمشتقات المالية وكذلك انعدام الشفافية واستقلالية وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تمثل مصدر قلق أيضا. وأشار عدة مشاركين إلى أن التقدم المحدود المحرز في تعزيز الانسجام والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية جعل مهمة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أصعب كثيرا.

٢٨٥ - وبرأي عدة متكلمين، أصبحت صناديق الثروات السيادية معلماً هاماً في المشهد المالي الدولي. وسلموا بالفوائد المحتملة التي يمكن أن تجنيها الاقتصادات الوطنية المفتوحة للاستثمارات من جانب هذه الصناديق؛ ولكنهم رأوا أيضاً ميزة في تحديد أفضل الممارسات بالنسبة للمستثمرين والمستفيدين على حد سواء. وشدد آخرون على أنه ينبغي أن يُنظر، في إطار الجهود الحالية الرامية إلى تنظيم صناديق الثروات السيادية، في وضع إطار متفق عليه قائم على تمثيل واسع النطاق.

٢ - الإدارة الاقتصادية العالمية وعملية متابعة توافق آراء مونتيري

٢٨٦ - دعا العديد من المشاركين مؤتمر الدوحة الاستعراضي إلى اتخاذ قرار بشأن عملية واضحة ومحددة زمنياً لتنفيذ التوصيات الرامية إلى تحسين هياكل الإدارة الاقتصادية والمالية النقدية على الصعيد العالمي، وتعزيز آلية متابعة مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة الاستعراضي والدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تلك المجالات. وشددوا في ذلك السياق على أنه يجدر تحليل مختلف الخيارات والبدائل المطروحة لتعزيز عملية المتابعة المؤسسية. وشددوا أيضاً على أن الآلية المعززة يجب أن تتسم بالفعالية والشمولية والشفافية نظراً للحاجة إلى متابعة فعالة لتوافق آراء مونتيري وأي اتفاقات تم التوصل إليها في مؤتمر الدوحة الاستعراضي. وأُشيرَ أيضاً إلى أن هذه الآلية ينبغي أن تكفل اعتماد نهج متعدد القطاعات يأخذ في الحسبان الاتجاهات المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي أثرت على آفاق التنمية في البلدان النامية.

٢٨٧ - وأشار العديد من المشاركين إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وطُلب إلى هذا المجلس أن يواصل تعزيز دوره في مجال التنسيق على صعيد المنظومة وفي متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية

التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة، لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الرئيسية المؤسسية المعنية بعملية تمويل التنمية، وتوفير محفل عالمي حيث تستطيع الجهات المانحة والمستفيدة مناقشة الأمور المتصلة بالمساعدة وبفعالية المساعدة.

٢٨٨ - وسلم العديد من المتحدثين بأن الإصلاحات في مجال الإدارة تعد أساسية لاستمرار فعالية مؤسسات بريتون وودز وشرعيتها ومصداقيتها، مما يدل على أن الهدفين الرئيسيين يتمثلان أولاً في كفالة أن يعكس توزيع الحصص والأنصبة على نحو مناسب الوزن الاقتصادي للبلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي والنظام المالي؛ وثانياً في أهمية تعزيز صوت البلدان المنخفضة الدخل في تلك المؤسسات عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بشكل كبير.

٢٨٩ - وشدد عدد كبير من المشاركين على أن نظام الإدارة في مؤسسات بريتون وودز يحتاج إلى إصلاح رئيسي. ودعوا في هذا الصدد إلى إجراء إصلاح رئيسي لنظم التصويت وهيكل المساءلة في تلك المؤسسات، يكون هدفه الرئيسي الاضطلاع بعملية إعادة توزيع كبيرة لقوة التصويت لصالح البلدان النامية (بما فيها أقل البلدان نمواً). وسلطوا الضوء أيضاً على أن قرار سنغافورة الصادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ٢٠٠٦ يدعو إلى زيادة الأصوات الرئيسية بنسبة الضعف على الأقل. بيد أن هذا التدبير الأخير لن يؤثر بشكل ملحوظ على التوزيع السائد للقوة التصويتية في النظام الإداري لمؤسسات بريتون وودز. واعتبروا أن المقترح الداعي إلى اعتماد نظام الأغلبية المزدوجة للتصويت (بلد واحد وصوت واحد وصوت مرجّح) لاتخاذ القرار يُعدّ مسألة تستحق أن يُنظر فيها بجدية. ورحّب العديد من المتكلمين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الذي ركز على أهمية الاتفاق في أقرب وقت ممكن على مجموعة إصلاحات مقنعة تتضمن مهلاً زمنية محددة تتصل بحصص وأصوات جميع الدول الأعضاء في الصندوق.

٢٩٠ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن البلدان النامية تكتسب وزناً متنامياً على صعيد التجارة الدولية وفي منظمة التجارة العالمية؛ واعتبروا أن هذا يشكل تطوراً إيجابياً. وشددوا أيضاً على أهمية دعم مبادرات منظمة التجارة العالمية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات اللازمة للمشاركة في تلك المنظمة وفي مفاوضات التجارة الدولية الأخرى. وأعرب مختلف المتحدثين عن دعمهم للجهود المبذولة في منظمة التجارة العالمية لمساعدة

البلدان النامية على تعزيز القدرات للتعامل مع أدوات تمويل التجارة وبناء مؤسسات كافية لتمويل التجارة.

٢٩١ - وسلط العديد من المتحدثين الضوء على العدد الكبير من المعايير والقواعد العالمية، الرامية إلى التعامل مع الأنظمة المالية العالمية، مما يدل على أن معظمها وُضع خارج نطاق النظام المتعدد الأطراف. ودعوا إلى وجود تمثيل فعال للبلدان النامية في هيئات تحديد المعايير والقواعد لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنظيم هذا النظام على نحو أكثر إنصافاً وبشكل مقبول على نطاق أوسع وعالمي بحقّ، الأمر الذي قد يسهم بدوره في تحقيق نظام مالي أكثر استقراراً يعطي نتائج إيجابية تتمثل في تعزيز رفاه الجميع. وفي الواقع، أشار توافق آراء مونتيري إلى أهمية كفالة المشاركة الفعالة والمنصفة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع المعايير والقواعد المالية وتنفيذها على أساس طوعي وتدريجي. غير أن التحدي المتمثل في إشراك جميع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص وفئات المجتمع المدني المعنية، لا يزال قائماً. ويتمثل أحد التحديات الأخرى الذي جرى إبرازه في كفالة أن تكون المعايير والقواعد متسقة فيما بينها، وأن تتسم في الوقت نفسه، بالمرونة الكافية بحيث يمكن تطبيقها بفعالية في البلدان ذات النظم المالية المتقدمة والنظم المالية الأقل تقدماً.

٢٩٢ - ودعا عدد كبير من المشاركين مؤتمر الدوحة الاستعراضي إلى أن يوصي بإنشاء عملية مستقلة ومحددة زمنياً للاضطلاع بدراسة دقيقة لمفاهيم مثل المخاطر العامة والأزمات العامة ودور فرادى البلدان والحركات المالية الدولية. ومن الأساسي تعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية وإنشاء علمية شاملة لوضع التدابير الرامية إلى زيادة مساءلة وشفافية الوكالات الخاصة لتقدير الجدارة الائتمانية.

٢٩٣ - وسلط عدد كبير من المتكلمين الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به مصارف التنمية الإقليمية كل في إطار هياكلها الإدارية الإقليمية. وأشاروا إلى أن عدداً من مصارف التنمية الإقليمية يتعاون عن كثب مع خطط التكامل الإقليمي في مسائل مثل الاستقرار المالي والتكامل التجاري.

٢٩٤ - وسلم عدد كبير من المتكلمين بمساهمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال جمع البيانات وتحديد الممارسات الجيدة وتحديد المعايير في مختلف المجالات بما في ذلك المسائل الإنمائية والقواعد الاقتصادية. ورحّبوا بفتح النقاشات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف توسع عضويتها في المستقبل وتعزيز الحوار بينها وبين الاقتصادات الناشئة وكذلك زيادة مشاركتها في الحوار فيما بين بلدان الشمال والجنوب.

٢٩٥ - وطلب العديد من المشاركين إجراء فحص للترتيبات العامة للمتابعة، كما حُددت في الفصل الثالث من توافق آراء مونتيري المعنون ''المثابرة على العمل'' إذ اقتضت الحاجة إجراء مناقشة أساسية بشأن مدى ملاءمة الترتيبات الراهنة. ومن المهم استكشاف جميع السبل الممكنة لكفالة تلبية الأهداف المستقبلية في حينها وبفعالية. وتساءل عدة مشاركين مثلاً عما إذا كان أثر اجتماعات الربيع التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومستوى الحضور فيها كافيين وعما إذا كان توقيت النتيجة وطبيعتها هما الأنسب. وفي سياق مماثل، اقترح عدة مشاركين أن يتم التوصل، في إطار حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى المقرر إجراؤه كل سنتين بشأن تمويل التنمية، إلى نتيجة متفق عليها.

٢٩٦ - وفي ذلك الإطار، دعا عدد كبير من المتكلمين إلى رصد الفعالية والمزايا المقارنة التي تتسم بها الآليات الجديدة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مواصلة تعزيز كل من الجمعية العامة والمجلس في متابعة المقررات المتخذة حديثاً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تمويل التنمية. وفي حين رأى بعض المشاركين أن الترتيبات القائمة مناسبة، أشار العديدون إلى أن الوقت قد حان لتعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية بشكل كبير، وقالوا إنه ينبغي إخضاع المقترحات التي جرى التقدم بها في ذلك الشأن إلى استعراض دقيق بهدف اتخاذ أنسب القرارات.

٣ - تعزيز المؤسسات والسياسات

٢٩٧ - شدد عدد من المتحدثين على أن مسؤولية تعزيز ازدهار الاقتصاد العالمي واستدامته تقع على جميع البلدان. وشددوا على أن هذا يُعتبر صحيحاً خصوصاً في ضوء الوقائع الجديدة، مثل زيادة تدفق رأس المال الخاص، وتنامي قوة الاقتصادات الناشئة، وكون الاختلالات العالمية تشكل أساسا تحدياً متعدد الأطراف. وينبغي دعم عمل المؤسسات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات العالمية بجهود تبذل على الصعيد المحلي، وذلك عن طريق الاضطلاع بالعمل المصرفي على نحو حسن التنظيم وتقديم خدمات مالية أوسع نطاقاً واعتماد سياسة مناسبة لأسعار الصرف والمدخرات والاستثمار، واعتماد نظام ضريبي مناسب وسياسات تجارية مناسبة، واعتماد سياسات اقتصادية محلية مكملة أخرى. وشدد العديد من المشاركين أيضاً على أن مؤسسات بريتون وودز يجب أن تكون ذات طابع تمثيلي ومستقرة مالياً ومتسمة بالشفافية، لأن هذه العناصر تعد أساسية لكي تستطيع المؤسسات الحفاظ على أهميتها وشرعيتها في إطار عالمي متغير.

٢٩٨ - وسلط العديد من المشاركين الضوء على أهمية المراقبة المتعددة الأطراف وعملية تنسيق السياسات المرافقة لها. وشددوا في ذلك السياق على ضرورة أن يواصل صندوق النقد الدولي تعزيز ما يضطلع به من أنشطة مراقبة لجميع الاقتصادات. وشددوا على أن المراقبة في ذلك الصدد ينبغي أن تتركز على استقرار النظام ككل، وخصوصاً على الآثار غير المباشرة التي تخلفها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية التي تعتمدها الاقتصادات الكبيرة على البلدان الأخرى. وأشاروا أيضاً إلى أن هذا سيتطلب إجراء مراقبة أكثر صرامة على البلدان الهامة من الناحية المنظومية التي تُصدِر عملات احتياطية رئيسية. ورحّب عدة مشاركين بالجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي لشحذ الأدوات المصممة للمساعدة على تعزيز الاستقرار المالي الدولي وتعزيز منع حدوث الأزمات، وخصوصاً، المشاورات الرامية إلى معالجة الاختلالات العالمية على نحو يتيح استدامة النمو الاقتصادي.

٢٩٩ - وشدد عدد كبير من المشاركين على أهمية صياغة استراتيجية تهدف إلى الحد من التقلب في أسواق أسعار الصرف وتعزيز شفافية هذه العمليات. ويجب أيضاً تعزيز الشفافية في الأطر التنظيمية والتدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية في ذلك المجال.

٣٠٠ - وأعلن عدة متكلمين أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن ينظر في إيلاء المزيد من الاهتمام لتحليل الآثار التي تخلّفها التطورات في القطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي. وأشاروا أيضاً إلى الاحتياطيات الكبيرة التي تكدسها البلدان النامية على سبيل التأمين الذاتي. وغالباً ما يترتّب على تكديس هذه الاحتياطيات الكبيرة تكاليف فرص بديلة عالية جداً. ومن المهم ابتكار وسائل تمكن البلدان النامية ذات الأموال الفائضة من إيجاد سبل لاستغلال هذه الاحتياطيات في تنميتها الخاصة أو في تمويل التنمية في بلدان نامية أخرى.

٣٠١ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية وضع معايير مناسبة وواضحة وشفافة لأنشطة القطاع الخاص التي لها تأثير كبير على سياسات البلدان النامية والحالة فيها، بما في ذلك وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وشددوا أيضاً في ذلك السياق على أن البلدان النامية ينبغي أن يتاح لها حيز كافٍ في مجال السياسات لتطبق استراتيجياتها الإنمائية وتعزز قدراتها على تنفيذ سياسات لمواجهة الدورات المالية من أجل التصدي لمرحلة الانتكاس في الدورة الاقتصادية.

٣٠٢ - وفي ذلك الإطار، دعا عدد كبير من المتكلمين الشركاء المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين إلى الامتناع عن فرض الشروط التي تتنافى واستراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان النامية. فالتعاون القائم على الشراكة ينبغي أن يؤدي إلى اتباع نهج مرن يعكس

القدرة السيادية لكل بلد على تحديد أولوياته الخاصة، وكذلك مسؤولية والتزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم.

٣٠٣ - وأبرز بعض الوفود أيضاً أهمية الأطر الإقليمية، وخصوصاً الترتيبات المالية التي يمكن أن تكمل النظام المالي الدولي، وتجعل فرادى الاقتصادات أكثر مرونة وتكون بمثابة آلية ضمن أي جهود تبذل لمنع الأزمات المالية. وفي هذا السياق، وردت إشارة خاصة إلى دور مبادرة شيانغ ماي.

٣٠٤ - وشدد بعض المتكلمين على ضرورة أن تقدم مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الأخرى ذات التوجهات الإنمائية دعماً قوياً وتضطلع بدور قيادي في مجال مبادئ إعلان باريس، وهي الملكية الوطنية والتنسيق والمواءمة والإدارة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية والمساءلة المتبادلة، وأن تعمل معاً وبشكل وثيق من أجل دعم برامج القضاء على الفقر المملوكة وطنياً والبرامج الإنمائية الأخرى.

٣٠٥ - ودعا العديد من الوفود المؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً مؤسسات بريتون وودز، إلى زيادة دعمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز تقديم المساعدة التقنية والإقراض الميسّر. وركّزت الوفود في ذلك السياق على أن المؤسسة الإنمائية الدولية ينبغي أن تتحول إلى مرفق يُقدم جميع المنح بدون شروط لأقل البلدان نموا. ودعا عدد كبير من المشاركين أيضاً المؤسسات المالية الدولية إلى تعزيز التزامها إزاء البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان، ومع اعتبار ذلك وسيلة لتعزيز استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٣٠٦ - وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء هروب رأس المال والأنشطة والتحويلات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب والفساد ودعوا إلى التعاون الدولي المستمر لمحاربة تلك الآفات. وشددوا على أن مؤسسات الرقابة الدولية ينبغي أن تواصل تعزيز الآليات القائمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأعلنوا أنه ينبغي الاستمرار في تشجيع جميع الدول على التصديق على الاتفاقية والتقيد بها بشكل كامل.

٣٠٧ - ودعا العديد من المتحدثين إلى رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى لجنة حكومية دولية ذات تمثيل مناسب بحيث تعكس جميع المصالح. وركزوا في هذا السياق على الأهمية الخاصة التي تتسم بها معالجة شواغل البلدان النامية الضعيفة والصغيرة. وأشاروا إلى أن جدول أعمال المؤسسات القائمة، الذي تناول الأمور الضريبية الدولية خارج الأمم المتحدة، لا يزال يفتقر إلى حد كبير لبعد تنموي، ناهيك عن كونه يفتقر أيضاً إلى طابع التمثيل العالمي.

٣٠٨ - وأعرب العديد من المتحدثين عن الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن السياسات الإنمائية. واعترفوا أنه على الرغم من إحراز أوجه تقدم ملحوظة في مجال الجهود المراعية للمنظور الجنساني، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة الانتقال من التحليل إلى التنفيذ. ونظرت لجنة وضع المرأة في مختلف السبل لتعزيز النهوض بالمرأة عن طريق تمويل عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، أُشيرَ إلى أن المؤسسات المتعددة الأطراف، وخصوصاً البنك الدولي، ينبغي أن تولي اهتماماً أكبر لمعايير العمل الأساسية ولبرنامج توفير العمل اللائق.

٣٠٩ - وتناول عدد من المشاركين نقاط الضعف الخاصة للاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية. وأشار عدد منهم إلى أن العديد من تلك الاقتصادات تقوم على الزراعة وأنها معرضة خصوصاً لتقلبات الأسعار في سوق السلع الدولية. ومن المهم وضع آلية عملية للمساعدة على تخفيف أثر هذه الأحداث التي تشهدها الأسواق.

٣١٠ - وشدّد مختلف المتحدثين على أن عملية تمكين جميع البلدان من المشاركة في السوق العالمية يتطلب التزاماً من جميع الأطراف الفاعلة لدعم النقل الإقليمي الفعال والهياكل الأساسية للاتصالات لإدماج الأسواق ضمن نظام التجارة الدولي. ودعوا في ذلك السياق جميع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى مواصلة بذل الجهود لكفالة التنفيذ الفعال لتوافق آراء مونتيري، وخصوصاً الفقرات من ٤١ إلى ٤٣، بهدف توفير المساعدة المالية والتقنية المناسبة إلى البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية لتلبية الاحتياجات المحددة في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وسيجري استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل بعد فترة وجيزة من اختتام مؤتمر الدوحة الاستعراضي، ولهذا الغرض، من المهم السعي لوضع عملية متكاملة تقوم على منهاج العمل الذي قدمه توافق آراء مونتيري.